منشورات جامعة الحكمة في بغداد

سلسلة علم الكلام

٢

كتاب البيان

عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات

تصنيف

القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني

عني بتصحيحه ونشره

الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي

المكتبة الشرقية

ساحة النجمة

بيروت

١٩٥٨

فهرس الكتاب

مقدّمة

أتشرف اليوم – ولله الشكر والحمد ! – بأن أُقدم للعلماءِ والمستشرقين كتاباً له أَهميته الخاصة في ميدان علم الكلام . ولهذه الأَهمية سببان : أَحدهما موضوع الكتاب ، والآخر كونه وحيدًا من نوعه بين ما لدينا من تصانيف متكلمي الإِسلام الأَولين . أَما موضوع الكتاب، فهو المعجز الدال على صدق من يدّعي على الله رسالة . والكتاب وحيد من نوعه لأَن المؤلف تناول فيه هذا الموضوع من جهته النظرية ، ولا أَعرف مما بقي لنا من كتب المتكلمين الأَولين كتاباً بحث صاحبه في هذا الموضوع من هذه الجهة . صحيح أَنه لا تعوزنا كتب تعرض لنا القول في معجزات محمد ، لاسيما في إِعجاز القرآن . على أَن هذه الكتب لها غاية عملية هي الإِبانة والدفاع عن معجزات معينة . أَما « كتاب البيان » ، فالغاية الأُولى منه هي الكلام في المعجزات من حيث هي معجزات ، لا من حيث هي معجزات

لموسى أو لعيسى أو لمحمد . ومع ذلك فقد يقال إن غاية المؤلف الحقيقية كانت الدفاع عن معجزات محمد ، وعن إعجاز القرآن خاصة . لكن غايته الظاهرة هي أن يوضح الأُسس التي تعتمد عليها صحة المعجزات ، لأي رسول كانت ، ويثبتها . فإن الباقلاني[١] كان قد تحقق المبدأ الجوهري فيما يخص إثبات الرسالة وعبّر عن هذا المبدأ بقوله : « وقد اتفق على أنه لا دليل يفصل بين الصادق والكاذب في ادعاء الرسالة إلا الآيات المعجزة»[٢] .

تناول الباقلاني في « كتاب البيان » الكلام في المعجز ، أي الآية الدالة على صدق الرسل ، ليقضي ما قد وُصف به «من شدة الحاجة إلى شرح القول في فصول هذا الباب»[٣] . لا نعرف كل الأسباب والظروف التي أدت إلى هذه « الحاجة » . قد أشار الباقلاني نفسه إلى بعضها في خطبة كتابه في إعجاز القرآن[٤] . وقد صرح الأُستاذ العلامـة لويس مسنيون (L. Massignon) بأن نظرية الباقلاني في المعجزات « سببها

(١) هو « ابن الباقلاني » ، وقد جرت العادة من عهد بعيد بتسميته « الباقلاني » باسقاط « ابن » . ومن أراد المعلومات عن سيرة الباقلاني فليراجع الإشارات في طبعة «كتاب التمهيد » لمحمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبي ريده ، القاهرة ، ١٣٦٦/١٩٤٧ ، ص ١ ، تعليق (١) ، وأخبارها ص ١-٩ ، وترجمة الباقلاني للقاضي عياض التي طبعاها في طبعتها ، ص ٢٤١ وما يليها .

(٢) راجع العدد ٤٣ من طبعتي هذه .

(٣) راجع العدد ٤ من طبعتي هذه .

(٤) طبع عدة مرات ، وأخيراً طبع في سلسلة « ذخائر العرب » بعناية الأستاذ أحمد صقر ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

والباعث عليها أعاجيب الحلاج »[٥] . ولا أشك في أن هذا القول صحيح بعض الصحة ، لكني أعتقد أن هناك أسباباً أخرى دفعت الباقلاني إلى وضع نظريته ، كما يتبين من نص « كتاب البيان » . وعلى كل حال لا يستطيع أحد ، مؤمناً كان أو ملحدًا ، أن ينكر أهمية موضوع الكتاب . أما قيمته ، فمن المتوقع أن يختلف القراء فيها بقدر اختلافهم في عقائدهم (أو عدم عقائدهم !) وفي مبادئهم الفلسفية واللاهوتية . ومع ذلك، فللكتاب من جهة تأريخ علم الكلام وتطوره قيمة فريدة تبرّر نشره .

فلهذا السبب ، ولأسباب أخرى ذكرتها بإسهاب في المقدمة التي كتبتها تمهيدًا للكتاب الأول من هذه السلسلة[٦] ، عزمت، منذ بضع سنين ، على نشر هذا الكتاب . واليوم ، بعد تأخر لم يكن لي مفرّ منه ، ها إني قد وُفّقت إلى تحقيق عزمي وبلوغ غايتي بعون الله تعالى وبمساعدة رؤسائي وأصدقاء أخص بالذكر منهم المستشرق العلامة الدكتور يوسف شاخت (Dr. J. Schacht) ، أستاذ اللغة العربية في جامعة ليدن، والأستاذين ألبير نصري نادر وماجد فخري من الجامعة الأميركية في بيروت،

(٥) راجع *La Passion d'al Hallāj* ، المجلد الأول ، ص ١٣٧ (و ص ٣٦٤-٣٦٦) .

(٦) كتاب التمهيد ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣-٢٥ .

والأُستاذ فرج رفولي من بغداد، الذين ساعدوني على قراءة مواضع صعبة غير قليلة من المخطوط وأَسدوا إلي نصائح قيمة . فإني أَشكرهم شكرًا خالصاً ، كما أَشكر مدير مكتبة جامعة تيبنغن (Tübingen) الذي تفضل بإرساله إلي منذ عشر سنين تقريباً صوراً شمسية للمخطوط وأَذن لي باستعمالها لتحضير طبعتي هذه . ويسرني مرة أُخرى أَن أَتقـدم بشكري وتقديري لإدارة المطبعة الكاثوليكية والصفافين المهرة الذين يعود إليهم الفضل في إخراج هذا الكتاب بصورته الحالية . وأَخيراً أَطلب منه تعالى أَن يكون في طبعتي هذه بعض الإفادة للعلماء وبعض الخدمة للعلم. أَما نقائصها ، فلتنسب إلى سهو مني وتقصير عن بلوغ القصد .

رشيد يوسف عطا الله اليسوعي

ايضاحات وتنبيهات

المخطوط

اعتمدت في طبعتي هذه على مخطوط محفوظ[1] في مكتبة جامعة تيبنغن هو، على ما يظهر، المخطوط الوحيد المعروف لهذا الكتاب، وقد وصفه الاستاذ «ڤيسڤيلر» في المجلد الثاني من «جدول المخطوطات العربية في مكتبة جامعة تيبنغن»[2]. حجم المخطوط ١٧،٥ × ١١،٣ س، وفيه ٤٥ ورقة (٩٠ صفحة) في كل صفحة ١٨ او ١٩ سطراً. الخط نسخي، وكثيراً ما أهمل الناسخ تنقيط الكلمات. وقد وقع بعض الاختلاط في ترتيب الاوراق، كما يتجلى ذلك من طبعتي هذه[3]. صرح «ڤيسڤيلر» بأن الخط يعود الى القرن السادس او السابع للهجرة، وأميل أنا إلى الاعتقاد بأن المخطوط يعود على أقل تعديل إلى القرن السادس، ولعله اقدم عهداً. ولسوء الحظ لم يؤرخ الناسخ النسخة في آخرها، على أنه يظهر من وجه الورقة الثانية (صفحة العنوان)[4] أن المخطوط كان، مدة من الزمن، في خزانة كتب المؤرخ محفوظ بن البزوري، الذي توفي في دمشق سنة ٦٩٤ هـ، والأرجح عندي أنه لم يكن أول من اقتناه.

نقرأ في وجه الورقة الاولى، بخط غير خط الناسخ تصعب قراءته في بعض

---

(١) تحت العلامة: M a VI 93 .

(٢) MAX WEISWEILER: *Universitätsbibliothek Tübingen: Verzeichnis der arabischen Handschriften*, Leipzig, 1930, II, pp. 53-54.

(٣) راجع آخر ١٠ ظ، و١٣ و، و٣٥.

(٤) راجع الصورة الأولى من الصور التي ضمنتها طبعتي هذه.

المواضع : «قرأت(٥) هذا الكتاب و(٦)ما فيه(٧) الذي في كتابي الروح(٨) والعقل(٩) (١٠)في المعجزة ابين من هذا والكرامة والحيل والكهانة والسحر والنجامة(١١) والنارنجيات الذي في كتابي ابين من هذا بكثير(١٢) وأزيد عما في هذا الكتاب الطلسمات(١٣) واوفاق وخواص الحروف وخواص(١٤) والدك أبين بكثير وكتاب خواص الخواتم(١٥) وكتاب خواص وخلق(١٦) الأعداد». فيظهر ان كاتب هذه السطور كان قد ألف كتاباً (او كتباً ؟) رآه افضل من كتاب الباقلاني، لكنا لا نعرف الكاتب ، ولا كتابه ، ولا صدق ادعائه !

أنا لست بحاجة إلى اطالة الكلام في وصف ظهر الورقة الأولى ووجه الورقة الثانية لأنهما أمام عيني القارئ الكريم في الصورة الأولى من الصور التي ضمنتها طبعتي هذه . أما ظهر الورقة الاولى، ففيه عدة أبيات لم اتوصل الى فهمها الكامل . ووجه الورقة الثانية هو صفحة العنوان ، وفيه ، ما عدا العنوان ، نصان لعلهما منسوخان من كتابين آخرين ، واسم البزوري الذي قد أشرت إليه ، واسم آخر مكتوب بحروف كبيرة (لعبد الباقي الحسين بن الثاهر بي(١٧)) ولم أعثر على أية إشارة إلى صاحب هذا الاسم . أما عنوان الكتاب ، فهو : «كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر

---

(٥) في المخطوط « قرىب » .
(٦) + كلمة غير واضحة؛ لعلها « تحف » ؟
(٧) + كلمة غير واضحة .
(٨) أو « الردح » ؟
(٩) والعمل .
(١٠) + كلمة غير واضحة .
(١١) والنحامه .
(١٢) « بكثير » غير واضحة .
(١٣) الطسمات .
(١٤) + كلمتان غير واضحتين .
(١٥) الحوامم .
(١٦) « وحلو » في الهامش ، ولعلها ليست من النص ؟
(١٧) لعلي أخطأت في قراءة هذه النسبة ؟

والنارنجات(١٨) تصنيف القاضي ابي بكر محمد بن الطيب الاشعري ايده الله».

في الصفحة الاخيرة (٤٥ ظ) كتبت يد اخرى في أعلى الهامش الأيمن: «.... (١٩) فرائده العبد المصطفى .... (٢٠) الداىر لطف الله تعالى به».
وتحت آخر النص، بخط كبير جميل جاء هذا الدعاء: «الهي قد أخلقَتِ الوجوه كثرة ٱلذنوب ومَساوى ٱلأعمال وقد مَنَعَتْنا(٢١) غيثَ السماء لِتُؤَدِّبَ ٱلخَليقة بذلك فاسالك يا حليما ذا اناة يا من لا يعرِفُ عبادَه(٢٢) منه الا الجميلَ ان تسقيهم الساعةً(٢٣) يا أرحم الراحِمين».

إن خط ناسخ الكتاب واضح إلا في مواضع قليلة، مع أنه أهمل تنقيط الكلمات مراراً. وقد أخطأ الناسخ مراراً كما يتجلى من تعليقاتي ومن كثرة التصحيحات الواقعة إما في النص وإما على الهوامش — وأكثرها فيما أظن من يد غير يد الناسخ. ولم يكتب الناسخ الهمزة إلا في موضعَين أشرت اليهما في التعليقات. وكثيراً ما كتب نقطتين تحت الالف المقصورة (علي، إلي، مجري، الخ)، وأثبت ياء في آخر الكلمات المنقوصة التي هي نكرات مرفوعة او مجرورة (جاري، ثاني، مدعي، الخ). وقد دل عادة على الراء وغيرها من الحروف بعلامات تسهل قراءتها. ومن أراد ان يتعرف إلى خط الناسخ وأسلوبه، فليراجع الصور التي ضمّنتُها طبعتي هذه.

أوراق المخطوط مرقّمة في أعلى وجه كل ورقة من الجهة اليمنى ما عدا الاوراق ١، ٢، ١٢، ١٤ و٢٥. أما شكل هذا الترقيم، فهو شكل الترقيم

(١٨) حفظت «النارنجات» لأنها تأتي على هذا الشكل هنا وفي نص الكتاب؛ أما الشكل الاعتيادي، فهو «النيرنجيّات» أو «النيرنجات». راجع «تاج العروس» (نيرنج)، و«ملحق القواميس العربية» لدوزي (نوارج ونيرنجات)، و«كتاب الفهرست»، طبعة Flügel، المجلد الثاني، ص ١٥٣، تعليق ٥ لصفحة ٣١٢. وبروكلمن يكتب «wan-naranǧīyāt»، ص ٣٤٩ من الملحق الأول لتأريخ الآداب العربية (GAL S I).

(١٩) هنا كلمة لا تظهر بسبب إصلاح الصفحة.

(٢٠) هنا كلمة (؟) لا تظهر بسبب إصلاح الصفحة.

(٢١) كذا؛ والأفضل «مَنَعْتَنا».

(٢٢) كذا؛ والأفضل «عبادُه».

(٢٣) كذا؛ والافضل «الساعةَ».

اليوناني الذي يوجد في مخطوطات عربية كثيرة نسخت (او رقمت) في إسبانية[٢٤]. ويظهر ان المرقم أهمل الورقة الاولى وبدأ الترقيم من الورقة الثانية التي وجهها صفحة العنوان. ولا يتبين سبب اهماله ترقيم الاوراق ١٢ و١٤ و٢٥؛ ورقّم الورقة التي تلي الورقة ٤٠ بالرقم ٤٢ ، وبيّن ان نص وجه الورقة المرقمة ٤٢ هو متابعة ظهر الورقة ٤٠ .

صحة نسبة الكتاب الى الباقلاني

مؤلف «كتاب البيان» هو «القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري» كما يظهر من العنوان في وجه الورقة الثانية. ولا شك في انه المتكلم الأشعري المشهور المعروف بـ «الباقلاني» ، وإن أهمل الناسخ هذه النسبة . يدل على ذلك، ما عدا الاسم ، أن المؤلف يقول : «قد بينا في التمهيد وشرح اللمع ... »[٢٥] . و«التمهيد» من أشهر مؤلفات الباقلاني؛ أما « شرح اللمع »، فهو مذكور في جدول مؤلفات الباقلاني للقاضي عياض[٢٦] . وفي هذا الجدول نفسه يذكر كتاب «في المعجزات»[٢٧] قد يكون « كتاب البيان »، وقد يكون الكتاب الذي يذكر المؤلف أنه أملاه « منذ سنين »[٢٨] . ويشير المؤلف أيضاً الى مؤلفاته في أصول الفقه وفي أصول الديانات[٢٩]، وفي جدول القاضي عياض ذُكرت

---

(٢٤) ومن أراد أن يرى أمثالا لهذه الأرقام اليونانية-العربية فليراجع الرسم الذي جدد طبعته الأستاذ G. Levi Della Vida, *Rivista degli Studi Orientali*, XIV (1933-1934), p. 282 . وأشكر لطف السيد عادل أنبوبا ، أستاذ الرياضيات في الجامعة اللبنانية ، الذي أعلمني أصل هذا الترقيم وأرشدني إلى هذا المرجع .

(٢٥) راجع العدد ١٠٤ من طبعتي هذه .

(٢٦) راجع طبعة «كتاب التمهيد» للأستاذين محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبي ريده ، ص ٢٥٧ . ولعل هذا « اللمع » هو «كتاب اللمع» للأشعري الذي طبعته سنة ١٩٥٣ (المطبعة الكاثوليكية ، بيروت) .

(٢٧) في نفس الطبعة ، ص ٢٥٨ .

(٢٨) راجع العدد ٤ من طبعتي هذه . أو لعل هذا الكتاب هو الكتاب المشار إليه في جدول القاضي عياض ، المرقم (٣٥) ، بعنوان « الكرامات » .

(٢٩) راجع الأعداد ٤٥ و٧١ و٧٥ و٩٥ من طبعتي هذه .

عدة كتب في هذين الموضوعين[٣٠] . وعلاوة على هذه الدلائل إنه جدير بالذكر أن تعليم المؤلف في «كتاب البيان» يوافق تمام الوفاق تعليم الباقلاني في كتابيه «التمهيد» و«إعجاز القرآن» . فإذن لا أرى شكاً صوابياً في أن «كتاب البيان» هو من تأليف الباقلاني.

تأريخ تأليف الكتاب

أعتقد أن «كتاب البيان» من الكتب التي صنفها الباقلاني في أواخر حياته — ولاعتقادي هذا عدة أسباب . أولها ان الباقلاني يذكر في «كتاب البيان» كتابه المشهور «التمهيد» ، كما رأينا . وفي «التمهيد» ذكر الباقلاني ستة من تآليفه الأخرى ، منها الكتب الطويلة التي ألفها في كهولته فيما أظن [٣١] . وقد رأينا أيضاً ان الباقلاني يذكر في «كتاب البيان» كتبه في أصول الفقه وأصول الديانات . فأنا أميل إذن الى أنه كان قد وضع اهم تآليفه قبل تصنيفه «كتاب البيان» . ثم يذكر انه كان أملى كتاباً في المعجزات (او الكرامات؟) «منذ سنين» ؛ ولعله لم يكن شاباً إذ ذاك ، فانه يخبر بانه قد انتسخ من ذلك الكتاب بالحرم[٣٢] وفي هذا إشارة إلى انه كان قد نال منزلة رفيعة وقت إملائه ذلك الكتاب . ويذكر الباقلاني في «كتاب البيان» «شيخنا ابي محمد عبدالله بن زيد القيرواني رحمه الله»[٣٣] . وإن لم تكن «رحمه الله» من وضع الناسخ ، فهذه العبارة تدل على ان الشيخ المذكور كان قد مات عند تأليف «كتاب البيان» . وقد توفي هذا الشيخ سنة ٣٨٩ ﻫ حسب رأي «ڤيسفيلر» ، وسنة ٣٨٦ أو ٣٨٨ أو ٣٩٠ أو ٣٩٦ حسب رأي «بروكلمن»[٣٤] . أما الباقلاني فقد توفي سنة ٤٠٣ ﻫ .

وهناك شيء آخر يخص أسلوب مؤلف «كتاب البيان» ، أعني عدم البيان والفصاحة في بعض الجمل ووجود شيء من الالتباس او الافراط في الإيجاز في

---

(٣٠) الأعداد (٤) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٩) و(٣١) و(٣٢) و(٤١) و(٤٢).
(٣١) راجع طبعتي لـ«كتاب التمهيد» ، ص (٢٩) ، تعليق (٩) .
(٣٢) راجع العدد ٤ من طبعتي هذه .
(٣٣) راجع العدد ٣ من طبعتي هذه .
(٣٤) راجع المجلد الأول من تأريخه للآداب العربية ، ص ١٧٧ (GAL G I).

بعض الحجج وعدم المطابقة الدقيقة بالمنهج المذكور في أول الكتاب . فلهذا كله أشعر بان «كتاب البيان» هو تأليف رجل قد طعن في السن . ولعل هذا ما منع الباقلاني من إتمام تأليف ما وعد به في آخر النص الذي وصل إلينا(٣٥) وقد «أخنى عليه الذي أخنى على لبد» . على ان الكتاب ، وإن كان غير كامل فيما يخص مسألة وجود الشياطين وغيرها ، فانه يعرض لنا كلاماً كاملا في حقيقة المعجز وشروطه وأحكامه والفرق بينه وبين السحر والحيل الخ . فلذلك نشكر الظروف التي أبقت لنا هذا الكتاب ولم تعرضه لصروف الدهر التي قد ذهبت بكنوز لا تحصى من المخطوطات العربية .

طريقتي في طبعتي هذه

تقدم هذه الطبعة للقارئ الكريم نص «كتاب البيان» كما هو موجود في المخطوط ما عدا تصحيحات قليلة قد علقت عليها . وقد اثبتُّ في بعض المواضع ما جاء في المخطوط ، ولو ظننته خطأ ، واقترحت في التعليق تصحيحاً قد يستحسنه القارئ او قد يفضل عليه تصحيحاً آخر . كما قد قلت ، إن الناسخ أهمل تنقيط الكلمات مراراً ، ولو كنت أشرت إلى ذلك دائماً لما أُحصيت التعليقات ولما كان تحت اكثرها طائل . فلذلك نقطت اكثر الكلمات التي اهمل الناسخ تنقيطها دون الإشارة الى ذلك ، لكني نبهت القارئ على ذلك في مواضع قليلة فيها شيء من الإبهام .

وضعت الهمزة في أكثر مواقعها تسهيلا للقراءة ؛ أما الناسخ ، فلم يكتب الهمزة إلا في موضعين قد أشرت إليهما في التعليقات . وكذلك طبعتُ المدة والفتحتين الدالتين على نصب النكرات في اكثر مواضعها ، لكني لم اضف غيرها من الحركات . فتكون كل حركة موجودة في هذه الطبعة ، ما عدا المدة والفتحتين والحركات المطبوعة مع الهمزة (بسبب موجب المونوتيب) ، موجودة أيضاً في المخطوط .

وقد أشرت الى مواضع آيات القرآن باسم السورة الذي يليه رقم السورة ،

---

(٣٥) راجع العدد ١٣٠ من طبعتي هذه .

ثم رقم الآية في طبعة القاهرة ١٣٤٢ هـ ، ثم بعد خط مائل رقم الآية في طبعة فليگل – ردسلوب عندما يختلف هذا الرقم عن الرقم السابق .

وكل ما أضفته أنا هو بين معقوفتين [ ] . وقسمت النص الى فقرات مرقمة حرصاً على سهولة القراءة والفهم والمراجعة . ولهذا السبب جهزت النص بكل علامات الترقيم من نقط وفواصل وغيرها . وأشرت الى المخطوط ، عند الحاجة بالحرف «ت» .

لا تحوي التعليقات في أسفل الصفحات إلا مواضع آيات القرآن وملاحظات تتعلق بقراءة النص . ولئلا تكثر التعليقات في أسفل الصفحات وتختلط فيها الملاحظات الفنية والتنبيهات الإخبارية ، وضعت في آخر النص التعليقات التي تخص أصحاب الاعلام وتفسير بعض العبارات الخ ، وأشرت الى هذه التعليقات بنجمة (*) وضعتها بعد الاسم او العبارة في النص .

وقدمت للنص «خلاصة تحليلية» تقوم مقام فهرس مفصل وتفيد القارئ الذي يريد أن ينظر نظرة سريعة إلى محتويات الكتاب ويدرك فحواه العام .

وأخيراً أذكر القارئ الكريم بان غايتي من هذه الطبعة هي أن أقدم له نصاً أميناً منقحاً على قدر إمكاني لكتاب الباقلاني هذا . فلذلك امتنعت عن شرح مذهب الباقلاني ونقد آرائه والتعليق على طريقته . وسأتناول ذلك – إن شاء الله ! – في كتاب آخر أقدم فيه دراسة عامة للباقلاني ومنزلته في تطور علم الكلام .

خلاصة تحليلية

[الأرقام تدل على الفقرات]

التوطئة : ١ ـ ٥

الحمد لله صاحب المعجزات والكرامات ، والصلاة على النبي . [١]

شدة رغبة بعض الناس في إملاء كلام في المعجزات والكرامات . [٢]

أبو محمد عبدالله بن ابي زيد القيرواني لم ينكر حقيقة الكرامات . [٣]

أملينا منذ سنين كلاماً في المعجزات والكرامات ؛ والآن ، إذ اشتدت الحاجة إلى شرح القول في فصول هذا الباب ، نحن بعون الله قائلون فيه قولا مختصراً بليغاً مقنعاً . [٤]

تفصيل ما يأتي في هذا الكتاب :

(١) الكلام في حقيقة المعجز .

(٢) ما يختص به المعجز من أحكام وصفات .

(٣) ما يختص به الرسل مما يقتضي ظهور الاعلام على أيديهم وطاعة العباد لهم .

(٤) الكلام في إثبات السحر والكهانة ووجود الشياطين ووجوب التصديق بذلك من جهة القرآن والأخبار والإبانة عن حقيقة ذلك .

(٥) الفصل بين السحر والكهانة والحيل والشعوذة والنارنجات وبين المعجزات وإبطال دعوى منكر الكهانة والسحر القائل بأن وجودهما يوجب التباسهما بمعجزات النبيين .

(٦) تبيين إحالة إظهار المعجزات على أيدي الكذابين .

(٧) الفصل بين جواز ظهورها على يد مدعي الربوبية وبين جواز ظهورها على يد مدعي النبوة .

(٨) إثبات كرامات الصالحين .

(٩) الفرق بينها وبين معجزات النبيين . [٥]

البيان عن حقيقة المعجز ومعنى وصفه بأنه معجز : ٦ ـ ٤٢

المعجز الحقيقي هو ما ينفرد الله بالقدرة عليه ولا يصح دخوله تحت قدر الخلق من الملائكة والبشر والجن . فإذن ليس المعجز ما يعجز عنه الخلق، وإن كان أصل «معجز» اللغوي عجز الخلق عنه. [٦] فانه لو صح عجز الخلق عنه ، لصح ان يقدروا عليه ؛ لأن العجز لا يصح إلا فيما تجوز القدرة عليه ـ وإلا وجب التسليم بمحالات ؛ أما المعجز فهو ما لا قدرة للخلق عليه . [٧]

يبين هذا أن الله اذا قدر على خلق الشيء وجب كونه قادراً على خلق ضده ونقيضه . فاذا قدر على ان يعجز الخلق عن إظهار المعجزات وجب ان يكون قادراً على إقدارهم على إظهارها . [٨] وإلا لكان قادراً على خلق ما لا يستطيع خلق ضده . [٩]

فإذن يستحيل أن يكون معنى المعجز أنه ما يعجز الخلق عنه ، وإن كان هذا من موجب اللغة ومنه اشتقاقه . فالمعجز ليس من مقدورات الخلق في أي وقت كان ؛ وما هو بمقدور لقادرين محدثَين يقدر عليه أحدهما ويعجز عنه الآخر . [١٠] أما القول بأن زيداً يعجز عما يقدر عليه عمرو ، فمعناه أن زيداً يعجز عن مثل ما يقدر عليه عمرو لا عن نفس مقدوره : وهذا معنى وصف العباد بأنهم يعجزون عن آيات الرسل . [١١]

وصف أهل اللغة للمعجز بأنه ما يعجز العباد عنه صحيح على موجب اللغة ومقتضى المواضعة ؛ لكنه غلط فيما طريق معرفته النظر والحجة لا الظن والتقليد أو الشبهة . [١٢] وكذلك تسميتهم الاصنام «آلهة» صحيحة من جهة مقتضى

اللغة والاعتقاد، على أنها غلط في المعنى وذهاب عما يوجبه البحث والاستنباط [١٣]

زعم بعض أصحابنا والجمهور من القدرية وغيرهم أن المعجز ضربان : ضرب ينفرد الله بالقدرة عليه ؛ وضرب يدخل مثله وما هو من جنسه تحت قدرة العباد غير أنه يقع من الله على وجه يتعذر على العباد مثله. أمثلة لهذين الضربين. [١٤-١٥] فاذن من معجزات الرسل ما يدخل مثله تحت قدر العباد ، وإن تعذر عليهم فعل الكثير منه ، أو فعل القليل الذي يفعله الرسول ويتحداهم بالإتيان بمثله . [١٦]

الجواب عما زعموه : ما قالوه ليس ببعيد . لكن الأولى عندنا أن الإعجاز إنما هو في خرق العادة ، أي في إقدار الله النبي على ما فعله دون فعله الذي يدخل مثله او قليله تحت قدر العباد، [١٧] وفي منع الله لغير النبي عند تحديه إياهم من فعل ما كان معتاداً من أفعالهم . وهكذا عاد الامر إلى أن المعجز هو ما ينفرد الله بالقدرة عليه . [١٨]

هذا الجواب أولى مما زعموه لأنه لا مجال فيه للشك في أن ما ظهر على يد النبي قد تم بحيلة من الحيل وليس من فعل الله ، وإنما لم يتم لغير النبي لعدم معرفته بتلك الحيلة . فزالت هذه الشبهة إن قيل : يجب ان لا يكون المعجز إلا مما ينفرد الله بالقدرة عليه دون الخلق : نحو اختراع الاجسام وإحياء الاموات الخ . [١٩-٢٠]

فإذن ليس حمل الجبال وأمثال ذلك بمعجزات ، وإنما الإعجاز فيها إفراد الرسول بالقدرة عليها وخرق الله العادة بإقداره على ذلك . وكذلك الإعجاز في الافعال المعتادة هو رفع الله قدر العباد عليها عند تحدي الرسول. [٢١]

إذا جاز ان يكون من المعجزات ما يدخل مثله تحت قدر البشر، أوجب ذلك شكاً آخر في الآيات على مذاهب القدرية خاصة. لأنهم يزعمون ان من قدر على إيقاع الفعل على وجه قدر على إيقاعه على غيره من الوجوه وقدر على ما لا نهاية له من ذلك الجنس . [٢٢] وهذا يؤدي الى ما لا يمكن تسليمه من

محالات ؛ ولا يؤمن ان يكون هذا الجنس من المعجزات قد تم للرسل بكمال آلة وفضل علم ولطيف حيلة .[٢٣—٢٤]

مع ذلك قد يقال إن المعجز على ضربين : (١) شيء ينفرد الله بالقدرة عليه ، وهذا أبلغه وأعلاه ؛ (٢) ما يدخل مثله وما هو من جنسه تحت قدر العباد . ويقع الضرب الثاني على وجهين : أحدهما قليل معتاد ؛ والآخر كثير غير معتاد يكون في نفسه دلالة على صدق النبي ، وإن لم يكن الإعجاز في جنسه . فالمعتبر في هذا الضرب الثاني ليس جنسه بل الوجه الذي يقع عليه . أمثلة لذلك ، لا سيما الإعجاز في نظم الكلام (القرآن).[٢٥—٢٨]

الإعجاز في نظم القرآن أبلغ في بابه واعلى من إبراء الأكمه والابرص وإحياء الميت وقلب العصا ثعباناً وأمثالها . وذلك لاعتقاد كثير من الناس بأن تلك الآيات قد تمت بحيل ومخاريق. [٢٩—٣٠] أما بلاغة القرآن فلا يمكن ان تعرض في إعجازها شبهة ، لأن البلاغة طباع وليست بأمور مكتسبة . بُعث النبي في أفصح العرب وتحداهم بان يأتوا بمثل القرآن ، فعجزوا عن معارضته وعدلوا عن موضوع التحدي الى محاربة النبي.[٣١—٣٣] ولو كانوا قادرين على ما يقارب نظم القرآن لسارعوا اليه وألقوا بذلك الشبهة وفرقوا جمع النبي. وفي عدولهم عن ذلك أوضح دليل على عجزهم عنه مع كون البلاغة طباعاً لهم . فلذلك ارتفعت الشبهة ويجب ان يقال : إن آية النبي ببلاغة القرآن أعظم وأبلغ من جميع آيات الرسل، لأنه قد يتوهم أن هذه الآيات تمت بضرب من الحيلة لكن البلاغة لا تتم بضرب من الحيلة بل هي طباع مخلوقة .[٣٤—٣٥]

وللقرآن فضل آخر لا يوجد في غيره من الآيات، وهو أنه آية باقية حاضرة لا يحتاج في العلم بوجودها إلى إخبار المخبرين ونقل الناقلين.[٣٦]

نقول بذلك وان زعم بعض المتكلمين أن ما تقدم من آيات الرسل أعظم شأناً من القرآن لا لفضل اولائك الرسل على نبينا بل لفرط جهل الذين أرسلوا إليهم . أما قريش ، فلم يحتاجوا الى مثل تلك لآيات لفضل عقولهم وبراءتهم من الاغلاط الفاحشة . [٣٧—٣٨]

قد قلنا : إن الأولى ان يقال في صفة المعجز وحدّه إنه من مقدورات الله

ومما لا يدخل تحت قدر الخلق . فاذن الإعجاز في نظم الكلام المفارق لسائر الاوزان وأمثال ذلك هو في إقدار الله الرسول على شيءٍ منه لم تجر العادة بمثله. [٣٩] أما في الافعال المعتادة فالإعجاز فيها هو خرق العادة بخلق العجز عنها في الذين يتحداهم الرسول بالإتيان بها . ويقوي هذا اعتقاد اهل كل الملل ان الله هو الدال على صدق رسله وأنه ليس فيهم من يدل بفعله على صدق نفسه. [٤٠] فلذلك لم يجز ان يكون جنس صعود النبي الى السماء وأمثال ذلك آية له، وإلا لكان يدل على صدق نفسه ، فحصلت الشبهة وبطلت الحجة . [٤١] ومن ثم علم ان الإعجاز إنما هو في إقدار الله الرسل على تلك الامور ومنعه الغير منها . هكذا ثبت كون المعجز (أيًّا كان) مما ينفرد الله بالقدرة عليه ولا يبقى مجال للشبهة فيه . [٤٢]

ما يختص به النبي مما يقتضي اظهار المعجز على يده : ٤٣ ــ ٥٠

الموجب لإظهار المعجز على يد النبي هو ادعاؤه الرسالة على الله . فلا بد له من آية تظهر على يده يفصل بها المكلفون لصدقه بينه وبين الكاذب المتنبئ . وإلا لم يكن لهم إلى فعل العلم بما كُلّفوه سبيل ولا إلى تركه. ولا دليل يُفصل به بين الصادق والكاذب في ادعاء الرسالة الا الآيات المعجزة . [٤٣]

قد يأتي الرسول : (١) مجدداً لشريعة وناسخاً لما قبلها ؛ (٢) أو مقرًّا لبعضها وناسخاً لبعض؛ (٣) أو بالدعاء الى شريعة مَن قبله؛ (٤) أو بفرض التوحيد والنبوة فقط ؛ (٥) أو بذلك وبما عداه من العبادات الشرعية والاحكام السمعية ؛ (٦) أو بالحض على شريعة رسول معاصر له . [٤٤]

ولا جواز لقول من قال من القدرية إنه لا يجوز ان يبعث نبي بالدعاء إلى فرض التوحيد واعتقاد نبوته فقط ؛ لأننا قد بينا في غير هذا الكتاب فساد دعواهم أن وجوب التوحيد والمعرفة مما يُستغنى فيه من جهة العقل عن رسول يدعو إليه [٤٥] فلا يلزم أي تكليف من جهة العقل لكن ذلك كله ثابت مستقر من جهة السمع المحض. وكذلك القول في الحكم بحُسن الحسَن وقبح القبيح الخ. [٤٦]

يدل على ذلك ما ورد في بعض آيات القرآن . فبان بهذه الجملة أن فرض التوحيد والمعرفة واجب من جهة السمع المحض ، لا من جهة العقل . [٤٧]

ولا معنى لإنكارهم جواز ارسال نبي بالدعاء الى شريعة مَن قبله فقط لقيام الحجة بها على المكلفين واستغنائهم بذلك عن مجيئه. هذا القول باطل من وجهين : (١) قد يجعل الله ذلك سبيلا إلى إثابة النبي و إثابة من أطاعه وخذلان من خالفه. [٤٨] (٢) وربما كان إرسال الرسل تترى بالدعاء الى شريعة واحدة من أقوى الالطاف في طائفة من الرسل ومن الامور المزعجة للخواطر والباعثة على الطاعة. وربما تطاول الدهر بين النبيين فاحتاج المكلفون الى مزعج ومنبه والى تجديد ما يحثهم على ما تطاولت مدته . [٤٩] وربما كان الجمع بين نبيين في عصر واحد على شريعة واحدة أدعى للخلق الى الطاعة او لبعضهم .

فبان بهذه الجملة ثبوت ما وصفناه وسقوط ما توهمه المخالفون . فوجب ان يكون المعنى الموجب لظهور المعجزات على أيدي الرسل إنما هو كونهم أنبياء لله سبحانه . [٥٠]

صفات المعجزات وأحكامها : ٥١ ـ ٥٦

(١) وجب ان يكون المعجز مما ينفرد الله بالقدرة عليه ، أو من مقدوراته ومن جنس ما يقدر العباد عليه حسب ما قدمنا ذكره (العدد ١٧ وما يليه). [٥١]
(٢) وأن يكون مما يخرق العادة وينقضها .
(٣) وأن يكون غير النبي ممنوعاً من إظهار مثله .
(٤) وأن يقع عند تحدي الرسول بمثله وادعائه انه آية لنبوته . [٥٢]

يدل على وجوب كون المعجز من مقدورات الله ما قدمناه . [٥٣]

ويدل على اختصاص النبي بالمعجز من غير مشاركة من ليس بنبي أنه لو ظهر على يد غيره لبطلت حجة النبي والتبس أمره . فلذلك لم يكن ما يظهر من السحر والأمور الخارقة للعادة التي يشترك فيها خلق من الناس آيةً لبعضهم دون بعض . [٥٤]

ويدل على وجوب تحدي النبي بمثل المعجز أن المعجز ليس بمعجز لجنسه ونفسه وحدوثه . فلذلك ليس شيء من آيات الساعة آية لأحد لعدم التحدي والاحتجاج به . [٥٥] فلذلك أجزنا فعل أمثال المعجزات على أيدي الأولياء والصالحين على وجه الكرامة لهم ، كما سنبين فيما بعد . ولو كان المعجز معجزاً لجنسه لم يصح أن يوجد من جنسه ما ليس بمعجز . [٥٦]

القول في معنى العادة وما يلحق بها : ٥٧ — ٦٥

بما أن الكل من سائر الامم قد شرطوا في صفة المعجز أن يكون خارقاً للعادة ، وجبت معرفة هذه العادة وانخراقها .

(١) العادة هي تكرر علم العالم ووجوه الشيء المعتاد على طريقة واحدة إما بتجدد صفته وتكررها او ببقائه على حالة واحدة . أمثلة . [٥٧]

(٢) الأمر المعتاد هو الشيء المتكرر على وجه واحد والوصف اللازم .

(٣) الاعتياد لذلك هو وجود المعتاد له ومشاهدته إياه وعلمه به على طريقة واحدة .

(٤) المعوِّد لذلك الشيء هو المكرر لفعله على وجه واحد والجاعل له على صفة واحدة .

(٥) المعوِّد للفعل هو الواجد له على طريقة واحدة . [٥٨]

القول بأن الشيء عادة قد يقع على الأمر المعتاد أو على الاعتياد له. ولا يصح الوصف «معتاد» إلا لمن هو عاقل أو في حكم العاقل . [٥٩] ولا يجوز وصف الله بأنه معتاد لشيء ، لأن المعتاد هو من تتكرر وتتجدد علومه ووجوده للشيء — ولا يجوز هذا على الله . فإذن لا يقال : «انخرقت عادة الله» او «فعل الله ما هو خرق لعادته » . [٦٠]

العادات على ضروب : (١) عادة يستوي فيها جميع الناس من كل الأعصار ؛ (٢) عادة ينفرد بها بعض الناس دون بعض ؛ (٣) عادة لأهل عصر دون غيرهم ؛ (٤) عادة للملائكة دون الإنس ؛ (٥) عادة للجن دون الملائكة والإنس ؛ (٦) ربما كانت عادة للإنس دون غيرهم . فلا يجب أن يكون ما

خرق عادة الإنس خارقاً لعادة الجن ، ولا أن يكون ما نقض عادة الملائكة ناقضاً لعادة الإنس والجن . [٦١] أمثلة لذلك . فلذلك لا يتساوى الخلق كلهم أجمعين في العادات وانخراقها والتحدي . [٦٢]

عادات يستوي البشر فيها . عادات لبعض البشر دون بعض . [٦٣] وليس من هذه العادات شيء يصح بانخراقه كونه آية للرسول ، لأنها مقدورات للعباد ؛ وإنما الدال على صدق الرسول هو ما ينفرد الله بالقدرة عليه . فالمعتبر هو ما لا يدخل جنسه تحت قدر العباد ، نحو إحياء الميت وأمثاله . [٦٤] فيجب أن يكون خرق العادة بالشيء الذي يفعله الله خرقاً لعادة جميع القبيل الذي يتحداهم الرسول بالإتيان بمثله ، أي لعادة الملائكة ان كان المرسَل ملاكاً ، ولعادة البشر إن كان بشراً ، ولعادة الجن إن كان جنياً . فهذا قدر ما ينفصل به المعجز مما ليس بمعجز من الشرائط والاحكام . [٦٥]

انفصال المعجزات من الحيل والنارنجات والشعوذة : ٦٦ ــ ٧٠

كيف يصح العلم بصدق الرسل لأجل ظهور الآيات على أيديهم مع الإقرار بوجود المشعوذين والمحتالين وأصحاب النارنجات والمخاريق وبما يظهر على أيديهم مما يشبه آيات الرسل ؟ أي : بماذا تنفصل المعجزات من هذه الحيل والنارنجات ؟ [٦٦]

الجواب : تنفصل من ذلك بأمور . أولها أننا قد بينا أن المعجز لا يتم بحيلة من الحيل ، لأنه لا يقدر عليه ولا على شيء من جنسه إلا الله وحده ــ نحو إحياء الموتى وأمثاله وما يجري مجراه من اختراع القدرة الكثيرة على بعض الأفعال ، كما قد أوضحنا بما يغني عن إعادته . [٦٧] فإن لم يجز أن تتم هذه الأجناس لأحد من الخلق ، عُلم أن ما يأتي به مشعوذ أو محتال ليس من المعجزات . [٦٨]

ويدل على ذلك أن الحيل لا تتم إلا في فعل ما يصح دخوله تحت مقدورات العباد دون ما يستحيل عليهم ــ كفعل الأجسام وأمثاله . لكن المعجز هو ما ينفرد الله بالقدرة على إبداعه ، فإذن يستحيل دخوله تحت قدر العباد. [٦٩]

ويدل على ذلك أيضاً أنه لو صح اكتساب هذه الأجناس بضرب من الحيلة لتمت لا محالة لأعرف الناس بوجه الحيلة — كالسحرة وأفلاطون وسقراط وبقراط وغيرهم . لكنهم أعرضوا عن ذلك مع طول التحدي لهم من موسى وعيسى فإذن عُلم أن المعجزات ليست مما يتم بالحيل والتمويهات بسبيل . [٧٠]

ما ذكرناه من المعجزات لا يدخل تحت قدر العباد : ٧١ — ٧٥

لا يدخل ما ذكرناه من المعجزات تحت قدر العباد لأننا قد دللنا في غير هذا الكتاب على أن الاجسام والالوان والحياة وأمثالها ليست من مقدورات العباد، وإلا وجب وقوعها منهم الآن لقيام الدلالة على أن القدرة مع الفعل. [٧١]

ولا يصح أن نقدر على شيء من ذلك وقتاً ما ؛ وإلا وجب أن يوجد بنا الآن العجز عن هذه الأمور أو القدرة على تركها ، كما وجب، إذا صح إقدارنا على الحركات والسكون والتصرف في الجهات والنطق،أن نكون عن ذلك عاجزين أو على تركه قادرين متى لم نقدر عليه . [٧٢] ولو كان فينا عجز عن فعل هذه الأمور لأحسسناه في أنفسنا ووجدناه ، كما يجد العاجز عن فعل غيرها نفسه عاجزة ؛ وكذلك فيما يخص الترك لها . لكننا لا نجد في أنفسنا عجزاً عن فعل هذه الأمور ولا قدرة على تركها . فعُلم بذلك استحالة وجود قدرة الخلق على شيء من هذه الاجناس . [٧٣]

ويبين تلك الاستحالة ، على أصولنا خاصة ، أنه لا يصح أن توجد افعال الفاعل المكتسب من الخلق إلا في محل قدرته غير متعدية عنه . فلو قدر قادر منا على فعل الأجسام لوجدت تلك الأجسام في نفسه وحيزه — وهذا محال. [٧٤] وكذلك فمحال أن يقدر قادر منا على فعل عرض في غيره، لأن هذا يوجب أن يكون ذلك العرض في غيره وفيه — وهذا مستحيل . وقد دللنا ، في غير هذا الكتاب ، على بطلان التولد واستحالة كون المخلوق فاعلاً في غير محل قدرته . فإذن استحال دخول شيء من آيات الرسل تحت قدر العباد . [٧٥]

الرد على المعتزلة القدرية : ٧٦ ــ ٨١

لا يستقيم امتناع دخول المعجزات تحت قدر العباد على أصول المعتزلة القدرية لأمور ذكرناها في غير هذا الكتاب. أقربها مذهبهم فيما يخص الاختراع : أن العباد يقدرون عليه ، وأنه إخراج ذوات الاجناس من العدم الى الوجود فقط ، فالحدوث في كل محدَث على حقيقة واحدة . [٧٦] فإذن وجب أن يكون القادر من الخلق على إحداث بعض الاعراض قادراً على إحداث كل الاجناس ، إذ كان حدوثها بمعنى واحد . يدل على ذلك أن قدرة الله لا تنحصر على جنس دون جنس . فلذلك بطلت دعواهم أن من الأجناس ما لا يصح دخوله تحت قدر العباد ولا يتم فعله لهم بحيلة محتال . [٧٧] فإذن لم يأمنوا أن يكون جميع آيات الرسل من فعل مدعي الرسالة ومما يتم بضرب من التعليل ولطيف الحيلة وفضل العلم . [٧٨] فلذلك لا حدّ لقدرة القادر منا الا لعدم العلم او الآلة او البنية الخ . فلِمَ ينكرون قدرة المدعين للرسالة على فعل الآيات، وإن تعذر ذلك على غيرهم لعدم العلم أو الآلة أو لقلة حيلتهم ؟ [٧٩]

ومما أوجب ذلك عليهم أيضاً قولهم بان القدر لا تختلف لاختلاف مقدوراتها، بل تتناول القدرة الواحدة الأجناس المختلفة . [٨٠] ولا جواب لهم أكثر من قولهم إنا لو قدرنا على خلق الأجسام وأمثاله لتأتى لنا ذلك متى رمناه . وهذا باطل لأنه قد يكون تعذر ذلك علينا لعدم الآلة أو العلم أو البنية ــ لا لعدم القدرة. [٨١]

قول بعض اصحابنا في ضرب من المعجزات وفيما يتوصل اليه بالحيل: ٨٢ــ٨٩

قد ذكرنا قول بعض أصحابنا وغيرهم بأن من المعجزات ما يدخل يسيره تحت قدر العباد، وإن لم يقدروا على الكثير الذي يفعله الرسول . [٨٢] وزعموا أن القدر الذي يفعله الرسل عند التحدي لا بد أن يكون قدراً خارقاً لعادتهم، وإلا لم يكن معجزاً . [٨٣] وقد بينا أن الإعجاز عند التحدي بذلك إنما هو في خرق العادة بإقدار الرسل على الكثير من هذه الأفعال وأن ذلك جار مجرى منع غيرهم من الافعال المعتادة عند التحدي . فإذن استحال أن يفعل أحد من

الخلق شيئاً من المعجزات أو ما هو من جنسها بضرب من الحيلة . فبطل على هذا الجواب الاعتراض بذكر السحر . [٨٤]

وقال أصحابنا هؤلاء : إننا قد علمنا أنه لا حيلة يتوصل بها الساحر والمشعوذ إلى فعل الصعود إلى السماء وأمثاله ، وإنما تتم حيلهم وسحرهم فيما يُخيّل الى الناس الأمر على غير ما هو به . [٨٥] قالوا : والذي يتم بالسحر والشعوذة إنما هو إيهام الناس أن أمثلة الحيات تسعى وأن يحيا حيوان قد مات ، وذلك باستعمال الآلات والحيل . سبيل الكشف عن كذبهم . [٨٦] وهذا ما فعله سحرة فرعون وابن هلال والحلاج وغيرهم . حيلتهم في إخراج حمل حيًّا من تنور يتأجج ، وإخراج سمك من بيت . [٨٧] سبيل من أراد أن يعلم احتيالهم في ذلك . اغتراف ماء فيه ريح المسك او طعم الماورد من نهر أو حب ؛ وجه احتيالهم في ذلك . [٨٨] الحيلة في «بيت العظمة» للحلاج . والحيل في جميع ذلك معروفة ، فليست هذه الأمور من المعجزات بسبيل . [٨٩]

في وجود السحر : ٩٠ ــ ١٠٢

نقول بأن السحر له حقيقة . له ضربان : (١) ما يتم بآلات ، وإنما هو تخييل وتمويه ، نحو سحر سحرة فرعون ؛ أما ما يعمله المشعبذون فهو نوع من الحيلة والخفة . [٩٠] (٢) ما ورد من القرآن وتواترت به الآثار . وعامل هذا الضرب يُقتل عند مالك . قول مالك في الساحر . قول الشافعي . وهذه مسألة مشهورة بين العلماء . [٩١] قول الله في ٢ : ١٠٢/٩٦ نص منه على صحة السحر . معنى «بإذن الله» . [٩٢] معنى «وما أنزل على الملَكين» ــ وفي قراءة «ملِكين» . ليس هذا باختلاف في أن السحر صحيح بل فيمن الساحر : ملك أو بشر . [٩٣]

وجه إنزال الملَكين بذلك : تغليظاً لمحنة المكلف الذي يعلم السحر ولا يعمله ، وفي هذا سبب لعظيم مثوبته . [٩٤] اما من يعمل السحر فذلك سبب لضلاله وهلاكه . ويجوز نفع الله لبعض خلقه وإضراره لبعضهم ، كما قد تبين من كتبنا وكتب شيوخنا في التعديل والتجوير . [٩٥] وإن كانا ملِكين فذلك فيهما أجوز . معنى «فلا تكفر » . [٩٦]

الأخبار في السحر . سُحر النبي . جارية حفصة . [٩٧] جندب والساحر الذي كان يدخل في جوف بقرة . قول النبي في زيد وجندب . [٩٨] رواية أخرى في قصة جندب . [٩٩]

تدل شهادة القرآن والأخبار واختلاف العلماء على وجود السحر وصحته . ووجب بعد ذلك النظر فيما هو السحر . [١٠٠] قصة سالم بن عبد الله بن عمر . ما نذكره بعد هذه الجملة . قيس بن سعد والساحر . تغريق ساحرة على يد صاحب لعمر بن عبد العزيز . الأخبار في السحر كثيرة وفيما قدمناه منها كفاية. [١٠١] ولو لم يكن في السحر إلا ما ذكرناه من نص القرآن واختلاف الفقهاء في وجوب قتل الساحر لكفى ذلك دليلا على ثبوت السحر وصحته . [١٠٢]

والآن نذكر ما السحر في الجملة وما يعمله الساحر ، وهل هو من جنس مقدورات العباد أو مما لا يدخل تحت قدرهم ، وهل يفعله الساحر في نفسه أو متعدياً عن محل قدرته . [١٠٣]

لا يعمل الساحر شيئاً في المسحور بل ذلك كله من فعل الله : ١٠٤ ــ ١٠٨

قد بينا في كتب أخرى استحالة كون المحدَث فاعلا في غير محل قدرته ؛ وكذلك قد أبطلنا التولد . فإذن ما يفعله الساحر إنما هو من مقدورات له توجد في نفسه ومحل قدرته يفعل الله عنده السقم في الصحيح وغير ذلك . [١٠٤] فلذلك بطل توهم من ظن أن الساحر يعمل عملا في المسحور ، وذلك كله من فعل الله ، كما أشار الله إلى ذلك في ٢ : ٩٦/١٠٢. [١٠٥] المراد بقوله «بإذن الله» . وهذه جملة مقنعة في قدر ما يصح أن يفعله الساحر . [١٠٦]

ليس في السحر ما يمكن به إحياء الميت الخ . أما الصعود على خيط وما جرى مجراه فقد يكون مما يفعله الله عند السحر . فلا يستثنى في السحر إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على انه لا يكون عند سحر ساحر . [١٠٧] وقد ذكرنا قول من قال إن السحر ليس بشيء اكثر من التخييل والتمويه واحتجاجهم بالآية. ٢٠ : ٦٩/٦٦ . غير أن هذا القول مناف لما ورد به القرآن (٢ : ٩٦/١٠٢) وما ذكر في الآثار وما عليه الفقهاء من اختلاف. [١٠٨]

ذكر القول في الفصل بين المعجز والسحر : ١٠٩ ــ ١٢٩

سؤال : إذا أجزتم أن يكون من عمل الساحر ما يفعل الله عنده سقم الصحيح وغير ذلك، فكيف تنفصل المعجزات من السحر وكيف يمكن الفرق بين النبي والساحر ؟ ألا تكون تلك الأمور، إذا ظهرت على يد نبي مبعوث، آية له ودليلاً على صدقه ؟ [١٠٩]

الجواب : قد بينا أن المعجز لا يكون معجزاً حتى يكون واقعاً من فعل الله على حد خرق عادة البشر مع تحدي الرسول بالاتيان بمثله . ولا يتحقق هذا في السحر، وإن كان ما يظهر عند فعل الساحر من جنس بعض معجزات الرسل . [١١٠]

فإذا احتج الساحر بالسحر وادعى به النبوة أبطله الله عليه بوجهين : (١) أنساه عمل السحر جملة أو لم يفعل ما كان يفعله عند عمل الساحر . [١١١] (٢) أو خلق من السحرة جماعة يفعلون مثل فعل الساحر المتنبئ أو ما أدق وأبلغ منه فتبطل بذلك دعواه . والرسول، إذا ظهر عليه مثل ذلك وادعاه آية له، تحداهم بمثله ثم يمتنع عليهم، وإن كان يظهر عليهم من قبل، فصار ذلك خرقاً لعادة البشر ولعادة الكهنة والسحرة خاصة . [١١٢]

وقد يقال إن هذه الآية أعظم من غيرها لأن الناس يتأثرون بها تأثراً شديداً. والمنع للسحرة عند تحدي الرسول يكون من الله بوجهين : (١) أن يُنسيهم السحر والكهانة، وهذا آية عظيمة وخرق للعادة . [١١٣] (٢) لا يفعل الله عند أعمال السحرة ما كان يفعله من سقم الصحيح وغير ذلك، وهذا أيضاً آية عظيمة وخرق لعادة الكل من السحرة وغيرهم . [١١٤]

فإذن بطلت شبه من ظن أن هذا الضرب من السحر، إن صح، أبطل المعجزات وألبسها . فلذلك أيضاً لم تلبس آيات الرسل بما يظهر من جذب الحديد بحجر المغنيطس وما يكون عند كتب الطلسمات . ولو ادعى نبي حجر المغنيطس آية له لوجب أن يكون آية له. ولو ادعاه غير النبي آية له لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين : (١) أن يقيم جماعة يستعملون ذلك الحجر ويبطلون

دعوى المتنبئ فيه . [١١٥] وكذلك سبيل الزناد الذي تقدح به النار وسبيل الطلسمات . [١١٦] وكذلك لو ادعى مدّع القرآن آية له في زمن النبي أو بعده، لأبطل الله دعواه إما بأن ينسيه حفظه وإما بأن يُحضر جماعة من حفظة القرآن . [١١٧]

(٢) لا يفعل الله عند سحر الساحر المتنبئ ما كان يفعله . فجملة المنع له وإبطال احتجاجه هي أن ينسيه الله السحر جملة ، أو لا يفعل الله عند سحره ما كان يفعله . وهذا بيّن في الفرق بين صحة الاحتجاج بآيات الرسل وبين الاحتجاج بالسحر . [١١٨] وإن كان حجر المغنيطس والطلسمات آيتين من آيات الرسل، فان المحتذين لها بعد الرسل بمنزلة حفظة القرآن وبمثابة حافظ الشعر والحاكي له . ولا أحد إلا ويفرق بين علم المبتدئ بالفعل والمحتذي عليه. [١١٩]

ولهذا أيضاً ما قد اتفق عليه المسلمون فيما يخص جبريل وغيره من الملائكة . وقد روي أن جبريل كان ينزل على النبي في صورة دِحْية الكلبي . ولو ادعى بعض الملائكة النبوة بما يفعله مما لا يقدر البشر على مثله لوجب ان يمنعه الله من ذلك بأن يرفع قدرته على تلك الأمور . [١٢٠] وكذلك الجواب لمن قال إننا لا نأمن أن يكون محمد وموسى وعيسى ملائكة تصوروا في صورة البشر . [١٢١]

هذا على أن خلقاً من الناس قالوا : إن الملائكة صاروا أفضل من الانبياء لأن طاعتهم لله أكثر لامتناعهم مما فيه إلباس الخلق ولأن الله عصمهم من دعوى الربوبية والألوهية . [١٢٢]

أما نحن فالمعول عليه عندنا في ذلك هو الإجماع على منع ذلك ووصف الله لهم بالنهاية في الطاعة والمعرفة (٢١ : ٢٠، و٣ : ٧٩/٧٣) . [١٢٣] فلولا هذا الإجماع والتوقيف، لجاز من جهة العقل أن يدّعي منهم مُدّع الربوبية ولا يسلبه الله قدرته على الأمور العظام ؛ لكن في تلك الأمور بعينها ما يدل على حدوث فاعلها ، وإن كان في ذلك تغليظ لمحنة المكلفين لأن المشاهد لذلك يحتاج إلى فضل نظر في أن الملاك الظاهر ذلك عليه ليس بإله . [١٢٤] وكذلك يقال في

الأخبار بظهور الدجال ودعواه الألوهية . وعلى هذا أجاز الناس ظهور ما يظهر على يد فرعون وغيره إذا ادعى الربوبية . [١٢٥]

ولكن اذا ادعى ملاك او بشر النبوة لم يجز أن يظهر على يده شيء مما ينفرد الله بفعله ، لأن ذلك يفسد آيات الرسل . وسنجعل فصلاً خاصًّا نبين فيه الفرق بين ظهور هذه الامور على يد مدعي الألوهية وبين ظهورها على يد مدعي النبوة . [١٢٦]

وكذلك سبيل الشياطين الذين يقدرون على أعمال لا يقدر البشر على مثلها. فلو ادعى شيطان النبوة محتجًّا بتلك الأعمال لوجب أن يمنعه الله من ذلك إما بأن يرفع قدرته على تلك الأعمال جملة ، وإما بأن يُظهر معه ألف شيطان يفعلون مثل فعله .

فعُلم أن السحر والكهانة وما يقدر عليه الملائكة والشياطين لو ادعي شيء منه آية للرسالة لوجب أن يبطله الله ببعض ما ذكرناه ليفصل بذلك بين الحجة والشبهة ويفرق به بين النبي والمتنبئ . [١٢٧]

جنس ما ظهر على يد السامري (٢٠ : ٨٨/ ٩٠) : كان من السحر والكهانة أو كان من عمل شيطان سلك العجل وفعل الأصوات . ومثل هذا كثير ، مثلاً في بيوت الأصنام والصور في الهند . [١٢٨] تفسير قول الله في الإخبار عن السامري (٢٠ : ٩٦) .

وهذه جملة كافية في الفرق بين معجزات الرسل وبين جميع هذه الأمور . [١٢٩] يتلوها باب القول في وجود الشياطين وذكر الأدلة على ذلك والإخبار عن معنى الكهانة وما ورد من أخبارهم . [١٣٠]

كتاب البيان

عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم

١ قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب ، أيده الله : الحمد لله ذي الحجج والآيات والدلائل والعلامات ، الذي أبان رسله ، عليهم السلام[1] ، بقاهر المعجزات ، وحبا أولياءه[2] والمصطفين من عباده بالكرامات ، ونعتهم بما خصهم به من ذلك على[3] إخلاص[4] العمل لوجهه والتوفر على القربات ، والاستكثار من صدق التوكل والطاعات ، والرغبة بما يكفيهم[5] ويكفهم[6] به[7] عن الإسعاف إلى المحظورات ، والتدنُس[8] بالشبهات ،

(العنوان) (١) ظهر الورقة الثانية .

١ (١) ت : السلم ؛ وهكذا دائماً الا في ثلاثة امكنة سأشير اليها عند وقوعها . (٢) ت : اولياه ؛ واذكر القارئ الكريم بأن الناسخ لم يكتب الهمزة إلا في مكانين ساشير اليهما عند وقوعهما . فلا اورد بعد اغفال الهمزة في «ت» . (٣) ت : علي : وكتب الناسخ نقطتين تحت كل الف مقصورة الا في مواضع قليلة . (٤) وآخر الصاد مقطوعة بسبب التجليد . (٥) «يكفهم» مصححة الى «يكفيهم» ؟ (٦) ت : يكسمهم (؟)؛ والارجح عندي ان الناسخ اراد «ويكفهم» . (٧) «به» غير واضحة. (٨) الضمة موجودة في «ت» ؛ وكذلك كل الحركات المطبوعة في طبعتي هذه الا الحركات المطبوعة مع الهمزة والفتحتين الموجودتين في آخر بعض النكرات المنصوبة لاسيما التي ليست فيها تاء مربوطة . اما المدة فهي ايضاً من وضعي .

وصرف هممهم إلى شيءٍ دونه من المخلوقات ، وتعلق آمالهم بما يقطعهم عما قسموا وخُلقوا له من التبتل والانتصاب للعبادات . وصلى الله على صفيه ونبيه وخيرته من خلقه محمد وإخوته من النبيين والمرسلين أتم الصلوات !

٢ أما بعد : فقد وقفت – أيدكم الله بطاعته وأعانكم بتوفيقه ! – على قوة رغبتكم في إملاء كلام في حقيقة المعجز الدال على صدق الرسل ، عليهم السلام ، وفصول من القول فيه يجب علمها ولا يستكمل التحقق بوجه دلالتنا على إثبات النبوات إلا بعد معرفتها ، والفصل[1] بين المعجزات و بين ما ثبته وتصدق[2] به[3] سلف الأمة[4] الذين [هم] [5] الأصل والقدوة من كرامات الصالحين [وما أظهره] [6] الله عز وجل على أيدي عباده المختارين ، (٣ و) وكيف لا يكون ذلك قادحاً في[7] معجزات[8] الرسل ومُشكلًا في نبواتهم ، وما الذي يجب أن يصدق به من ذلك ويقطع عليه ، وما[9] الذي يجب تجويزه منه والوقف فيه ، وما الذي يجب العلم بإبطاله و بكذب مُدعيه وراويه ، والإخبار عن[10]

٢ (١) اللام مقطوعة بسبب التجليد . (٢) «ثبته» غير واضحة ؛ «و بصدق» (؟) في «ت» . (٣) ت : + و ؛ وفوقها خط مائل يدل على حذفها . (٤) «الامه» في الهامش . (٥) «هم» حدس مني لان اول السطرين الأخيرين في ظهر الورقة الثانية غير واضح بسبب اتلاف المخطوط . (٦) كما في التعليق السابق . (٧) «في» غير واضحة في النص، وهي مكررة فوق السطر . (٨) الميم من «معجزات» غير واضحة لوجود لطخة . (٩) ت : فالذى : والفاء (؟) مصححة الى واو (بيد اخرى؟) ؛ وفضلت قراءة «وما» وفاقاً على ما سبق وما يلي . (١٠) «على» في النص مصححة الى «عن» ، ثم اضافت يد اخرى (؟) «عن» في الهامش .

طريق العلم بامتناع فعل ذلك القبيل دون مـــا عداه ، والرد على منكر كرامات الأَولياءِ من القدرية* ومن بعدهم من مُبتدعي الأَمة .

٣ وقد كان بعض أَصحابنا المغاربة* ذكر لنا[١] من إنكارشيخنا أَبي محمد عبد الله بن أَبي زيد القيرواني* ، رحمه الله ، لذلك ما لم[٢] يثبت عنه عندنا ، ولم يحكه الراوي لنا عن لفظه وسماعه. ولعله إِن كان قال ذلك فإِنما أَنكر منه ما يجب إِنكار مثله . فإِننا لا نجيز الكرامات للصالحين بجميع الاجناس وبمثل سائر آيات الرسل ، عليهم السلام . أَو لعله أَنكر ذلك لمثل من لا يجوز ظهوره على مثله ، أَو أَنكر إغراقاً[٣] في ذلك وتجاوزاً لا يجوز المصير إِليه. لأَن فضل علمه وما نعرفه من دينه وحُسن[٤] بصيرته واضطلاعه بعلم اصول الدين والانبساط في التوسع في معرفة فروعه وأَحكامه يبعّد[٥] عندنا خلافه في هذا الباب إِلا على وجه ما ذكرنا .

٤ وقد كنا أَملينا (٣ ظ) منذ سنين كلاماً في هذا الباب[١] على المعروف بابن المعتمر الرقي* . وذُكر لنا أَنه انتُسخ منه بالحرم* ، حماه الله وحرسه ! وظننا اكتفاءَ

---

٣ (١) ت : + ألف ؛ وهي مشطوبة . (٢) ت : بلم (؟) ؛ ويقتضي سياق الكلام «ما لم» . (٣) ت : اعرافا ؛ وعلامة الراء ساقطة . (٤) والضمة فوق السين . (٥) والشدة موجودة في «ت» ؛ وكذلك كل شدة واردة في طبعتي هذه .

٤ (١) «الباب» غير واضحة في النص ، وهي مكتوبة مرة ثانية فوق السطر .

أَصحابنا من أَهل تلك الديار وغيرها — أَيدهم الله ! — بذلك . والآن فقد عرفنا ما وصفتموه من شدة الحاجة إلى شرح القول في فصول هذا الباب وذكر العمل منه على إيجاز واختصار ، ونحن بعون الله وحوله وكرمه مُجيبون لكم إلى ما سأَلتم وقائلون فيه قولًا بليغاً مُقنعاً . وما توفيقنا إلا بالله ، وهو حسبنا ونعم الوكيل !

٥ وقد رأَينا من الصواب البداية على ما سأَلتم إيضاح القول فيه بالكلام في حقيقة المعجز وما يختص به من الأَحكام والصفات ، وما يختص به الرسل ، عليهم السلام ، مما يقتضي ظهور الأَعلام على أَيديهم وطاعة العباد لهم والقطع على إعظامهم وطهارة سرائرهم ؛ ثم الكلام في إثبات السحر والكهانة ووجود الشياطين ووجوب التصديق بذلك على ما ورد به القرآن وتوافت[1] به الأَخبار وصحيح الآثار ، والإبانة عن حقيقة ذلك والفصل بين السحر والكهانة والحيل والشعوذة والنارنجات* وبين المعجزات على وجه (٤ و) يُبطل دعوى منكر الكهانة والسحر لو ثبتا[2] وقوله ان ذلك يوجب التباسهما بمعجزات النبيين وحجج المرسلين ؛ وتبيين إحالة إظهار المعجزات على أَيدي الكذابين ، والفصل

---

٥ (١) ت : تواترت ؛ و «فت» مكتوبة فوق «ترت» . وترد «توافت» ايضاً في بداية الفقرة ٩٧ . (٢) ت : ثبتا.

بين جواز ظهورها على يد مُدعي الربوبية منهم وبين[٢] مُدعي النبوة. ثم نشرع بعد إحكام هذه الأَبواب والفصول في إثبات كرامات الصالحين والفرق بينها وبين معجزات النبيين، ليكون الكتاب مُشتملاً على نُصرة مذاهب السلف والقدوة من المسلمين والقدح في شُبه الزائغين وبدع الضالين والمنحرفين. وبالله على ذلك نستعين، فإِنه خير ناصر وأَكرم معين!

(٣) لعل الافضل ان ندرج هنا «جواز ظهورها على يد».

باب القول في ذكر البيان عن حقيقة المعجز الدال على صدق الرسل عليهم السلام ، ومعنى وصفه بأنه معجز

٦ اعلموا — وفقكم الله ! — أَن المعجز لا يكون عندنا معجزًا حتى يكون مما ينفرد الله عز وجل بالقدرة عليه ولا يصح دخوله تحت قدر الخلق من الملائكة والبشر والجن . ولا بد أَن[١] يكون ذلك من حقه وشرطه على ما سنبينه إن شاءَ الله مع باقي[٢] شروطه (٤ ظ) وأَحكامه . وإذا ثبت ذلك ، وجب العلم بأَن معنى وصفه بأَنه معجز للرسل أَنه مما لا قُدرة للعباد عليه او مما لا يصح لهم قدرة عليه . وليس معنى وصفه بأَنه معجز ما يظنه كثير من الناس من أَهل الحق وغيرهم من المخالفين ، [و] هو أَنه ما يعجز عنه الخلق ، وإن كان أَصل[٣] وصفه في اللغة بأَنه معجز

٦ (١) يلوح ان الناسخ بدأ بكتابة كلمة أخرى غير واضحة ثم صححها الى «ان» .

(٢) «ما في» (؟) مصححة الى «باقي» . (٣) ت : + في ؛ وهي مشطوبة .

مأخوذًا[٤] من عجز الخلق عنه . ولكن[٥] هذا ، وإن كان موضوع اللغة ، فإن المراد بهذا الإطلاق أنه[٦] مما لا يدخل تحت قُدر العباد لامتناع كونه مقدورًا لهم واستحالة وقوعه منهم ، لا لعجزهم عنه ومنعهم منه .

٧ لأَنه إذا ثبت بما سنذكره أن من حق المعجز وشرطه أَن يكون مما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه دون خلقه ، استحال لذلك وصف الخلق بالعجز عنه على الحقيقة . لأَنهم لو صح أَن يعجزوا عنه لصح أَن يقدروا عليه بدلًا من العجز عنه ــ وذلك أَنه لا يصح عجز الخلق إلا عن ما تصح قدرتهم عليه .ولو جاز وجود العجز عن ما يستحيل أَن يكون مقدورًا لهم ، لصح وصفهم بالعجز عن ذات القديم سبحانه وذات صفاته الذاتية ــ من نحو (٥ و) حياته وعلمه وقدرته وكلامه وإرادته ــ ووصفهم بالعجز عن إبداع الأَجسام واختراع الأَنام وإنشاء الجوارح والقُدر والأَسماع والأَبصار وغير ذلك من الأَجناس التي لا يصح أَن يقدر عليها إلا رب العالمين عز وجل . ولوجب أَيضاً وصفهم[١] بالعجز عن النافي[٢] الذي ليس بحادث من الموجودات . فلما علمنا استحالة عجزهم عن ذلك أَجمع

(٤) ت : ماخود . (٥) يوجد خط مائل صغير ضئيل على الواو لعله يدل على حذفها .
(٦) وألف «انه» مكتوبة فوق قاف «الاطلاق» كأنها ادرجت بعد كتابة النص .
٧ (١) «وصفهم» مصححة من كلمة اخرى غير واضحة . (٢) ت : الناقي ؛ لكن النقطتين غير واضحتين ، و«النافي» بمعنى «المنتفي» توافق سياق الكلام .

لأَجل استحالة قدرتهم عليه ، ثبت بذلك أَنه محال وصف الخلق بالعجز عما يستحيل كونه مقدورًا[٣] لهم .

٨ ويبين هذا ويوضحه أَيضاً أَن القديم سبحانه إذا قدر على خلق الشيء وجب كونه قادرًا على خلق ضده ونقيضه ، من حيث ثبت كونه قادرًا بقُدرة قديمة وأَنه غير مُتناهي المقدورات وامتناع ثبوت جنس يخرج عن كونه قادرًا عليه لما بيناه وأَوضحناه في غير هذا الكتاب . وإذا ثبت ذلك ، وثبت أَنه سبحانه على قول الخصم المُخالف قادر على أَن يعجز الخلق عن إظهار المعجزات وفعل الآيات ، وجب أَن يكون أَيضاً قادرًا على أَن يقدرهم على ذلك بدلًا من العجز عنه[١] وأَن يصح منه خلق القُدر لهم على فعل (٥ ظ) المعجزات . لأَن ما قدر على أَن يعجز عنه قدر على الإقدار عليه بدلًا من العجز[٢] .

٩ ولو أَمكن كونه تعالى قادرًا على ان يعجز الخلق عما تستحيل قدرته على إقدارهم عليه ، لصح وجاز أَن يقدر سبحانه على أَن يخلق الجهل فيهم[١] بما تستحيل قدرته على خلق العلم فيهم به بدلًا من الجهل عليه ، وأَن

(٣) ت : + عليه ؛ وهي مشطوبة .

٨ (١) «بدلا من العجز عنه» : ولعل الافضل ان نقرأ : «بدلا من اعجازهم (تعجيزهم) عنه» . (٢) «بدلا من العجز» : ولعل الافضل ان نقرأ : «بدلا من الاعجاز (التعجيز) عنه» .

٩ (١) «منهم» مصححة الى «فيهم» .

يخلق الكراهة لهم على أمر تستحيل[٢] قدرته على خلق الإرادة له بدلًا من الكراهة ، و[٣] على أن يخلق السمع والبصر فيهم سبحانه ، وإن لم يكن قادرًا على ما يضادّهما[٤] من العمى[٥] والصمم ؛ ولصح[٦] أيضاً أن يقدر على تحريك ما يستحيل في قُدرته تسكينه وجمع ما يمتنع عليه تفريقه . ولما بطل ذلك من قول الكل ، استحال لأَجل هذه الجُملة كونه جل اسمه قادرًا على أَن يخلق العجز لعباده عما يستحيل أَن يقدرهم عليه .

١٠ وإذا صح ما وصفنا استحال وامتنع أَن يكون معنى وصف[١] معجز الرسل بأَنه معجز أَنه مما يعجز الخلق عنه – وإن كان ذلك من موجب اللغة ومنه اشتقاقه . فوجب أَن يكون معنى وصفه بذلك أَنه ليس من مقدورات الخلق ، ولا[٢] مما تصح لهم قدرة عليه (٦ و) في وقتٍ ما فقد فيه فَقْد[٣] قدرتهم عليه وامتناعها ، مع كونه مقدورًا للقديم سبحانه ومما[٤] يدخل تحت قدرة قادر فانما يعجز

(٢) ت : مستحيل . (٣) الواو مدرجة تحت السطر . (٤) ت : يتضادّهما ؛ ونقطتا التاء مشطوبتان . (٥) ت : العما . (٦) ت : ونصح ؛ «والياء» قصيرة مهملة ، فلعل الناسخ اراد «ولصح» .

١٠ (١) ت : وصفه . (٢) ت : + يصح ؛ وهي مشطوبة . (٣) ت : ومد نبه فَقْد ؛ وفوق «ومد» علامة تشبه الوصلة ، ولعلها جيم ؟ قرأت « وُجِدَ فيه فَقْدُ » ، وفي هذه القراءة «ما» (بعد «وقت») إبهامية . وإذا جعلنا «ما» للنفي ، وجب حذف «فَقْد» . وإذا قرأنا «وُجد فيه فقد» ، فعلينا ان نجعل «ما» للنفي . (٤) ولعل الافضل ان نضع فارزة بعد «سبحانه» ، ثم نقرأ «و[لا] مما يدخل» ؟

عنه العاجز مع فقد قدرة غيره على مثله . ومحال أن يُقال في هذا الفصل إن العاجز يعجز عن ما يقدر عليه غيره على التحقيق من الخلق ، لأَن المقدور(٥) الواحد لا يصح أَن يكون مقدورًا لقادرين محدثين(٦) حتي يصح أَن يقدر عليه أَحدهما ويعجز عنه الآخر . وقد دللنا على ذلك في المخلوق من كتب الأَمالي والمصنفات بما يغني [عن اعادته] ويصح(٧) للناظر فيه إن شاءَ الله .

١١ ومتى قيل «إن زيدًا يعجز عما يقدر عليه عمرو » و «أَنا عاجز عما أَنت عليه قادر » ، فالمراد به(١) على التحقيق أَن زيدًا يعجز عن(٢) مثل ما يقدر عليه عمرو ، لا عن نفس مقدور عمرو ، لأَن قدرته عليه وعجزه عنه مُحال . فوجب أَن يعلم(٣) أَن هذا معنى وصف العباد بأَنهم يعجزون عن آيات الرسل وعن مثلها دون إثبات عجز لهم على الحقيقة عن ذلك .

فصل

١٢ على أَنه لا ننكر(١) أَن يكون أَهل اللغة قد

---

(٥) ت : + عليه ؛ وهي مشطوبة . (٦) ت : محدس ؛ والدال مصححة من حرف غير واضح . (٧) وقد نقرأ «ويضح» .

١١ (١) «به» مدرجة فوق «على» (بيد اخرى ؟) . (٢) «من» مصححة الى «عن» . (٣) ت : نعلم .

١٢ (١) ت : نكر .

وصفوا آيات الرسل، عليهم السلام[٢]، بأَنها معجز[٣] على معنى إثباتهم لعجز العباد عنها. وسبقوا إلى (٦ ظ) اعتقاد ذلك بالظن والتقليد او بشُبهة عرضت لهم. فوصفه بأَنه معجز على معنى إثبات عجز الخلق عنه صحيح على موجب اللغة ومقتضى المواضعة[٤]، غير ان معتقد ذلك من أَهلها غالط فيما طريق معرفته النظر والحجة. وذلك ليس بمأخوذ عنهم ولا مرجوع فيه إليهم، وإنما يرجع فيه الى مقتضى الأَدلة وموجب الحجة.

١٣ وهذا جار[١] مجرى تسميتهم للأَصنام «آلهة» لما اعتقدوا فيها أَنها تستحق أَن تُعبد وأَنها قادرة على كشف الضُر والبلوى. فالاسم في تواضعهم[٢] ومقتضى لغتهم صحيح[٣]، واعتقادهم فيها القدرة على ما ذكرناه غلط في المعنى وذهاب عن معرفة ما يوجبه البحث والاستنباط دون النُطق باللغات والتواضع عليها. وهذه جملة كافية في معنى وصف المعجز بأَنه معجز والإخبار عن حقيقة المُراد بذلك المشتهر على طريقة النظر.

---

(٢) وهنا كتب الناسخ «السلام»؛ راجع العدد ١، تعليق (١). (٣) ت: كذا؛ ولعل الافضل ان نقرأ «معجزة» او «معجزات»؛ اما «معجز» فقد تجوز بمعنى الجنس؟ (٤) ت: المواصفه (؟)؛ والارجح ان المقصود «المواضعة».

١٣ (١) ت: جاري. (٢) ت: تواصمهم؛ والمقصود «تواضعهم» كما يتجلى من آخر هذه الجملة. (٣) «صحيح» مكتوبة في الهامش (بيد اخرى)؟.

فصل

١٤ وقد زعم بعض أَصحابنا[١] والجمهور من القدرية وغيرهم[١] أَن المعجز على ضربين. فضرب منه مما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه ولا يصح أَن يدخل مثله وشيء من جنسه تحت قُدر العباد – نحو اختراع الأَجسام وإبداع الجوارح والأَسماع والأَبصار ورفع العمى[٢] والزمانة وغيرهما من (٧ و) العاهات وما جرى مجرى ذلك. والضرب الآخر شيء يدخل مثله وما هو من جنسه تحت قدرة العباد، غير أَنه يقع منه سبحانه على وجه يتعذر على العباد مثله. وذلك نحو تفريق أَجزاءِ الجبال الصُم الصلاب ورفعها إِلى ملكوت السماوات وتغييض ماءِ البحار وحنين الجذع ونظم القرآن وتأليفه على ما هو عليه من البلاغة التي يقدر العباد على اليسير منها، وإن تعذر عليهم الكثير مع تجانس[٣] قليله وكثيره.

١٥ قالوا: وكذلك صح منا[١] طفر الجداول والأَنهار والقفز في جهة العلو الذراع والاثنين، وإن تعذر علينا طفر العالم بأَسره وقطع دجلة وما دونها والصعود إِلى السماءِ – وإن كان من جنس القطع اليسير في جهة العلو. وكذلك

١٤ (١) – (١) في الهامش (بيد اخرى ؟). (٢) ت: العما. (٣) ت: محاسن؛ وفي الهامش «مح»، لأن هذين الحرفين غير واضحين في النص، وفوق السين خط مائل (فتحة؟).

١٥ (١) «منا» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى ؟).

أَيضاً صح منا وتـأتى[٢] نثر الكلمة والاثنتين وقول المصراع والاثنين، وإن تعذر[٣] في قُدرنا معارضة امرئ القيس وزياد والحجاج وغيرهما من الخُطباءِ البُلغاءِ. فلا يجب، إذا تأَتى[٤] لنا يسير الأَلفاظ[٥] والقليل من نثر الكلام، أَن تتـأَتى[٦] منا هذه البلاغات وغيرها من النظوم والأَوزان. وكذلك[٧] صح أَن يقدر الأَلكن والمعجم على يسير الأَلفاظ، وإن تعذر عليه (٧ ظ) المثاني[٨] كسحبان وائل[٩] ومن بعده من الفصحاءِ.

١٦ قالوا : فهذا أَجمع يدل على أَن [من] معجزات الرسل ما يدخل مثل جنسه تحت قُدر العباد، وإن تعذر عليهم[١] فعل الكثير منه على الوجه الذي يفعله الله — تبارك وتعالى! — ويُصدَق[٢] به رسله. قالوا : ولذلك أَيضاً ما لو تحدى النبي، صلى الله عليه وسلم، مخالفه ومكذبه بأَن يحرك يده أَو يقوم من مكانه فتعذر عليه فعل ما تحدى[٣] به، لدلت[٤] حركات أَعضاءِ النبي، صلى الله

(٢) ت : وتاتا ؛ والواو مدرجت تحت السطر، و«تا» من آخر «تاتا» مدرجة فوق السطر ؛ فكأن الناسخ كتب «تادر» ثم صححها الى «وتاتا نثر». (٣) ت : تقدر ؛ وعلامة العين مدرجة تحت القاف. (٤) ت : تاتا. (٥) ت : + و ؛ وفوقها خط مائل يدل على حذفها. (٦) ت : تتاتا. (٧) ت : ولذلك. (٨) ت : المتاني (؟). (٩) ت : سحان ووايل.

١٦ (١) ت : عليه. (٢) الفتحة موجودة في «ت» ؛ ولعل المقصود وضعها فوق الصاد. (٣) «تحرى» مصححة الى «تحدى». وفاعل «تحدى» النبي ؛ أو قد نقرأ : تُحُدِّيَ. (٤) ت : لذلت ؛ والتاء مصححة من حرف غير واضح ؟

عليه وسلم، وقيامه وتصرفه على صدقه مع عجزهم عن مثله. فهذا أيضاً — زعموا — دال على أن من المعجز[٥] ما يدخل مثله تحت قُدر العباد.

الجواب عنه[١]

١٧ اعلموا — وفقكم الله! — أَن ما قالوه من هذا ليس ببعيد[١]، وإن كان الأَولى[٢] والأَشبه عندنا أَن يكون الإعجاز إنما هو في خرق العادة بخلق القُدر على الصعود إلى السماءِ وطفر[٣] الدجلة[٤] وحمل الجبال الثقال إذا اكتسب ذلك النبي، صلى الله عليه، وتحدى[٥] بمثله وقال: «إنني صاعد إلى السماءِ وأَحمل الجبال»، وأَمثال ذلك مما لم تجر العادة بخلق القدرة على مثله. فتكون حجته إقداره على ما فعله[٦] دون فعله الذي يدخل[٧] مثله تحت قُدر العباد.

١٨ وكذلك إذا قال: (٨ و) «آيتي وحجتي أَنني أَقوم من مكاني وأُحرك يدي وأَنكم لا تستطيعون مثل ذلك».

(٥) ت: العجز.

(العنوان) (١) لا ينفصل العنوان عن الجملة التالية.

١٧ (١) ت: ننعد؛ وفوق «الياء» شيء مشطوب، وتحت الدال خط صغير.

(٢) ت: + الاول؛ وهي مشطوبة. (٣) والفاء اشبه بغين، كما تقع ايضاً في غير هذا المكان. (٤) ت: كذا. (٥) «تحرّي» مصححة الى «تحدّي». (٦) «فعله» مصححة من اصل غير واضح؟ (٧) ت: + و؛ وهي مشطوبة.

فإذا مُنعوا من فعل مثل ما فعله ، كانت الآية له خرق العادة بخلق المنع لهم من القيام وتحريك الجوارح ورفع قدرهم على ذلك مع كونه مُعتادًا من أفعالهم وكون خلق القدرة عليه مُعتادًا من فعل الله ، تبارك وتعالى ! فإذا رفع القدر على ذلك عند التحدي[١] ومنع منه ، كان ما فعله من هذا خرقاً للعادة . فهذا هو الأَقرب في[٢] هذا الباب . ومتى جعل[٣] الآية رفع القدر على ما اعتيد خلقها عليه وإمداد النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بالقدر على الصعود إلى السماء ــ وذلك غير مُعتاد إقدار البشر عليه ــ عاد الأَمر إلى أَن المعجز هو الجنس الذي ينفرد[٤] الله سبحانه بالقدرة عليه دون ما يدخل تحت قُدر العباد أَو ما هو من جنسه .

فصل

١٩ فإن قال قائل : فلم جعلتم الجواب بما وصفتم هو أَولى[١] من جواب القوم ؟ قلنا : لأَجل أَنه إنما[٢] يدخل تحت قُدر العباد أَو مثله ربما عرضت فيه الشُبه وحصلت الشكوك للمكلفين في أَنه مما يتم بحيلة من الحيل وسبب من الأَسباب يكون للذي[٣] فعل ذلك الجنس الذي

١٨ (١) ت : التحرى ؛ وعلامة الراء موجودة . (٢) «من» مشطوبة و«في» مكتوبة فوقها (بيد اخرى ؟) . (٣) «جعله للايه» مصححة الى «جعل الايه» . (٤) «يمعود» مصححة الى «ينفرد» .

١٩ (١) ت : الاولي . (٢) ت : كذا . (٣) ت : الذي .

هو داخل (٨ ظ) تحت قدر العباد ، وسيما على قول من زعم أَن من أَفعالهم ومقدوراتهم ما يحتاج في وقوعه وتمامه إلى آلات وأَسباب[٤] زائدة على وجوب[٥] القدرة عليه — نحو الحاجة عندهم إلى القلم[٦] في الكتبة والفأس في النجارة والإبرة في الخياطة ، ونحو العلم بترتيب المُحكمات ونظم الكلام وسائر الأَفعال التي تتعذر عندهم من القادر عليها إذا فُقد العلم بها .

٢٠ فإذا كان ذلك من قولهم كذلك ، لم يجز أَن يكون المعجز مما يدخل جنسه تحت قدر العباد . لأَن ذلك يشكك المُكلف في أَن ما ظهر على أَيدي الرسل من فعل الله سبحانه الذي قصد به تصديقَهم والشهادة لهم . ولم يأَمن[١] مشاهد ذلك والعالم [به] أَن يكون ما ظهر من مقدورات مُدعي النبوة او من مقدورات غيره من البشر ممن قصد بفعله التمويه والإلباس على الناس ، وأَن يكون ذلك إنما يتم له فعله ولا يتم لغيره لا لأَجل أَنه ليس مثله في مقدور غيره لكن ليس يعرف الحيل التي يتوصل بها ويتسبب[٢] إلى إيقاع ذلك الفعل — لأَن جنسه ومثله تحت قدر العباد . (٩ و) فيصير ذلك شُبهة في أَن ما[٣]

---

(٤) ت : الاسباب . (٥) ولعل الافضل ان نقرأ «وجود» . (٦) ت : العلم (؟) .

(١) ت : يامر ؛ وعلامة الراء موجودة . (٢) ت : بسبب . (٣) ت : انما .

ظهر إنما تم بفضل حيلة[٤] ودقيق نظر[٥] وكمال آلة تمت[٦] لمدعي الرسالة أَو لمن فُعل ذلك على يده من الخلق. فلذلك حسمت هذه العادة وقطعت الشبهة وقيل: يجب أَن لا يكون المعجز إلا مما ينفرد الله عز وجل بالقدرة عليه دون سائر خلقه – نحو اختراع الأَجسام وإِحياءِ الأَموات وقلب العصا حيات وإِبراءِ الأَكمه والأَبرص وإِقامة الزمن وما جرى مجرى ذلك من الامور التي لا تدخل ولا شيء[٧] من جنسها تحت قدر العباد.

فصل

٢١ فإِن قيل على هذا: فأَنتم[١] إذًا تمنعون على هذا الجواب من أَن يكون حمل الجبال والقفز[٢] من الشرق إلى الغرب والصعود إلى السماء آية للرسول، عليه السلام، إذا فعله وتحدى بمثله فعجز الناس عن معارضته. قيل له: كذلك نقول، لأَن جنس الحمل والطفر وسائر الحركات داخل تحت[٣] قدر العباد. وإِنما الإِعجاز عند التحدي

---

(٤) «حيلة» مدرجة فوق السطر. (٥) «نظر» في الهامش. (٦) «الة تمت» غير واضحتين في النص، وهما مكررتان في الهامش. (٧) ت: + منها؛ وهي مشطوبة.

٢١ (١) «ما» (؟) مصححة الى «فأ»؛ وهنا كتب الناسخ الهمزة – راجع العدد ١، تعليق (٢). (٢) ت: القمر؛ وعلامة الراء موجودة. ولعل الافضل ان نقرأ «الطفر»، كما يأتي في مثل هذه العبارة في غير هذا المكان، مثلا في الجملة الثانية بعد هذه الجملة. (٣) «في» مشطوبة و«تحت» مكتوبة فوقها.

بمثل هذا إنما هو ما ذكرناه من إفراد الرسول[٤] ،عليه السلام ، بالقدرة ـ من فعل الله تعالى ـ على الصعود إلى السماء والطفر من الشرق إلى الغرب (٩ ظ) وحمل الجبال الرواسي[٥] ، وخرقه سبحانه العادة في إقدارهم[٦] على ذلك مع أنه غير معتاد في البشر . وكذلك إذا تحداهم[٧] بالقيام من أماكنهم وتحريك جوارحهم فرفعت قدرهم[٨] على ذلك وخلقت له ، كان الإعجاز إنما هو بخرق العادة في رفع قُدر المُتحدين[٩] بالتصرف ومنعهم من ذلك مع كونه معتادًا . إذ رفع القدر على ذلك والمنع منه مما ينفرد[١٠] الله سبحانه بالقدرة عليه[١١] دون سائر خلقه . وإذا كان ذلك كذلك ، زال هذا السؤال وبطلت الشبهة.

فصل

٢٢ وأيضاً فإنه متى جَوّز[١] أن يكون من المعجزات ما يدخل مثله تحت قُدر البشر أَوجب ذلك الشك[٢] في الآيات من وجه آخر على مذاهب القدرية خاصة . وذلك أَنهم يزعمون أَن من قدر على إيقاع الفعل على وجهٍ قدر

(٤) «الرسل» مصححة الى «الرسول» . (٥) ت : هنا دائرة صغيرة في وسطها نقطة (◉) ؛ وهي علامة استعملها الناسخ احياناً للدلالة على انتهاء الجملة او الفقرة . (٦) ولعل الافضل ان نقرأ «إقداره» . (٧) «تحراهم» مصححة الى «تحداهم» . (٨) ت : فددهم (٩) ت : المتخدين . (١٠) «يعود» مصححة الى «ينفرد» . (١١) «على» مصححة الى «عليه» .

٢٢ (١) ت : كذا ؛ ولعل المجهول افضل . (٢) «الشرك» مصححة الى «الشك» .

على إيقاعه على غيره من الوجوه؛ ووجب أيضاً أن يكون قادرًا من ذلك الجنس على ما لا نهاية له ، وأن لا تتخصص قدرته عليه بإيقاعه على وجه دون وجه وبجزء[٣] منه دون أمثاله . والقادر على هذا الأصل عندهم على نظم الكلام باللفظ العربي (١٠ و) قادر على نظمه باللفظ الأعجمي من سائر اللغات ، والقادر على نظمه وتصحيفه ونظمه خطابة وشعرًا ورسالة قادر على نثره وفعله غير متزن .

٢٣ فإذا كان ذلك عندهم كذلك ، وجب أن نكون الآن قادرين على نظم مثل القرآن في بلاغته وما هو أفصح وأوجز وأبلغ منه وعلى الصعود إلى السماء وفعل جزء[١] من الحركات[٢] في جهة العلو — لأن القدرة عندهم على الشيء قدرة على[٢] ومثله وخلافه . فنحن إذًا قادرون على فعل[٣] الصعود إلى السماء ، وإنما يتعذر ذلك علينا لفقد العلم بكيفية تأتي[٤] هذه الأفعال . ويجب أن نعتقد أنه لا يؤمن أن يكون تعذر على[٥] صعودنا إلى السماء والمشي على الماء لفقد العلم[٦] بكيفية ترتيب الحركات واتصالها ، وأن يكون ذلك

---

(٣) ت : بجزو ؛ وهي مصححة من «بحرق» (؟) .

٢٣ (١) ت : حز ؛ والنقطة غير واضحة . ولعل المقصود «حركة» باهمال الكاف والتاء المربوطة ؟ (٢) — (٢) في الهامش ، وآخره مقطوع ؛ فلا يظهر من المجرور ب «على» الا حرف لعله ذال ، فقد تكون الكلمة المقطوعة «ذلك» . (٣) «فعل» في الهامش . (٤) التاء الثانية غير واضحة ، و«تي» مكررة في الهامش . (٥) لعل «على» زائدة؛ او قد نقرأ : «تُعُذِّرَ على» . (٦) «العلم» في الهامش .

بمثابة وقوف من ليس بسابح في الماء وتمدده عليه مع شد يديه[٧] وقطعه للأَنهار العظيمة على هذه الصفة وتأتي ذلك للعالم بالسباحة [و] حصوله منه. فلو ادعى السُّبَّاح ما يفعلونه من ذلك آية[٨] لهم لأَجل[٩] تعذره على غيرهم من الدهماء والأَكثر من الناس، لم يكن ذلك آية لهم لكون تلك الحركات والوقوف في الماء مما يدخل تحت قُدر العباد. وإنما يتم ذلك للسابح الحاذق ويتعذر على غيره من السُباح ومن ليس بسابح (١٠ ظ) لفضل علمه ودقة حيلته وبصيرته[١٠] بكيفية فعل ذلك الوقوف والحركات.

٢٤ فإذا جاز أَن يجعل[١] القفز والصعود إلى السماء من آيات الرسل، وهو من جنس ما يدخل تحت قُدر العباد، عرضت فيه هذه الشبهة ولم نأمن أَن يكون الصاعد[٢] إلى السماء والطافر لدجلة إنما تم له ذلك بكمال آلةٍ ولطيف حيلة كما تم ذلك للسابح وتعذر على غيره. وكذلك فلا يؤمن أَن يكون نظم القرآن على هذا الحد من[٣] البلاغة إنما تأتى لمورده لفضل عمله[٤] وتقدمه في البراعة واللسَن ومعرفته بوجوه تصاريف الكلام ونظومه وأَوزانه، وإن تعذر

(٧) «شديدته» (؟) مصححة الى «شد يديه». (٨) ت: انه. (٩) ت: من اجل؛ و«من» مشطوبة، ولام مدرجة قبل الالف. (١٠) ت: + و؛ وهي مشطوبة.

٢٤ (١) ت: يحعل. (٢) الدال غير واضحة، وهي مكررة فوق السطر.
(٣) ت: و؛ وهي مشطوبة و«من» مدرجة فوقها. (٤) ولعل الافضل ان نقرأ «علمه».

ذلك على غيره . ومتى عرضت فيه هذه الشبهة كان الأولى في الجواب ما قدمناه .

فصل

٢٥ على أنه لا يتعذر أن يقال بعد ما قدمناه : إن المعجز على ضربين : فشيء ينفرد الله سبحانه بالقدرة على[1] فعله ـ نحو اختراع الأَجسام و[2]إحياء الميت وإبراء الأَكمه والأَبرص وقلب الجماد حيواناً وأَمثال ذلك ،وهذا أَبلغه وأَعلاه[3] عند اكثر الناس . وأَن يكون منه ما يدخل مثله وما هو من جنسه تحت قدر العباد ـ (١٣ و)[4] نحو البلاغة في نظم الكلام وقفز البحار وحمل الجبال الراسيات وأَمثال ذلك . وأَن يكون هذا الضرب واقعاً على وجهين : أَحدهما قليل مُعتاد ؛ والآخر كثير غير مُعتاد وواقع على وجه يفارق[5] به القليل ، فيكون في نفسه دلالة على صدق الرسل إذا وقع على ذلك الوجه . ولا يكون جنسه دليلاً على [صدق] مدعي الرسالة ، وإنما يكون كثيره والواقع منه على وجه مخصوص هو الدال على صدقه دون من خالفه . ومثل هذا غير ممتنع في وضع الأَدلة . أَلا ترى أَن يسير الأَفعال المحكمة وقليل

---

٢٥ (١) «عليه» مصححة الى «على ﻫ» ، والفاء ﻟ«فعله» . (٢) الواو مصححة من حرف غير واضح ، وهي مكررة في الهامش . (٣) «واعلاه» في الهامش . (٤) انتبه للاختلاط في ترتيب الاوراق؛والنص من هنا الى السطر الثاني عشر (في المخطوط) محاط بخط مكسور يدل على انه في غير مكانه . (٥) ت : مفارق .

التصرف وإيراد[٦] الكلمة وكتب الحرف والحرفين لا يدل على علم فاعله وقصده، وأن الكثير منه الذي يقع مُحكماً متسقاً[٧] دال على العلم والقصد[٨] (٣٥ و – س ١٠)[٩] ومفارق للقليل الذي لا يدل على ذلك؟

٢٦ فلذلك أيضاً لا ننكر أن لا يدل إيراد الكلمة والأثنتين والآية وبعض الآية على كون ما ظهر من ذلك معجزًا، وإن دل[١] نظم ذلك مثل «البقرة» و «آل عمران» على كون ذلك معجزًا خارقاً للعادة. وكذلك لا يجب أن لا يدل قفز البحار والطفر من الشرق إلى الغرب والصعود إلى السماء على صدق من ظهر على يده لأَجل أن قفز الشبر والشبرين والذراع والذراعين لا يدل على ذلك. وكذلك لا يجب أَن لا يدل[٢] حمل الجبال على صدق حاملها إذا لم يدل[٣] على ذلك حمل المثقال والمثقالين والرطل والرطلين. لأَن[٤] (٣٥ ظ) الكثير من ذلك واقع على حد خرق العادة ومُفارق القليل منه، فهو في بابه جار[٥] مجرى يسير الفعل المُحكم وكثيره في افتراقهما في الدلالة على علم الفاعل.

٢٧ فيجب لذلك أَن لا يكون بدخول جنس المعجز

(٦) «اد» مصححتان من اصل غير واضح. (٧) «متسقا» مصححة من «مستقا» (؟). (٨) وفي الهامش، في آخر السطر، «بع». (٩) انتبه للاختلاط في ترتيب الاوراق.

٢٦ (١) ت: خيل (؟). (٢) ت: نزال. (٣) ت: نزل. (٤) ت: يكرر «لان» في اول ٣٥ ظ. (٥) ت: حاري.

تحت قدر العباد أَو كونه غير داخل تحت قُدرهم معتبرًا[١] ، وإنما يجب اعتبار الوجه الذي يقع عليه ويختص به — وإن كان ذلك[٢] إلى فضل نظر وتأمُّل للفرق بين الوجهين . وليس ذلك بمثابة اختراع الأَجسام وإحياء الميت ، لأَن الشُبهة في ذلك مُرتفعة والطمع في التمكُّن منه زائل . وإذا كان ذلك كذلك ، لم يجز لأَحد أَن يطعن على إعجاز[٣] القرآن بما فيه من بلاغة النظم وحُسن الوزن والرصف المفارق لجميع اوزان كلام العرب ونظومه بأَن الناس يقدرون[٤] على مثل الحرف والحرفين والكلمة والكلمتين وآية وبعض آية ، لأَن الكثير من ذلك مفارق لحكم القليل .

٢٨ ولو كان على ما قالوه ، لوجب أَن لا يكون للشاعر المُقدم والخطيب المسقع[١] والبليغ المترسل فضل[٢] على العامي المعجم والأَلكن وسائر من ينثر الكلام نثرًا ولا يتأَتى[٣] له نظم مصراع ولا بيت من الشعر (١١ و)[٤] بكون المعجِم العي قادرًا[٥] على الإتيان[٦] بالكلمة والكلمتين والحرف والحرفين وعلى أَن ينثر الكلام نثرًا[٧] . وهذا مما قد اتفق على فساده

٢٧ (١) ت : كذا ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «معتبر» (اسم «يكون») . (٢) يلوح ان الناسخ اهمل هنا كلمة (او كلمات ؟) . وقد يتم المعنى اذا قرأنا «وان كان ذلك [يحتاج] الى فضل الخ » . (٣) الجيم مصححة من ميم (؟) . (٤) ت : يقرون .

٢٨ (١) وهي لغة في «مصقع» . (٢) ت : فضلا . (٣) ت : يتاتا . (٤) انتبه للاختلاط في ترتيب الاوراق . (٥) ت : قادر . (٦) ت : الاتان . (٧) ت : نثر .

وعلى فضل طبقات أَهل البلاغات في سائر الأَوزان على من ليس من أَهل البلاغة ، وإِن كان من ليس ببليغ يقدر على اليسير مما يقدر عليه البليغ وعلى نشره وعلى غير ذلك الوجه . وإِذا كان ذلك كذالك ، بطل أَيضاً الاعتراض بهذا والقدح في إِعجاز القرآن به .

فصل

٢٩ ولا يمتنع أَن يقال : إِن الإِعجاز في نظم القرآن وبلاغته أَبلغ في[1] بابه[2] وأَعلى من إِبراء الأَكمه والأَبرص وإِحياء الميت وقلب العصا ثُعباناً[3] وأَمثال ذلك لأَجل اعتقاد البراهمة وكثير من الناس أَن ما يظهر من ذلك إِنما يتم بحيل ومخاريق وأَسباب يتوصل بها إِلى التمويه في ذلك. فربما اعتقد المعتقد في أَن من أَحيا ميتاً لم يحيه على الحقيقة بعد الموت وإِنما سدره وخدره بضروب من الأَدوية والسمومات حتى بطلت حركاته فيصوره في أَعين الناس ميتاً . ثم زالت مدة خدره وقدر عمل ذلك الدواء ـ وربما سقاه شيئاً ونفخ فيه ما يضاد عمل ذلك الدواء المسدر ـ فعاد الشخص متحركاً (١١ ظ) ناطقاً. فظن المشاهدون لذلك أَنه أَحيا الميت ، وليس الأَمر كذالك .

---

٢٩ (١) «من» مشطوبة و «في» مكتوبة فوقها . (٢) «بابه» غير واضحة .
(٣) ت : ثعبان .

٣٠ وكذالك الحال في إقامة[١] الزمن ، لأَنه لا يمتنع أَن يظُن ظان أَن في الأَدوية ما يقيم الزمنى وإنما قام الزمن مع طول العلاج . وكذلك فقد اعتقد أَن من الأَدوية ما يزيل البرص أَو يوقفه على طول العلاج . فلا ينكر أَن يتوهم متوهم أَن مزيله في يسير الوقت قد عرف دواء[٢] خاصته تزيل ذلك وحملة العين . وكذلك القول في الصعود إلى السماء وقعر[٣] البحار ، وقد يجوز أَن يتوهم متوهم أَن يتم بفضل حيلة كما يتم النوم على الماء والسباحة مع الشد والرباط والسابح[٤] الحاذق بفضل عمله[٥] بالسباحة ودقة حيلته وفقد الغير لذلك .

٣١ فكل هذا يمكن أَن تعرض فيه الشبهات ، وبلاغة القرآن لا يمكن أَن تعرض فيه[١] شبهة . لأَجل أَن البلاغة طباعه[٢] وليست بأُمور مكتسبة ، وهي أُمور توجد في النفس ويعرفها البُلغاء . وقد كان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مبعوثاً في قوم كانوا[٣] أَفصح العرب وأَبلغهم وأَعظمهم تقدماً في اللسن(١٢ و) والتصرف في فنون الكلام . فتحداهم أَن يأتوا

---

٣٠ (١) ت : امامه . (٢) ت : دواو . (٣) ت : كذا ، وعلامة الراء موجودة ؛ والافضل ان نقرأ «قفز» . (٤) ت : كذا ؛ ولعله افضل ان نقرأ «للسابح» ونسقط الواو . (٥) ت : كذا ؛ ولعل «علمه» افضل .

٣١ (١) ولعل «فيها» افضل ، اذ رجع الضمير المتصل الى «بلاغة» . (٢) ولعل «طباع» افضل ؛ راجع العدد ٣٥ . (٣) ألف «كانوا» (في آخر السطر) مشطوبة ، وفي اول السطر التالي ألفان (؟) ثانيتهما لـ«افصح» .

بمثل القرآن أَو سورة من مثله[٤] فعجزوا عن ذلك ولم يستطيعوا ودعوا إلى حربه ومُنافرته التي لا تدل على كذبه، عليه السلام. لأَنه لم يقل لهم: «إن الدال على كذبي أَني لا أُقاتل ولا أغلب ولا أقتل»، وإنما قال: «يدل على كذبي، لو كنت كاذباً كما تزعمون، أَن تأتوا بمثل القرآن أَو سورة من مثله». فعدلوا عن ما جعله دلالة إلى ما لا يدل على ذلك من حربه[٥]. ولو أَنهم غلبوه وقتلوه، عليه السلام، لم يدل ذلك من فعلهم على كذبه. ولو أَتوا[٦] بسورة من مثل القرآن لعارضوه وكذبوه. فعدولهم عن تعاطي الإِتيان[٧] بسورة من مثله إلى حربه ومناجزته[٨] عدول عن موضع الحجة وأَدل الأُمور على عجزهم عن مثله أَو [ما] يقاربه ويُدانيه في البلاغة.

٣٢ على أَنه لو كان مثل بلاغة القرآن في مقدورهم، لم يُشغلهم الحرب عنه — كما لم تشغلهم عن الخطابة والارتجال[١] بين الصفين وارتجاز القصائد — لأَن ما في طاعتهم من قول ذلك لا يقطع الحرب عنه. فلو كان في طاعتهم القدرة على مثل القرآن، لأَتوا به مع الحرب والمُسايفة[٢] وكذلك فلو كان في قُدرهم ما يُدانيه (١٢ ظ) ويقاربه،

(٤) راجع: البقرة ٢: ٢٣/٢١؛ هود ١١: ١٣/١٦؛ الاسراء ١٧: ٨٨/٩٠. (٥) ت: حربوه؛ ولعل الناسخ فهم «مَن حاربوه»؟ (٦) ت: اتو. (٧) ت: الاتان. (٨) ت: ومباحره (؟).

٣٢ (١) ت: والاربحا (بدون علامة الراء). (٢) ت: اُلمسايغة (؟).

لوجب صرف هممهم إليه وتوفر دواعيهم على فعله. لأَن الإِتيان[٣] بما يقاربه[٤] كالإِتيان[٥] بما يُماثله، لأَن ذلك شأن البلاغة. وقد علموا أَن البلغاء منهم يتفاضلون في البلاغة وأَن ما قارب الشيءَ منها جرى مجراه. ولم يجب أَن يكون ما يأتي به من هو أَبلغ من[٦] غيره معجزًا، وإن كان قريباً مما يأتي به من هو دونه. وكذلك أَهل كل صنعة يتفاضلون فيها ويكون فيهم من ليس منهم في حذقه وتقدمه. ثم لا يكون ذلك آية[٧] له لقدرة[٨] غيره على ما يقاربه ويدانيه.

٣٣ فلو قدروا على ما يقارب القرآن في بلاغته، لعارضوه ولقالوا له: «هذا قريب مما أَتيت به و[١]من نجاره، وإن كان دونه قليلًا. وفضل بلاغتك باليسير ليس بمعجز لك، بل هو بميزانة[٢] فضل بلاغة امرئ القيس وأَمثاله على من دونهم من الشعراء وفضل بلاغة زياد والحجاج ومن جرى مجراهم[٣] من الخُطباء على من هو دونهم. وليس ذلك بمعجز لهم، لأَن البلاغة معلوم تفاضُل الناس فيها». وكذالك لو أَتى القوم بما يقارب القرآن في بلاغته، لأَخرجوه بذلك[٤] من أَن يكون آية[٥] للرسول، عليه السلام. وفي عدولهم[٦]

(٣) ت: الاتيان. (٤) ت: يقارنه. (٥) ت: كالاتيان. (٦) «منه» مصححة الى «من غ» (الغين لـ«غيره»). (٧) ت: انه. (٨) ت: القدرة؛ والألف مشطوبة.

٣٣ (١) ادرجت الواو بعد كتابة النص. (٢) ت: بميزانه. (٣) ت: كذا؛ و«مجراهما» اصح. (٤) «بذلك» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى ؟). (٥) «انه» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى ؟). (٦) «وفي عدولهم» في الهامش (بيد اخرى ؟).

(١٣ و–س ١٣) عن ذلك واشتغالهم بحربه دليل على انقطاع أطماعهم في الإتيان[٧] بمثله أو بما[٨] يقاربه وإحساسهم العجز في أنفسهم عن ذلك، أعني به المنع منه.

فصل

٣٤ ويدل أيضاً [على] أنهم كانوا غير قادرين على ما يقارب نظم القرآن في البلاغة أنهم لو قدروا على ذلك، لسارعوا إليه ولألقوا بذلك الشبهة وفرقوا جمعه. لأن ما قارب الشيء وداناه[١] أشكل[٢] (١٣ ظ) والتبس[٣] انفصاله منه وبُعده عنه وجاز اعتقاد خلق من الناس لكونه مثلًا له. فإذا علم ذالك، وجب على القادر على بلاغة تقارب نظم القرآن أن يسارع إلى مثلها لعلمه بأنه لا بُد من أن يختلف الناس عند ذلك وأن يظن كثير منهم أنه في رتبة القرآن في بلاغته وفصاحته فيكون ذلك طريقاً إلى إيقاف حجته وتفريق الناس عنه. وفي عدولهم عن ذلك جملة وترك التعاطي لمعارضة ما قل منه أو كثر أوضح دليل على أنهم غير قادرين على مثله أو ما يقاربه.

---

(٧) ت: الاتيان. (٨) ت: وانما (مكان «او بما»).

٣٤ (١) ت: وادناه؛ والالف الاولى مشطوبة والف اخرى مدرجة فوق الدال.

(٢) ت: + في؛ وهي مشطوبة. (٣) «والتبس» في الهامش لان تنقيط الكلمة في النص غير صحيح.

٣٥ فإذا كان ذلك كذلك ، والبلاغة طباع لهم ، ارتفعت عنهم الشبهة في أن البلاغة التي أتى بها ليست مما يتم بحيلة بتة ، كالذي يتم من الحيل[١] فيما قدمنا ذكره ، لعلمهم بأنها سجية[١] وطباع لا تتم بالحيل والمخاريق – كما لا يتم لشاعر كونه شاعرًا بضرب من الحيلة والتمويه . فلذلك وجب أن يُقال : إن آية النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ببلاغة القرآن أعظم وأبلغ من جميع آيات[٢] الرسل ، عليهم السلام . لأنه قد توهم قوم أن عصا موسى إنما تم فيها ما تم بضربٍ من الحيلة ، وكذلك إحياء الميت وإبراء الأكمه (١٤ و) والأبرص إنما تم بحيلة وفضل علم . والبلاغة لا تتم بضرب من الحيلة بل هي طباع مخلوقة . فصارت بلاغة القرآن المُفارقة لجميع بلاغات العرب على هذا الحد الظاهر البين أوضح الأدلة على أنه من عند الله عز وجل .

فصل

٣٦ وفيه أيضاً من عظم الشأن[١] ما ليس في غيره من آيات الرسل . وهو بقاؤهُ تحدياً[٢] أبدًا للمخالفين في نبوته ، عليه [السلام] ، في الإتيان[٣] بمثله وعجزهم عن ذلك . فهي آية باقية حاضرة لا يحتاج[٤] في العلم بوجودها

٣٥ (١) – (١) في الهامش . (٢) ت : الايات ؛ واللام الف مشطوبة .
٣٦ (١) ت : الشان (؟) ؛ وفي الهامش «لش» . (٢) ت : تحدنيا . (٣) ت : الاتيان . (٤) ت : محتاج (؟) .

إلى إخبار المخبرين ونقل الناقلين الذين ربما ظُن بهم الكذب والتشاعر والتراسل ووضع ما لا أَصل له . وربما[٥] اعتقد كثير من الناس في خبرهم – وإن كانوا أَهل تواتر – أَنه معلوم صحته بدليل ؛ والأَدلة يمكن دخول الشبهة فيها والغلط . ووجود القرآن وحضوره يغني عن نقلٍ له ودليل عليه . فهذا أَيضاً من أَجل[٦] فضائله وكونه مقدماً به على غيره من الآيات ودال[٧] على غلط من زعم أَن ما تقدم من آيات الرسل أَعظم شأناً من القرآن.

فصل

٣٧ وإن كان بعض المتكلمين قد قال ذلك واعتذر له وزعم أَن السبب (١٤ ظ) في عُظم شأن[١] تلك الآيات ليس هو لفضل[٢] من تقدم من الرسل على نبينا ، عليه السلام ، لكن لفرط جهل أُمّتهم وشدة غباوتهم[٣] وعبادة بعضهم لفرعون الدهر[٤] الطويل – وهو بشر يأْكل الطعام ويمشي في الأَسواق – وعبادة النصارى المسيح واعتقادهم له

(٥) «واما» مصححة الى «وربما» . (٦) ت : احد (؟) . وفي هذه الجملة شيء من الالتباس ، فقد يزول اذا قرأنا : «و [من اسباب] كونه مقدماً على الخ» باسقاط «به» ؟ (٧) «وداك» مصححة الى «ودال» ، واللام مكررة في الهامش .

٣٧ (١) «شان» مصححة من كلمة غير واضحة ؛ و«تلك» مدرجة فوق السطر . (٢) ت : افصل ؛ والقراءة «لفضل» مجانسة للقراءة «لفرط» الواقعة بعد «لكن» ؛ ولعل الالف زائدة؟ (٣) غباوتهم : الأرجح انها كذلك ؛ والكلمة مصححة من اصل غير واضحة ، والواو مكتوبة فوق التاء . (٤) الدال غير واضحة .

ربًّا. وهذا من الجهل العظيم الذي لا يزيله إلا الأَمر العظيم الخارق للعادة المنتفي عنه وجوه الشبه.

٣٨ قال: وعقول هؤلاء[١] لم تكن تحمل النظر في الفرق بين بلاغات الكلام ولطيف الآيات. وقريش، الذين بُعث فيهم الرسول، عليه السلام، ذوو[٢] عقول سليمة[٣] ونحائز صحيحة وأَفهام ثاقبة[٤] ومعرفة بالتوحيد وإقرار بالصانع جل وعز، وإن أَنكروا الإعادة، وهم قوم له[٥] خصمون — كما وصفهم الله سبحانه. فلا تحتاج عقولهم وأَذهانهم إلى مثل الآيات التي[٦] احتاج اليها عابدوا المسيح، عليه السلام، وفرعون وأَمثاله. قال هذا المتكلم: ولو أَن مدعياً ادعى[٧] في قُريش الربوبية لاستخفوا[٨] أَحلامه وهزلوا[٩] به ولأَفنوه[١٠] طرفاً واستخفافاً. قال: (١٥ و) فهذا هو السبب في إغنائهم[١١] عن[١٢] مثل اختراع الأَجسام وإحياء الموات وما هو أَخرق للعادة وأَنقض لما عليه تركيب الطبيعة.

فصل

٣٩ وقد قلنا من قبل: إن الأَولى أَن يقال في صفة

---

٣٨ (١) ت: هاولي. (٢) ت: دو. (٣) «سليمة» في الهامش؛ في النص «صحيحة»، وهي مشطوبة. (٤) ت: ثاقيه (؟). (٥) ت: «لُدّ» مصححة الى «له»، او «له» مصححة الى «لُدّ»؟ راجع: الزخرف ٤٣: ٥٨، ومريم ١٩: ٩٧. (٦) «التي» غير واضحة. «٧» ت: ادعا. (٨) «استحقوا» مصححة الى «استخفوا». (٩) الزاي غير واضحة، وفي الهامش «هز». (١٠) ت: ولا فوه؛ و«طرفا» واضحة، على اننا قد نقرأ «ظرفاً»؟ (١١) ت: اعاهم. (١٢) «عن» مدرجة فوق السطر.

المعجز وحده إنه من حقه أن يكون من مقدورات رب العالمين جل وعز ومما لا يدخل تحت قدر الخلق. فيجب على هذا أن يكون نظم الكلام المفارق لسائر الأوزان والحركات إلى جهة السماء والطفر من المشرق إلى المغرب والتصرف في الجو على غير عمد إلى أمثـــال ذلك، مما(١) يصح دخول جنسه تحت قدر العباد، ليس بمعجز(٢). وإنما الإعجاز في خرق العادة بإقدارهم على الشيء الكثير منه وعلى أن يكتسبوه على وجه لم تجر العادة بإقدارهم على مثله. فيكون الإعجاز في إقدارهم على شيء منه لم تجر العادة بمثله.

٤٠ وكذلك إذا تحدى(١) الرسول مخالفيه(٢) بالقيام عن أماكنهم وتحريك جوارحهم والنطق بألسنتهم فمنعوا من ذلك وأُقدر عليه، كان الإعجاز في خرق عادتهم بخلق العجز والمنع فيهم مما تحدوا(٣) (١٥ ظ) بالإتيان(٤) به مما قد جرت عادتهم بالإقدار عليه إذا أرادوه وحاولوه. وليس الإعجاز هاهنا في(٥) نطق النبي، صلى الله عليه وسلم، وقيامه عن مكانه، ولكنه في منعهم من مثله الذي هو خرق لعادتهم(٦). ومما يقوي هذا المذهب ويثبته(٧) اتفاق(٨) الكل من الأمة

٣٩ (١) ت : + لا ؛ وهي مشطوبة. (٢) اضيفت الباء بعد كتابة النص ؟

٤٠ (١) «تحرى» مصححة الى «تحدى». (٢) ت : بالقيام مخالفيه. (٣) «تحروا» مصححة الى «تحدوا». (٤) ت : بالاتيان. (٥) «عن» (؟) مصححة الى «في». (٦) «عادتهم (؟) مصححة الى «لعادتهم». (٧) او «يبينه» ؛ الكلمة مهملة في «ت». (٨) ت : باتفاق.

وسائر أَهل الملل على[٩] أَن الله جل ثناؤه هو الدال على صدق رسله والمبين لهم من الكذابين والمتولي لإِظهار الآيات المعجزات والبراهين الباهرات على أَيديهم وعلى أَنه ليس فيهم من يدل بفعله على صدق نفسه.

٤١ فإِذا كان ذلك كذلك، لم يجز أَن يكون جنس صعود النبي، صلى الله عليه، إلى السماء وتصرفه في الهواء[١] كتصرف الطائر فيه وطفره من الشرق إلى الغرب آيةً له. لأَنه إذا[٢] أُقدر على ذلك ومكن منه، كان الصعود والطفر من فعله ومقدوراته — وهو لا يقدر أَن يدل على صدق نفسه بشيء من أَفعاله. ولو تمكن من ذلك، لحصلت الشبهة وبطلت الحجة ولم نأمن أَن يكون هذا المتسبب بلطيف الفطن والحيلة إلى إِيقاع هذا الفعل من مقدوراته.

٤٢ وإذا لم يجز[١] ذلك علم أَن الإعجاز إِنما (١٦ و) هو في[٢] إِقدار الله سبحانه لهم على ما يقدرهم [عليه] من هذه الأُمور ومنع الغير منه وخرق العادة بتمكينهم من فعل كثير هذه الأَجناس[٣] على وجه لم تجر العادة بالإِقدار على مثله، حتى يختص بذلك كون المعجز في مقدورات القديم سبحانه

(٩) «على» مصححة من كلمة غير واضحة.

٤١ (١) ت: الهوي. (٢) «اذا» في الهامش.

٤٢ (١) ت: يجر؛ وعلامة الراء موجودة. (٢) «في» مكتوبة فوق «هو».

(٣) ت: الافعال؛ و«فعال» مشطوبة و«جناس» مكتوبة فوقها.

التي ينفرد[٤] بها وتزول الشبهة وتنحسم مادة الأَسولة في أنه إذا كان من المعجز ما يدخل جنسه تحت قدر البشر[٥] فيما أنكرتم أن يكون ما يظهر كثيره[٦] منه من[٧] الجنس الذي يقدرون عليه إنما توصلوا إليه بضرب من الحيلة واللطف أدركوه بدقيق الفكر وذهب على غيرهم من القادرين على مثله وجنسه؟ فصار الجواب بهذا الذي وصفناه أَولى وأَصوب.

وفي هذه الجملة إقناع في[٨] هذا الباب .

(٤) «سعود» مصححة الى «ينفرد». (٥) «البشر» مصححة من كلمة غير واضحة لعلها «اليسير».
(٦) الهاء زائدة ؟ (٧) «في» مشطوبة ، و «من» مكتوبة فوقها . (٨) «في» مدرجة فوق السطر .

باب

ذكر ما يختص به النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مما[1] يقتضي اظهار المعجز على يده وجملة الأوصاف والأحكام التي تختص بها المعجزات وتبيين ما ليس بمعجز[2]

فصل

٤٣ فأَما ما يختص به الرسول ، صلى الله عليه ، مما يوجب إظهار المعجزات على يده ، فهو ادعاؤه الرسالة على الله تعالى وكونه مخبرًا عنه وعن وحيه (١٦ ظ) إليه وسفيرًا بينه وبين خلقه. هذا فقط هو الذي يقتضي[1] ظهور الآيات على يديه دون سائر صفاته. فمتى أَهّله الله تعالى لهذا المنزلة وأَحله في هذه الرتبة وأَلزم الأُمم العلم بنبوته والتصديق بخبره ، لم يكن بُد له من آية تظهر[2] على يده ما يفصل

(العنوان) (١) ت : فيما . (٢) ت : معجز (؟) ؛ والباء مضافة ؟

٤٣ (١) التاء غير واضحة. (٢) ت : ايه يظهر ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «من انه يُظهر» ، اي : الله ؟ او قد نحذف «ما» (بعد « يده ») ؟

بها المكلفون لصدقه بينه وبين الكاذب المتنبئ[٣]. وإلا لم يكن لهم إلى فعل العلم بما كُلفوه من صدقه وتعظيمه والقطع على ثبوت نبوته وطهارة سريرته سبيل[٤]، ولا إلى تركه. لأَن العلم الذي لا يحصل إلا عن النظر في الدليل لا يصح وقوعه من المكلف ولا وقوع تركه مع عدم الدليل المؤدي النظر فيه إلى العلم. ولو أَمكن ترك العلم مع فقد الدليل وتعذر النظر فيه عند عدمه، لأَمكن فعل العلم مع عدم الدليل بدلًا من تركه ولاستغنى حصول العلم عن النظر وخرج عن أَن يكون مُكتسباً مستدلًا عليه. وقد اتفق على[٥] أَنه لا دليل يفصل بين الصادق والكاذب في ادعاء الرسالة إلا الآيات المعجزة، كما أَنه لا دليل يعلم بالنظر فيه كون العالم(١٧ و) عالماً إلا الأَفعال المُحكمة المُتسقة. وإذا كان ذلك كذلك، ثبت أَن الموجب المقتضي لظهور المعجزات على أَيدي الرسل هو كونهم رسلًا له سبحانه وادعاؤهم[٦] له لذلك وإخبارهم عنه.

فصل

٤٤ ولا فرق بين أَن يكون المدعي لذلك من الرسل،

(٣) ت : المتنبي . (٤) ت : سبيلا . (٥) «عليه» مصححة الى «على» . (٦) ت : وادعاهم .

عليهم السلام ، مُجددًا لشريعة وناسخاً لماقبلها أَو مُقرًّا لبعضها وناسخاً لبعض ، وبين أَن يكون مُرسلًا بالدعاء إلى شريعة من قبله وحاضًّا على فعلها ومرغباً للعباد في التمسك بها وغير مستأنف لشريعة تخالف ما سلف ولا مجدد لسنة ولا فريضة ولا حظر ولا إباحة . ولا فرق أَيضاً بين أَن يكون مرسلًا بفرض التوحيد والنبوة فقط وغير ملزم لشيء من العبادات الشرعية التي هي سواء[١] التوحيد والإقرار بالنبوة، وبين أَن يجيء بذلك وبما عداه من الأَحكام[٢] والأَحكام السمعية ، بل يقتصر[٣] على الأَمر بالتوحيد والمعرفة فقط ، وبين أَن يأتي[٤] بذلك وبالعبادات الشرعية والأَحكام السمعية نحو الصلوات والأَحكام والعقود والأَقضية ونقل أَحكام (١٧ظ) الأَشياء عن القضايا العقلية إلى أَحكام شرعية . ولا فصل أَيضاً بين أَن يأتي بالحض[٥] على شريعة غيره من الرسل معه وفي عصره — كداود وسليمان ، وموسى وهرون ، ولوط وإبرهيم — وبين أَن يأتي بالحض[٦] على شريعته بعد موت النبي المتقدم وانقراضه . كل هذا سواء في الجواز والإمكان .

٤٤ (١) او «سوى»؛ ت : سوا . (٢) ت : كذا ؛ ولعل الافضل ان نقرأ : «العبادات [الشرعية]» ، كما يأتي فيما يلي . (٣) «يقتضي» مصححة الى «يقتصر» . (٤) «تي» مدرجة تحت السطر ؛ اما باقي الكلمة فصحح من اصل غير واضح . (٥) ت : بالحط . (٦) ت : بالحط .

٤٥ ولا جواز[١] عندنا لقول من قال من القدرية : إنه لا يجوز[٢] أَن يُبعث نبي بالآيات الباهرة بالدعاء إلى فرض التوحيد واعتقاد نبوته وكونه مرسلًا بهذا الباب فقط ، لأَجل إذعانهم إلى[٣] التوحيد والمعرفة والفرائض العقلية التي يُستغنى[٤] في وجوبها من جهة العقل عن رسول يدعو[٥] إليها ويلزم فعلها . لأَن هذه الدعوى عندنا باطلة وكذب من[٦] مُدعيها بما قد بيناه[٧] في مقدمات كتبنا في أصول الفقه* وفي ابواب التعديل والتجوير من الكتب في أصول الديانات* بما يُستغنى[٨] عن رده والإطالة به هاهنا . لأَن رده ليس بما نحن فيه ولا بما سأَلتم الكلام عليه ، وهو موجود هناك لمن طلبه .

٤٦ فيجب لهذه (١٨ و) الجملة أَن يعتقد أَن فرض التوحيد والنبوة بمنزلة فرض الصلاة والصيام والحج وسائر العبادات ، وأَنه لا يجوز أَن تلزم عبادة وتتورك فريضة ويلزم تكليف من جهة العقل، بل ذلك كله ثابت مُستقر من جهة السمع المحض دون قضية العقل . وكذلك القول

---

٤٥ (١) «جواب» مصححة الى «جواز» . (٢) «انه لا يحو» مشطوبة ؛ وفي الهامش «انه لا يحوز » . «(٣) ت : الى ؛ و «لى» مشطوبة ونون مكتوبة فوقها . و «اذعانهم» واضحة . ولعل الافضل ان نقرأ : لأجل ادعائهم ان التوحيد والمعرفة من الفرائض العقلية الخ » ؟ (٤) ت : ُدستغنا . (٥) ت : ىدعوا (٦) «من مدرجة فوق السطر .
(٧) «بيىناه» مصححة(؟) الى «بيناه» . (٨) ت : دسىعى .

في الحكم بحُسن الحسَن وقُبح القبيح وإباحة المباح وحظر المحظور وكون الشيء فرضاً واجباً وكونه نفلًا وندباً وظلماً وعصياناً. كل هذه الأَحكام الثابتة[١] لأَفعال المكلفين[٢] لا يجوز استقرار شيء منها وحصوله للفعل من جهة العقل، بل لا يثبت له ذلك إلا بحكم السمع الوارد من قبل الله عز وجل إما بالمخاطبة لمن يخاطبه بلا واسطة ولا ترجمان كمحمد وموسى، عليهما السلام[٣]، ومن يخاطبه بنفسه من الملائكة، عليهم السلام[٣] . . .

٤٧ وقد ورد السمع بذلك عاضدًا لأَدلة العقول على ما قلناه. فقال جل ثناؤه: «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولًا»[١]. وقال تعالى: «كلما أُلقي فيها فوج سأَلهم خزنتها أَلم يأتكم نذير»[٢]. ولم يقل: أَلم يحتج عليكم بعقولكم وبحُسن الحسَن فيها وبقبح القبيح فيها. وقال عز وجل: «وإن من أُمة (١٨ ظ) إلا خلا فيها[٣] نذير»[٤]. ولم يقل: إلا وقد احتج[٥] عليها بعقولها — في نظائر هذه الآيات التي يطول اقتصاصها وتتبعها. فبان بهذه الجملة وبما أَخبرنا

٤٦ (١) ت : النابه . (٢) ت : المكلفين . (٣) – (٣) في الهامش ؛ وهنا «السلام» — راجع العدد ١ ، تعليق (١) . والجملة غير كاملة ؟ قد تستكمل بمثل هذا القول : «وإما بالمخاطبة لمن يخاطبه من وراء حجاب او على لسان رسول يخبر الناس عن وحيه تعالى» .

٤٧ (١) الإسراء ١٧ : ١٥/١٦ . (٢) الملك ٦٧ : ٨ . (٣) ت : يكرر «فيها» . (٤) فاطر ٣٥ : ٢٤/٢٢ . (٥) ت : أحج .

عنه[٦] من[٧] ذكرنا له في تلك الكتب[٨] أن فرض التوحيد والمعرفة واجب من جهة السمع المحض[٩] . فإنه لا معتبر بقول المعتزلة القدرية إن ذلك إنما يجب من جهة العقل وإنه لا وجه لإرسال نبي بتقرير فرضه وإلزام فعله – إذ كانت العقول عندهم تغني عن مجيئه[١٠] وإرساله.

فصل

٤٨ وكذلك فلا وجه ولا معنى لقولهم : إنه لا يجوز أن يرسل الله عز وجل نبيًّا بالدعاء إلى شريعة من قبله من غير تجديد عبادةٍ أو تغيير شيء من شريعة من سلف لقيام الحجة بها على المُكلفين واستغنائهم[١] بذلك عن مجيئه[٢] . لأن هذا القول باطل من وجهين : أحدهما أنه يجوز – وإن كان الأمر على ما قالوا – أن يرسل [الله] نبيًّا بالدعاء إلى شريعة من قبله فقط فيأمر الخلق بتعظيمه واعتقاد نبوته والاستدلال بما يظهر من الآيات على صدقه وتنصبه للرد على مكذبيه والدعاء إلى العمل بشريعة من قبله .(١٩ و) ويجعل ذلك سبحانه ذريعةً وسبيلًا إلى إثباته النبي ورفع درجته وإجزال ثوابه على تحمل الرسالة والأداء[٣] والنصب لمن خالفه وخالف

(٦) ت : عند (؟) . (٧) ت : يكرر «من» ؛ والاولى مشطوبة . (٨) اي : الكتب المذكورة في آخر العدد ٤٥ . (٩) الضاد مصححة من دال او ذال . (١٠) ت : مجيه .

٤٨ (١) ت : واسعناوهم . (٢) ت : مجيه . (٣) ت : والاداو .

من قبله وانحرف عن[٤] شريعته وسبيلًا أيضاً لإثابة من أطاعه وأجاب دعوته وأجهد نفسه وذكره في النظر في آياته وما يدل على صدقه واستصلاح لهم بذلك وامتحانهم بتكليفه والقصد بذلك إلى خذلان من خالفه وعدل عن النظر في آياته واستمر على غيه في تكذيبه وتكذيب من دعا إلى شريعته. فيكون نافعاً[٥] بهذا التكليف والإرسال للنبي ، صلى الله عليه وسلم ، بعينه ولمن في المعلوم أنه يتبعه .

فصل

٤٩ [١]ولأنه ربما كان إرسال الرسل[٢] تترى بالدعاء إلى شريعة واحدة وإظهار الآيات المختلفة على أيديهم من أقوى الأسباب والألطاف في طائفة من الرسل والعمل بشريعته وطاعة المرسل ومن الأمور المزعجة للخواطر والباعثة على الطاعة والجامعة للدواعي والهمم على النظر في[٣] آيات الرسول[٤] الثاني والأول ومنبه[٥] على ذلك ، فيكون القصد[٦] بإرساله بشريعة من سلف وتله فقط صحيحاً[٦] . [٧]وربما تطاول الدهر بين النبيين ووهت الأخبار ودرست الآثار وقست

(٤) ت : + نحو (في الهامش) ؛ وهي مشطوبة . (٥) الفاء غير واضحة ؛ وفي الهامش «فعا» .
٤٩ (١) من هنا الى «صحيحاً» (آخر هذه الجملة) في الهامش . (٢) «الرسول» مصححة الى «الرسل» . (٣) «النظر في »غير واضحتين . (٤) «الرسل» مصححة الى «الرسول» .
(٥) ت: كذا ؛ ولعل « منبهاً» أفضل . (٦) – (٦) الارجح انه كذلك ، على ان بعض الكلمات غير واضحة . (٧) ت : + صل (فصل) في الهامش . والكلمة زائدة في رأيي .

القلوب فاحتاج المكلفون للعمل بتلك الشريعة السالفة[٨] إلى مُزعج ومنبه وإلى تجديد آيات وأُمور مشاهدة وأَحوال تنقض العادة وتجدد في النفوس علم ما دثر وخَمُل[٩] وتطاولت مدته. وهذا أَيضاً من المقاصد الصحيحة في إرساله.

٥٠ وربما كان الجمع بين نبيين – كإبرهيم ولوط، وموسى وهرون، (١٩ ظ) وداود وسليمان – في عصر واحد [على] شريعة واحدة أَدعى للخلق إلى طاعتهم أَو لبعضهم وأَقرب عند الاجتماع على الدعوة إلى الطاعة وأَبعد عن المعصية. وإذا كان ذلك كذلك، بان بهذه الجملة [ثبوت] ما وصفناه وسقوط ما توهمه المخالفون في هذا الباب ووجب أَن يكون المعنى الموجب لظهور المعجزات على أَيدي[١] الرسل إنما هو كونهم أَنبياء لله سبحانه فقط وإخبارهم بذلك عن أَنفسهم سواء كانوا في عصر واحد أَو أَعصار متراخية أَو دعوا إلى شريعة واحدة أَو إلى شرائع مختلفة يخير[٢] المكلفون في اتباع أَيهم[٣] شاؤوا، إذا[٤] كانوا مرسلين في وقت واحد، وسواء أُرسلوا بفرض التوحيد والنبوة فقط أَو جاؤوا بذلك وبتقرير الفرائض والعبادات: كل هذا صحيح على ما قدمناه.

---

(٨) «السالفه» في الهامش. (٩) ت: كذا.

٥٠ (١) ت: احدى. (٢) ت: محبر؛ والقراءة «يُخيَّر» توافق سياق الكلام.

(٣) ت: كذا؛ وقد يعود الضمير الى اصحاب الشرائع. (٤) الالف الثانية مدرجة فوق السطر.

[صفات المعجزات وأحكامها]

فصل

٥١ فأَما ما تختص به المعجزات الظاهرة[١] على أَيديهم من الصفات والأَحكام ، فهو أَن تكون آياتهم من أَفعال الله سبحانه التي ينفرد[٢] بالقدرة عليها دون سائر خلقه ، على ما ذكرناه من قبل ، أَو بأَن تكون من[٣] مقدوراته[٤] ومن الجنس الذي (٢٠ و) يقدر العباد على مثله إِذا وقع منهم على وجه يخرق العادة وطريق يتعذر مثله على غيرهم على نحو ما حكيناه من هذا الجواب الثاني عن ما قدمنا ذكره[٥] .

فصل

٥٢ والوجه الثاني أَن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أَيديهم مما يخرق العادة وينقضها ومتى لم يكن كذلك[١] لم يكن معجزًا . والوجه الثالث أَن يكون غير النبي ، صلى الله

---

٥١ (١) التاء المربوطة (بدون نقطتيها) مدرجة فوق السطر . (٢) اول «ينفرد» مصحح باضافة الياء او النون؟ (٣) «في» مشطوبة و«من» مكتوبة فوقها . (٤) ت : +ايه؛ وهي مشطوبة . (تكرار آخر «مقدوراته ؟») . (٥) راجع العدد ١٧ وما يليه .

٥٢ (١) الكاف الاولى مصححة من «لم» .

عليه وسلم ، ممنوعاً[٢] من إظهار ذلك على يده على الوجه الذي ظهر عليه ودعا إلى مُعارضته مع كونه خارقاً للعادة . والوجه الرابع أَن يكون واقعاً[٣] مفعولًا عند تحدي[٤] الرسول ، عليه السلام ، بمثله وادعائه آية[٥] لنبوته وتقريعه بالعجز عنه من خالفه[٦] وكذبه . هذه الشرائط والأَوصاف التي تختص[٧] بها المعجزات .

فصل

٥٣ فأَما ما يدل على وجوب كونها من مقدورات القديم سبحانه، فقد قدمناه. وقدمنا أَيضاً ذكر الاحتجاج لمن قال إنه قد يكون من مقدورات العباد إذا وقع على وجهٍ غير معتاد .

فصل

٥٤ وأَما ما يدل على أَنه[١] اختصاص الرسول ، عليه السلام ، به من غير مشاركة من ليس بنبيٍ ولا مُدع[٢] للرسالة له فيه على الوجه والسبيل الذي ظهر عليه (٢٠ ظ) من

(٢) ت : منموعا ؛ و «مموعا» في الهامش (بيد أخرى ؟). (٣) ت : واقفا . (٤) الدال غير واضحة . (٥) ت : انه ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «انه [آية] لنبوته . (٦) ت : حالقه . (٧) الصاد مصححة من اصل غير واضح .

٥٤ (١) إسقاط «انه» افضل ؟ والا وجب ان نقرأ «يختص» او «اختص» مكان «اختصاص» . (٢) ت : ُمدعي .

تحديه[٣] بمثله واحتجاجه به، فهو أن الأمر إذا خرق العادة وادعاه النبي[٤] آية[٥] له وأنه مخصوص به وظهر مثله على الوجه الذي ظهر على يده على يد ساحر كذاب ومن ليس بنبي ولا مدع[٦] لذلك، التبس[٧] الأمر ولم يكن ما ظهر على يده حجة في نبوته إذ قد علم ظهوره على يد من ليس بنبي فلا بُد مع ذلك من أن يكون مخصوصاً به. ولذلك لم يكن ما يظهر من السحر والأُمور الخارقة للعادة التي يشترك فيها خلق من الناس آية[٨] لبعضهم دون بعض، فلا بُد من تخصيص الرسول بذلك.

فصل

٥٥ وأما ما يدل على أنه لا يكون معجزًا إلا إذا فعل عند احتجاج الرسول به لصدقه وتحديه بمثله، فهو أنه قد ثبت أنه ليس بمعجز لجنسه[١] وأن الله عز وجل لو ابتدأ[٢] بفعله ـ نحو أن يحيي ميتاً ويُطلع الشمس من مغربها ويزلزل الأرض ويظلنا بالسحاب ـ لا عند دعوى أحد للرسالة وكون ذلك آية[٣] له، لم يكن ما يفعله الله سبحانه من ذلك معجزًا، وإن كان من جنس المعجز. فلذلك لا يكون إحياء

(٣) ت : تحدنـه . (٤) ت : الي ؛ و«لي» مشطوبة و « لنبي » مكتوبة في الهامش .
(٥) ت : انه . (٦) ت : مدعي . (٧) «التبس» في الهامش (بدون نقط) ، وقبلها شيء غير واضح . (٨) ت : انه .
٥٥ (١) ت : لحسه . (٢) ت : ابتدي . (٣) ت : انه؛ و«له» مكتوبة فوقها.

الأَموات يوم القيامة وإطلاع الشمس من مغربها وطي[٤] (٢١ و) السموات وأَمثال ذلك من آيات الساعة[٥] آية لأَحدٍ وإن كان مثله وما هو من جنسه[٦] لو فعل في[٧] وقتنا هذا عند تحدي الرسول لكان آية له[٦] وحجة لنبوته. فهذا من أَقوى[٨] الأَدلة وأَصحها على أَن المعجز ليس بمعجز لجنسه ونفسه ولا لحدوثها وإنما يصير[٩] معجزًا للوجوه التي ذكرناها، ومنها التحدي[١٠] والاحتجاج.

٥٦ ولذلك أَيضاً أَجزنا فعل أَمثالها وما هو من جنس كثير منها على أَيدي الأَولياء والصالحين على وجه[١] الكرامة لهم – على ما سنبينه فيما بعد في بابٍ نفرده إن شاءَ الله! فلو كان المعجز معجزًا لجنسه، لم يصح أَن يوجد من جنسه ما ليس بمعجز – كما أَن الجوهر والسواد، إذا كانا جوهراً وسوادًا[٢] لجنسهما، لم يجز أَن يوجد من جنسهما[٣] ما ليس بجوهر ولا بسواد. فهذه جملة كافية في الدلالة على أَن المعجز

---

(٤) «وطي» مقطوعة في النص بسبب التجليد، وهي مكررة تحت السطر، والتكرار مقطوع أيضاً. (٥) ت: الشاعه. (٦) - (٦) في الهامش؛ و«لكان اية له» في النص ايضاً، مع «انه» مكان «اية». (٧) «في و» مصححة من اصل غير واضح. (٨) «اقوى» غير واضحة في النص، وهي مكررة في الهامش. (٩) «يصير» مصححة من كلمة غير واضحة. (١٠) «التحري» مصححة الى «التحدي».

٥٦ (١) «وجه» في الهامش. (٢) الالف الاولى مدرجة فوق الواو. (٣) ت: حنسها؛ وادرجت ميم، او لعلها لطخة؟

ليس بمعجز لجنسه ونفسه وحدوثه حتى يجب أَن يكون معجزًا[٤] متى ثبت جنسه وحدثت نفسه في أَي عصر كان وعلى كل من ظهر وفعل على يده.

(٤) ت : مُحدثا ؛ وهي مشطوبة ، وفي الهامش « بجزا » ، اي : «معجزاً» بقطع الميم والعين بسبب التجليد .

[1] القول في معنى العادة وانخراقها و[2] العادة التي اذا انخرقت دلت على صدق الرسل والاعتياد للامر والامر المعتاد وتفصيل ذلك وتنزيله

فصل

٥٧ اعلموا – وفقكم الله ! – أن الكل من سائر (٢١ ظ) الأُمم قد شرطوا في صفة[1] المعجز أن يكون خارقاً للعادة . فإذا كان ذلك[2] واجباً ، وجب معرفة هذه العادة ومعرفة انخراقها . فإن قال قائل : ما معنى العادة وفائدة[3] هذه التسمية ؟ قيل له : العادة على الحقيقة إنما هي تكرر علم العالم ووجوه الشيء المُعتاد على طريقة واحدة ، إما بتجدد صفته وتكررها أَو ببقائه على حالة واحدة . وهذا هو معنى وصف العادة بأَنها عادة . ولهذا يقال في اللُغة : عادة فلان إفشاء السلام وإطعام الطعام وحماية الجار ؛ وعادة فلان الصمت[4]

(العنوان) (١) ت : + فصل و ؛ واستحسنت اسقاطها . (٢) ت : او ؛ والالف مشطوبة .

٥٧ (١) «صفة» مصححة من كلمة غير واضحة . (٢) ت : كذلك ؛ والكاف مشطوبة . (٣) ت : قانده . (٤) ت : الصمث .

والسكوت ، و[٥]عادته الهذر والإكثار ، و[٦]عادته لقاء الأقران – إلى أمثال هذا مما يتكرر وقوعه على طريقة واحدة أو تكون الصفة به لازمة .

٥٨ فالأمر المعتاد هو الشيء المتكرر على وجه واحد والوصف اللازم . والاعتياد لذلك هو وجود المعتاد له ومشاهدته إياه وعلم به على طريقة واحدة . والمعود لذلك الشيء هو المكرر لفعله على وجه واحد والجاعل له على صفة واحدة . والمعود للفعل هو الواجد له على طريقة واحدة .

٥٩ فبان (٢٢ و) بذلك أن هاهنا أمرًا معتادًا[١] واعتيادًا له ومعوَّدًا[٢] له ومعوِّدًا[٣] له[٤] لا بد من هذا التنزيل. ويجب أن يعلم أن قولنا في الشيء «إنه عادة» ربما وقع على الأمر المعتاد وربما وقع على الاعتياد له الذي هو الوجود له[٤] والعلم به . وكل من ليس بعاقل ، ولا في حكم العاقل ، لا يصح أن يوصف بأنه مُعتاد للشيء أو أن الشيء عادة له . فكذلك[٥] لا يصح أن يُقال : «إن الحائط والعَرَض والجماد والميت معتاد لكذى وكذى» ؛ وإنما يوصف بهذه الصفة واجد الأمور المألوفة على طريقة واحدة دون من لا يجوز ذلك عليه .

(٥) ت : او ؛ والالف مشطوبة . (٦) ت : او ؛ والالف مشطوبة .

٥٩ (١) ت : أمر معتاد . (٢) ت : معوّد ؛ والكسرة مضافة بيد اخرى؟ (٣) ت : معوّد ؛ والفتحة مضافة بد أخرى ؟ (٤) –(٤) في الهامش . (٥) ولعل «فلذلك» افضل .

٦٠ وإنما [١] وصف القديم سبحانه بأَنه مُعتاد للشيء فإنه ممتنع فيه لأَجل أَن هذا القول إنما يستعمل فيمن تتكرر وتتجدد علومه ووجوده للشيء حالًا بعد حال. والله سبحانه لا يجوز عليه تجدُّد شيء من صفات ذاته. فلذلك لا يوصف بأَنه معتاد. وإنما[٢] قصد بذكر الاعتبار[٣] للشيء الأَلف له والسكون إليه والباري – جل ذكره! – لا يألف شيئًا ولا ينفر من شيء ولا يتعجب من شيء ولا يستطرف شيئًا فيقال: انخرقت عادته في كذى أَو فعل ما هو خرق لعادته – تعالى عن ذلك!

فصل

٦١ واعلموا – أَحسن الله إرشادكم! – أَن العادات على ضروب. فمنها عادة يستوي فيها جميع الناس وجميع أَهل (٢٢ ظ) الأَعصار. ومنها ما ينفرد به بعض الناس دون بعض فيكون عادة لهم دون غيرهم. ومنها ما يكون عادة لأَهل عصر دون غيرهم. ومنها ما يكون عادة للملائكة دون الإنس، وعادة للجن دون الملائكة والإنس، وربما كانت عادة للإنس دون غيرهم – فلا يجب أَن يكون ما خرق[١]

٦٠ (١) ت : كذا؛ ولعل «وأما» افضل. (٢) «ربما» مصححة الى «انما».
(٣) ت : كذا ؛ ولعل «الاعتياد» افضل.
٦١ (١) ت : عاجزو ؛ ويقتضي سياق الكلام «ما خرق».

عادة الإِنس خارقاً لعادة الجن ، ولا أَن يكون ما نقض عادة الملائكة ناقضاً لعادة الإِنس والجن .

٦٢ فلذلك[١] ما لم يكن الطيران[٢] والصعود إلى السماء والنزول منها خارقاً لعادة الملائكة ومسترقي[٣] السمع من الجن ، وإِن كان مثله خارقاً لعادة الإِنس ؛[٤] ولم تكن[٥] شهوة الإِنس[٤] للأَكل والشرب والجماع خارقاً[٦] لعادة الإِنس[٧] ، ولكن شهوة الملائكة لذلك ــ لو حدث[٨] في أَحد منهم ــ خارق[٩] لعادتهم وناقض[١٠] لها . وكذلك فليس انبساط الجنّي وانقباضه وتمثله وسلوكه في حال الأَجسام وما يقع منه من الأَفعال ناقضاً[١١] لعادة الجن ، ولكن مثله ناقض لعادة الإِنس . فهذا يبين أَنه لا[١٢] يجب[١٣] تساوي الخلق أَجمعين[١٤] من الملائكة والإِنس والجن في العادات ولا في (٢٣ و) انخراقها . فلذلك[١٥] صح أَن يكون لكل قبيل منهم ضرب من التحدي[١٦] وخرق لما هو عادة لهم دون غيرهم وحُجة[١٧] عليهم دون من سواهم .

٦٢ (١) ت : + فكذلك ؛ وهي مشطوبة . (٢) «للطيران» مصححة الى «الطيران» . (٣) بين الراء والقاف شيء مشطوب غير واضح . (٤)–(٤) في الهامش . (٥) ت : + ما (او «عا») ؛ وهي مشطوبة . (٦) ت : كذا ؛ والمؤنث افضل . (٧) ت : الملايكه ؛ ويقتضي سياق الكلام «الانس» . (٨) (٩) (١٠) ت : كذا ؛ والمؤنث افضل . (١١) ت : ناقض . (١٢) «لا» في الهامش . (١٣) ت : يحب . (١٤) «احمعين» في الهامش. (١٥) «فكذلك» مصححة الى «فلذلك» . (١٦) «التحري» مصححة الى «التحدي» . (١٧) الحاء مصححة من ميم (؟) .

فصل

٦٣ واعلموا أَن من العادات التي يستوي البشر فيها اجتماعهم على الأَكل والشرب عند الحاجة واجتماع هممهم ودواعيهم على اتقاء الحر والبرد واجتلاب[1] المنافع ودفع المضار وما جرى مجرى ذلك من الأمور التي عادتهم فيها متساوية. ومنها أمور هي عادة لبعض البشر دون بعض، وذلك نحو ما يعتاد بعضهم من حرفة مخصوصة ومُمارسة تجارة معينة، وما عليه بعضهم من طلب الشجاعة والرياضة وركوب الخيل والعمل بالسلاح – وليس ذلك من شان نُساكهم وعادة تجارهم وفُقهائهم. ومن عادة بعضهم اتخاذ الإِماء دون النساء، وعادة بعضهم بخلاف ذلك. وكذلك حالهم في شهواتهم وما تميل إِليه طبائعهم.

٦٤ وليس من هذه العادات شيء يصح [أَن يكون] بانخراقه آية للرسل، بل قد بيّنا[1] فيما سلف أَنه لا شيء من جنس مقدورات العباد قل أَو كثُر وعلى أَي وجه (٢٣ ظ) وقع[2] يدل على صدق الرسول؛ وإِنما الدال على ذلك ما ينفرد الله – جل ذكره – بالقدرة عليه مما يخرق به العادة إِذا فعله وخصّ الرسول، عليه السلام، به. فيجب لذلك

---

٦٣ (١) ت : احلاف ؛ و«اجتلاب» توافق سياق الكلام ؟

٦٤ (١) ت : بيّننا. (٢) القاف غير واضحة في النص، والكلمة مكررة فوق السطر.

أَن يُعتبر هذا الضرب من العادات ، نحو إحياء الميت[٣] وقلب العصا حية وحنين الجذع وكلام الذيب والذراع وما يجري مجرى ذلك مما لا يدخل جنسه تحت قُدرالعباد .

٦٥ قالوا : يجب على هذا الأَصل أَن يكون خرق العادة بالشيء الذي يفعله الله تعالى إنما هو خرق لعادة جميع القبيل الذي يتحداهم الرسول بمثله ويحتج به على نبوته . فإن ارسل ملك[١] إلى الملائكة وأَلزمهم العلم بصدقه أَنه مُرسل إليهم من جهته ـ جل ذكره ـ أَظهر على يده ما هو خرق لعادتهم وخارج عن تعارفهم . وإن أَرسل بشرًا ، أَرسله بما يخرق عادة البشر . وإن أَرسل جنّياً ، اظهر على يده ما هو خارق لعادة الجن . لا بُد من هذا التنزيل في ترتيب العادات وانخراقها وما هو آية منها . فهذا قدر ما ينفصل به المعجز مما ليس بمعجز من الشرائط والأَحكام .

(٣) «الميت» مصححة من كلمة غير واضحة .

٦٥ (١) ولعل «ملكاً» افضل في سياق الكلام .

[انفصال المعجزات من الحيل والنارنجات والشعوذة]

فصل

٦٦ فإن قال قائل: كيف يصح لكم العلم (٢٤ و) بصدق الرسل لأَجل ظهور ما يظهر عليهم من الآيات مع قولكم بأَن في العالم من المشعوذين[١] والمحتالين وأَصحاب النارنجات والمخاريق من يظهر ذلك على يده بلطف حيلته وما يكون خارقاً للعادة ويوهم[٢] مشاهديه والعالم به أَنه كآيات الرسل ومعجزاتهم — من نحو ما يحكى عن ابن هلال والحلاج* وأَمثالهما ممن يدعي تارة الإلاهية[٣] وتارة النبوة ويستهوي بذلك المغترين من أَتباعه. فبماذا تنفصل عندكم المعجزات من هذه الحيل والنارنجات؟

٦٧ قيل له: إنما تنفصل من ذلك بأمور أَولها أَننا

---

٦٦ (١) «المشعوذين» مكررة في الهامش ؛ وفي النص لعلها مصححة من «المشعبذين» أو «المشعيذين» ؟ (٢) «يتوهم» مصححة الى «يوهم» . (٣) الالاهية : وهذه الصيغة غير اعتيادية ، على انها تأتي ايضاً في الاعداد ١٢٢ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ .

قد بيّنا[1] فيما سلف على قولنا وقول غيرنا أَن المعجز الظاهر على أَيدي الرسل، عليهم السلام، لا يتم وقوعه وحدوثه بحيلة محتال بحال من الأَحوال، وإِن دقت حيلته وبُعد غَورُه. وذلك أَنا قد أَخبرنا فيما سلف[2] أَن الذي نختاره نحن في معجزات الرسل أَنها التي لا يصح أَن يقدر عليها وعلى شيء من جنسها إِلا الله عز وجل وحده. وذلك نحو إِحياء الموتى واختراع الأَجسام وخلق الأَسماع والأَبصار وإِبراء الأَكمه والأَبرص وإِقامة الزمن وما يجري مجرى (٢٤ ظ) ذلك من اختراع القدرة الكثيرة على الأَفعال التي لم تجر عادة البشر بخلق القدرة على مثلها في الكثرة وعلى ذلك الوجه. وأَوضحنا هذا بما يغني عن إِعادته.

٦٨ وإِذا لم يكن المعجز عندنا إِلا هذه الأَجناس وما جرى مجراها، وقد ثبت بواضح الأَدلة أَنه لا يجوز دخول شيء من هذه الأمور تحت قُدر الخلق، علم بذلك أَنه لا يجوز أَن يتم[1] اختراع[2] جسم من الأَجسام وإِحياء ميت بعد أَن صار رُفاتاً وقلب الجماد حيواناً بحيلة محتال. وكذلك فلا يصح أَن يتم إِبراء الأَكمه والأَبرص بشيء من حيلة المحتالين. وكذلك لا يجوز أَن يتم لأَحد من الخلق

---

٦٧ (١) ت: بيّننا. (٢) راجع العدد ١٧ وما يليه.

٦٨ (١) «ان يتم» غير واضحتين، ولعلهما مصححتان من اصل غير واضح.
(٢) «اختراع» غير واضحة في النص، وهي مكررة في الهامش.

أَن يفعل لنفسه القُدر الكثيرة على الطيران بجو[٣] السماء والطفر من الشرق إلى الغرب والتصرف في الجو على غير عمد وأَمثال هذا. فإِذا كان ذلك[٤] كذلك، وكانت هذه الأُمور مما لا يتم بحيلة مُحتال وشعوذة مُشعوذ، عُلم بذلك أَن ما يأتي به من ليس بنبي من هذه الطبقات فليس من المعجزات.

فصل

٦٩ ومما يدل على ذلك ويوضحه أَن العباد إنما تتم حيلتهم وتغلغلهم في فعل ما يصح دخوله تحت مقدورهم دون ما يستحيل. ولذلك[١] ما لم يجز أَن يتم لهم بحيلة فعل الأَجسام العظام والجمع بين المتضادين (٢٥ و) وأَن يخلقوا لأَنفسهم أَسماعاً وأَبصارًا إلى غير ذلك من الأمور[٢] المستحيل وقوعها منهم. فدل هذا على أَن الحيل إنما تتم في فعل ما يمكن دخوله تحت قُدر العباد دون ما يستحيل. فإِذا كان ذلك كذلك، وكان المعجز هو ما ذكرناه مما ينفرد الله عز وجل بالقدرة على[٣] إبداعه ويستحيل دخوله تحت قُدر العباد، استحال وامتنع تمام مثله ووقوعه من العباد بحيلة

(٣) ت : بحو ؛ ولعلها «بحو»؟ (٤) «ذلك» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى ؟).

٦٩ (١) «كذلك» مصححة الى «لذلك». (٢) «الامور» مصححة من كلمة غير واضحة. (٣) «عليه» مصححة الى «على».

من الحيل. لأن ذلك ينقض كونه مما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه[٤] وامتناع دخوله تحت قُـدر العباد ويفسد الدليل على ذلك – والأدلة فلا يجوز قلبها و[٥]فسادها. فبان بهذا أنه لا يجوز تمام وقوع شيء من المعجزات بضرب من الشعوذة والحيل.

فصل

٧٠ ومما يدل على ذلك أيضاً أنه لو كانت هذه الأجناس وما يجري مجراها مما يصح اكتساب العباد[١] لها بضرب من الحيلة، لوجب لا محالة أن يكون أهل التدقيق والحذق بتلك الصنعة أقدر[٢] عليه ممن سواهم ومن لا يدانيهم في[٣] الحذق بها. فكان يجب لا محالة، إن كان قلب العصا حية مما يتم بحيلة من فعل العباد، أن يتم ذلك للسحرة[٤] الذين قد اتفق على انتهاء علم السحر والنارنجات[٤] والتمويهات إليهم.[٥] وكذلك فلو كان إبراء الأكمه والأبرص وإقامة الزمن مما يتم[٥] من فعل العباد بحيلة، لكان افلاطون وسُقراط وبقراط ومن انتهى إليه علم

(٤) «عليه» في الهامش؛ وفي النص «على مثله» وهما مشطوبتان. (٥) ت: يكرر الواو؛ والاولى (في اخر السطر) مشطوبة.

٧٠ (١) «العباد» في الهامش. (٢) القاف والدال غير واضحتين، وهما مكررتان في الهامش. (٣) «من» مصححة الى «في». (٤)–(٤) في الهامش؛ «والنارنجات» مشطوبة لأنها موجودة في النص، على انها مكتوبة هناك «اليارنحات». (٥)–(٥) في الهامش.

الطب من هؤلاء[٦] وتلامذتهم (٢٥ ظ) أَعرف الناس بوجه الحيلة ومعرفة العقاقير والأَدوية التي يحيا بها الميت ويبرأ بها الزمن والأَكمه. ولما أَعرضوا عن ذلك مع طول التحدي لهم من موسى وعيسى ، عليهما السلام ، بمثل هذه الآيات مع أَن حالهم[٧] في التقــدم في العلم بالغلبة والتمويهات [٨]والتخييلات ، علم أَن ذلك وأَمثاله ليس مما ىم[٩] الحيل والتمويهات[٨] وأَن ما يظهر على أَيدي الرسل ، عليهم السلام ، مفارق لهذه الأمور وأنه ليس منها بسبيل.

(٦) ت : هاولا . (٧) اذا صحت القراءة «ان حالهم» (والارجح عندي انها صحيحة) ، فلعل اسقاط «في» (قبل «التقدم») افضل . (٨)–(٨) في الهامش . (٩) ت : كذا ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «يتم بالحيل» .

[في أنه ما ذكرنا من المعجزات لا يدخل تحت قدر العباد]

فصل

٧١ فإن قيل: وما الدليل على أن جميع ما ذكرتم من المعجزات غير داخل تحت قدر العباد وأنه مما يمتنع إقدرهم عليه وقتا ما؟ قلنا: هذا الباب قد أحكمنا القول فيه في كتب أصول الديانات* ودللنا على أن الأجسام و[1]الألوان والحياة وما جرى مجرى ذلك ليس من مقدورات العباد. ومن أقرب ما يدل على ذلك أن ما يصح دخوله تحت قدر العباد فإنه واجب وقوعه متى قدروا عليه لقيام الدلالة على أن القدرة مع الفعل، ولا يحتاج مع حصول القدرة عليه عندنا إلى آلة سواها ولا إلى حيلة يتعذر وقوع الفعل المقدور مع عدمها. ولو كنا قادرين على فعل هذه الآيات والأجناس لوجب وقوعها منا لا محالة لما ثبت من

---

٧١ (١) ت: يكرر الواو؛ والاولى (في اخر السطر) مشطوبة.

وجود القدرة مع الفعل. وفي عدم (٢٦ و) ذلك من جهتنا وتعذره علينا دلالة على أنا غير قادرين على شيء من ذلك.

فصل

٧٢ فأما ما يدل على أنه لا يصح أن نقدر[١] على شيء منه وقتا[٢] ما، فهو أن ما يصح أن يقدر القادر عليه فلا بُد متى عُدمت قدرته عليه من[٣] وجود[٤] ضد لها يعاقبها[٥] من عجز عن مقدورها أو قدرة على تركه وضده - إن كان من ذوي الأضداد. وإذا كان ذلك أمرًا[٦] قد ثبت، كما ثبت[٧] أنه لا يجوز أن ينتفي[٨] علمنا بما يصح أن نعلمه إلا إلى ضد ينفيه ويعاقبه[٩] من جهل بالمعلوم أو ظن له أو سهو عنه[١٠] أو شك فيه، وكذلك الإدراك[١١] لا ينتفي إلا بضده، وجب لهذه الجملة أن يعلم أنه لو صح أن نقدر يوما ما على اختراع الأجسام وخلق الأسماع والأبصار وإحياء الأموات وأن نخترع الأفعال في أجسام غيرنا، لوجب إذا لم نقدر اليوم على ذلك أن يوجد بنا العجز عن هذه الأمور أو القدرة على تركها، إن كانت لها تروك،

---

٧٢ (١) ت: نقدر. (٢) ت: وقتا (كذا). (٣) «متى» مصححة الى «من»، و«من» مكررة في الهامش. (٤) ت: وجد؛ والدال مصححة الى واو ودال اخرى مكتوبة فوقها.
(٥) ت: نعاقبها؛ راجع تعليق (٩) ادناه. (٦) ت: امر. (٧) «كما ثبت» في الهامش.
(٨) «ينتفي» مصححة من كلمة غير واضحة. (٩) ت: و نعافيه؛ واعتقد ان المقصود «و يعاقبه».
(١٠) «عليه» مصححة الى «عنه». (١١) في النص «الاذر» (كذا)، وفي الهامش «الك».

كما أَنه يجب إِذا صح إِقدارنا على الحركات والسكون والتصرف في الجهات وعلى النطق أَن نكون عن ذلك عاجزين أَو على تركه قادرين متى لم نقدر عليه.*

٧٣ ولو كان فينا عجز عن فعل الأَجسام والأَسماع والأَبصار والأَلوان وعن أَن نُحدث الأَجناس في غيرنا، لوجب لا محالة أَن نحس ذلك العجز في أَنفسنا ونجده وجودًا لا شك فيه، (٢٦ ظ) كما يجد[١] العاجز نفسه عاجزًا[٢] عن الحركة والبطش والتصرف عند خلق العجز فيه عن ذلك ويجد نفسه الطالبة لفعله ممنوعة منه. وكذلك لو كان فينا قدرة على فعل ترك[٣] الأَجماع والأَلوان والأَفعال الحادثة في غير أَجسامنا، لوجب أَن نجد أَنفسنا خالية من فعل هذه الأمور ومن القدرة عليها على سبيل الترك لذلك والاختيار للانصراف عنه وإِيثار ضده عليه، كما نجد اختيارنا للسكون على الحركة والصمت على النُطق وأَمثال ذلك مما نختار تركه على فعله ونوثره على ضده ونحس القدرة عليه والتمكن منه في أَنفسنا. ولما كنا إِذا رجعنا إِلى أَنفسنا لم نجد فيها[٤] عجزًا عن هذه الأمور ومنعاً منها ولا قدرة عليها وتمكيناً[٥] من تروكها، علم بهذه

٧٣ (١) ت: نجد. (٢) ت: كذا؛ والصفة لـ«نفسه» تؤنث فيما يلي. (٣) ت: كذا؛ ولعل «ترك فعل» افضل. (٤) «نجد فيها» مكررتان في الهامش بخط اوضح. (٥) ت: و تمكنا؛ وفوق «عليها» خط صغير لعله يدل على حذفها. فقد نقرأ: «ولا قدرة تمكننا من تروكها»؟

الجملة استحالة وجود قدرة الخلق على شيء من هذه الأَجناس.

فصل

٧٤ وما يبين أَيضاً على[1] أَصولنا خاصة استحالة وجود قُدرة العباد على فعل الأَجسام أَو فعل شيء من الأَعراض في غير أَنفسهم أَن الدلالة قد قامت على أَن الفاعل[2] المكتسب من الخلق لا يصح أَن توجد أَفعاله إلا في محل قدرته غير مُتعدية عنه. فلو قدر القادر منا على فعل الأَجسام، (٢٧ و) لوجب لا محالة وجودها في نفسه وحيزه، وهذا يوجب اجتماع الجسمين والأَجسام الكثيرة في حيز[3] واحد – وذلك محال ومعلوم فساده بأَول في العقل.

٧٥ وكذلك فمحال أَن يقدر القادر منا على فعل عرض في غيره، لأَن ذلك يوجب أَن يكون ذلك العرض في غيره[1] فيه وأَن يوجد العرض الواحد في محلين. ومحال وجود الذات الواحدة التي ليست بمنقسمة في محلين، لأَن ذلك يوجب أَن تكون في نفسها ذاتين منقسمتين على محلين وفي حيزين أَو أَن[2] تكون الذات الواحدة التي لا

---

٧٤ (١) «عن» مصححة الى «على». (٢) «للفاعل» في النص؛ «الفاعل» في الهامش. (٣) ت: حبر؛ وعلامة الراء مشطوبة.

٧٥ (١) ولعل الافضل ان ندرج «و» قبل «فيه». (٢) الألف مصححة من حرف غير واضح.

تنقسم في حيزين[٣]. ولو أَمكن ذلك لأَمكن وجود الجوهر الواحد الذي لا ينقسم في حيزين إما أَن[٤] يكون منقسمًا عليهما أَو بأَن يكون فيهما معاً. وإذا علمنا استحالة ذلك باتفاق في الجوهر الذي لا يتجزأ، وجب أَن يكون العرض الواحد بمثابته فاستحال بذلك أَن يكون القادر منا قادرًا على فعل عرض في غير محل قدرته. وقد أَقمنا الأَدلة في الأَصول* على إبطال التولد واستحالة كون المخلوق فاعلاً في [غير] محل قدرته بما يستغنى [به] عن إعادته هاهنا. فإذا ثبتت هذه [٥]الجملة استحال [دخول] شيء من آيات الرسل تحت قدر العباد.

(٣) ت : + ولو امكن ذلك لامكن وجود الجوهر الواحد الذي لا ينقسم في حيزين ؛ و«لا» في الهامش. وهذا التكرار مشطوب. (٤) ولعل «بأن» افضل. (٥) ت : يكرر «هذه».

[الرد على المعتزلة القدرية]

فصل

٧٦ واعلموا – وفقكم الله ! – أن جميع هذا الذي استدللنا به (٢٧ ظ) على امتناع دخول معجزات الرسل تحت قدر العباد غير مستقيم ولا مُستمر على أُصول المعتزلة القدرية لأمور قد ذكرناها وبيناها في غير هذا [الكتاب] . وأَقربها أَن مذهبهم أَن العباد يقدرون على الإبداع[1] والاختراع كما يقدر الله تعالى على ذلك. والاختراع عندهم ليس بإحداث لذوات الأَجناس أَجناساً وإنما هو إخراجها من العدم الى الوجود فقط. والحدوث عندنا وعندهم في كل محدث على حقيقة واحدة[2] غير مُختلفة ولا مُتزايدة وهي كحصول الوجود لكل موجود التي هي حقيقة[3] لا تختلف ولا تتزايد.*

٧٧ وإذا كان ذلك عندهم كذلك ، وجب لا محالة أَن يكون القادر من الخلق على إحداث الأَعراض من

٧٦ (١) ت : الايداع . (٢) ت : واحد . (٣) «(ه)ى حقيقه» في الهامش؛ الهاء مقطوعة .

الأكوان والعلوم والإرادات قادرًا[١] على إحداث سائر الأجناس من الجواهر والألوان والحياة[٢] والأسماع والأبصار وسائر الإدراكات إذا كان حدوث كل جنس من هذه الأجناس بمثابة حدوث غيره و[٣]على حقيقته. فلو امتنع حدوث جنس من الأجناس من جهتهم، لامتنع حدوث سائر الأجناس من جهتهم، إذ كان حدوث سائرها بمعنى واحد وعلى وتيرة[٤] واحدة. فدل [على] لزوم ذلك لهم ويوضحه أنه لما كان الباري – جل ثناؤه – قادرًا على إحداث جنس من الأجناس[٥] (٢٨ و) لم تنحصر[٦] قدرته ولا كونه قادرًا على جنس دون جنس، ووجب من[٧] قولنا جميعاً كونه قادرًا على إحداث سائر الأجناس من الجواهر والألوان وغيرهما. وإذا كان ذلك[٨] كذلك، صح لزوم ما قلناه لهم وبطلت دعواهم أن من الأجناس ما لا يصح دخوله تحت قُدر العباد ولا يتم فعله لهم بحيلة مُحتال.

٧٨ ولم يأمنوا على أصولهم أن يكون جميع ما حدث وظهر على أيدي الرسل من أفعالهم ومقدوراتهم، من اختراع الأجسام وإحداث الألوان وقلب الجماد حيواناً وأمثال ذلك، من فعل مُدعي الرسالة والنبوة ومما يتم له فعله بضربٍ من

٧٧ (١) «قادر» (كذا) في الهامش. (٢) ت : والحيا. (٣) الواو مدرجة فوق السطر. (٤) «مره» مصححة الى «وتيره» ؛ و «وتير» مكررة في الهامش. (٥) «الاجناس» في الهامش. (٦) ت : ننحسر. (٧) «من» في الهامش. (٨) «ذلك» مدرجة فوق السطر.

التعليل ولطيف الحيلة والعلم بالوجوه التي تقع عليها هذه الأَفعال وبما إذا أَتوه من بابه وطريقه تأَتت لهم هذه الأَجناس وأَن يكون تعذرها من غيرهم إنما هو لفقد العلم بالوجوه التي تفعل هذه الأُمور عليها ويتوصل بها إلى إيقاعها والحيلة التي تتم لهم بها هذه الأَفعال ، إذ قد صح أَنها من مقدورات العباد على أَوضاعهم .

٧٩ وليس يستنكر عندهم أَن يقدر[١] القادر منا على الكتابة والنساجة ونظم الشعر ودقيق الصناعة وعلى أَن يفعل في يده ورجله العلم والإرادة والنطق ، وإن تعذر (٢٨ ظ) عليه فعل[٢] شيء من ذلك لعدم العلم به تارة ولعدم الآلة أخرى[٣] ولعدم[٢] البنية وما يحتاج مقدورهم في حدوثه إلى وجوده . هذا معلوم من قولهم ومتفق عليه عندهم . فإذا كان ذلك كذلك ، فما ينكرون أَن يكون المدعون للرسالة قادرين على أَن يفعلوا هذه الآيات بها وبطرقها وتمام حيلهم فيها ، وإن تعذر ذلك على غيرهم من الخلق لعدم علومهم وآلتهم وقلة حيلتهم ؟ وهذا[٤] ما لا سبيل لهم أَبدًا[٥] إلى دفعه والخروج عنه ، وقد أَشبعنا[٦] هذا الفصل عليهم في غير هذا الكتاب .

٧٩ (١) في النص «هذا» وهي مشطوبة ؛ وفي الهامش «يقدر» . (٢)–(٢) في الهامش . (٣) ت : احرا . (٤) ت : + لهم (او «بهم») ابدا ؛ والكلمتان مشطوبتان . (٥) «لهم ابدا» مدرجتان فوق «الى دفعه» . (٦) «اشبعنا» مصححة من «اسبقنا» (؟) ؛ والمعنى : اشبعنا الكلام في هذا الفصل .

فصل

٨٠ ومما أَوجب ذلك عليهم أَيضاً قولهم[١] إن القُدر لا تختلف لاختلاف[٢] مقدوراتها ، وإن القدرة الواحدة من قُدر العباد يصح أَن تتناول الأَجناس[٢] المختلفة وأَن يقدر بها على الكون والعلم والجهل والنظر والإرادة والكراهة ، وإنها لا تتحبس[٣] في قطعها على جنس دون جنس وعلى أَن يفعل بها في وقت دون وقت وفي مكان دون مكان .* وإذا كان ذلك عندهم كذلك ، لزمهم لا محالة أَن تكون القدرة على الكون قُدرة على الجسم والكون والحياة والإدراك وسائر الأَجناس. وإلا فما الذي أَحال تعلقها ببعض الأَجناس مع كونها متناولة لأَجناس مختلفة؟

٨١ ولا شيء يمكنهم التعلق به في دفع هذا أَكثر من قولهم : «إنا لو قدرنا على خلق الأَجسام وإحياء الموات[١] (٢٩ و) وإحداث الأَلوان ، لوجب أَن يصح وقوع ذلك متى رُمناه وحاولناه[٢] كما يصح منها[٣] فعل الحركة والسكون» . وهذا التعلق باطل على أصولهم ، لأَنهم يزعمون أَنهم لا

---

٨٠ (١) «قولهم» في الهامش . (٢)–(٢) في الهامش ؛ و«الاجناس» مشطوبة لانها ايضاً في النص . (٣) ت : تتجنس (او «تنحسر» (؟) ؛ على آخر الكلمة علامة الراء او الشين ؛ ولعل المقصود «تنحصر» ؟

٨١ (١) ت : + و ؛ وهي مشطوبة . (٢) ت : وتاولناه (؟) ؛ ولعل المقصود «تناولناه» ؟ اما «حاول» ، فتأتي مع «رام» في العدد ٨٤ ، ومع «اراد» في العدد ٤٠ . (٣) و «منا» افضل .

يقدرون على ما لا يتأَتى[٤] منهم ويتعذر عليهم ـ نحو تعذر الكتابة على الأمي والقراءة ، ونحو تعذُر الصناعة[٥] على الجاهل بها وتعذُر الفعل عند عدم الآلة و[تعذر] إيقاع الإرادة مع عدم[٦] التنبُه والبله. فليس يدل ، على قولهم ، تعذر وقوع الفعل منا على أَنا[٧] غير قادرين عليه ، بل قد يتعذر لما ذكرناه من العوارض المانعة عندهم. فكذلك إنما يتعذر على غير الرسل ، عليهم السلام ، مثل ما أَتوا به لعوارض تعرض وفقد علوم وآلات[٨] وأَسباب. وهذا ما لا يمكنهم الخروج عنه ولا الانفصال منه ، فيجب الوقوف عليه والأَخذ لهم به. فبان بما وصفناه استقرار كون الآيات دلالة على صدق الرسل على أصول أَهل الحق خاصة.

(٤) ت : تاتا. (٥) ت : المراه ؛ وهي مشطوبة ، وفي الهامش « الصناء (ة) ».
(٦) «عدم» في الهامش. (٧) ت : الا ؛ وهي مشطوبة ، وفي الهامش «على انا».
(٨) ت : وابات.

[مذهب بعض أصحابنا وما يتوصل اليه بالحيل]

فصل

٨٢ وقد ذكرنا فيما سلف[١] أن من أصحابنا وغيرهم[٢] من يقول: إن من[٣] معجزات الرسل ما يدخل جنسه ويسيره[٤] تحت قدر العباد، وإن لم يقدروا على كثيره وعلى أن يفعلوه على الوجه الذي يفعله الرسل، عليهم السلام، ــ نحو الطفر (٢٩ ظ) من الشرق إلى الغرب والصعود إلى السماء وحمل الجبال الراسيات وأمثال ذلك.

فصل

٨٣ وقد زعم المُجيبون بهذا الجواب أن القدر الذي يفعله الرسل عند التحدي بمثله والاحتجاج به لا بُد أن يكون قدرًا خارقاً[١] لعادتهم وخارجاً عن تعارفهم. ومتى لم يكن خارقاً للعادة وكان مثله مما يقع من بعضهم لفضل

---

٨٢ (١) راجع الاعداد ١٤ ــ ١٦. (٢) «هم» مدرجة فوق السطر. (٣) «من» في الهامش. (٤) ت: ومسره؛ والميم مصححة الى ياء (؟).

٨٣ (١) «رقا» في الهامش، و«خا» في اخر السطر (بيد اخرى ؟).

قدرهم ويتعذر على البعض لنقصانهم، لم يكن معجزًا ولا دالاً على نبوة مُدعي كونه آيةً له. قالوا: فلذلك صار الصعود إلى السماء وطفر[٢] الفراسخ الكثيرة[٣] من الشرق إلى الغرب في يسير الوقت وحمل الجبال الراسيات، متى ظهر على أَيدي الرسل، حجة لهم. ولم يكن طفر الجداول والأَنهار وقفز الذراع والذراعين إلى جهة العلو وحمل الرطل والرطلين معجزًا. فافترقت الحال بين يسير هذه المقدورات وبين كثيرها، ووجب كون الكثير منها الخارق للعادة معجزًا باهرًا دون يسيرها.

٨٤ وقد بيّنا[١] نحن فيما سلف أَن الإِعجاز عند التحدي بذلك إنما هو في خرق العادة بإِقدارهم على ما لم تجر[٢] العادة بالإِقدار[٣] عليه من كثير هذه الأَفعال وأَنه جار[٤] مجرى رفع (٣٠ و) قدرهم والمنع لهم من القدرة على القيام عن[٥] أَماكنهم وتحرك جوارحهم إذا قال[٦]: «إِنني أَقوم من مكاني وأَقدر على تحريك يدي، وإِنكم تمنعون من ذلك متى رُمتموه وحاولتموه». وأَوضحنا ذلك فيما سلف. فإِذا ثبت هذا من قولنا، وجب أَن المعجز لا يكون إلا من

(٢) ت: الطفر؛ والالف واللام مشطوبتان. (٣) ث: + و؛ وهي مشطوبة.
٨٤ (١) ت: كَيّنما. راجع العدد ١٧ وما يليه. (٢) ت: بحرق.
(٣) «باقدارهم» في النص، وهي مشطوبة؛ في الهامش «بالاقدار». (٤) ت: جاري.
(٥) «على» مصححة الى «عن». (٦) أي: النبي.

مقدورات القديم سُبحانه ومما يستحيل دخوله أَو دخول مثله تحت قدرالعباد. وإذا كان ذلك كذالك، استحال أَن يفعل أَحد من الخلق شيئًا من معجزات الرسل أَو ما هو من جنسها وأَن يتم ذلك لهم بضرب من الحيلة. لأَن المحتال إِنما يحتال في فعل ما يصح دخوله تحت قُدرته دون ما يستحيل كونه مقدورًا له، على ما بيناه من قبل. فبطل على هذا الجواب الاعتراض بذكر السحر.

فصل

٨٥ فأَما القائلون بأَنه قد يجوز أَن يكون من معجزات الرسل ما يدخل جنسه تحت قُدَرِ العباد، وإِن لم يقدروا على كثيره وما يخرق العادة منه، فإِنهم أَيضاً يقولون: قد علمنا أَنه لا حيلة ولا شيء في السحر يمكن أَن يتوصل به الساحر والمُشعبذ[١] إِلى فعل الصعود إِلى السماء والطفر من الشرق إِلى الغرب وقفز الفراسخ الكثيرة (٣٠ ظ) والمشي على الماء وحمل الجبال الراسيات. هذا – زعموا – أَمر لا يتم بحيلة ساحر ولا مُحتال، وإِنما تتم[٢] حيلهم وسحرهم فيما يلبس[٣] ويُخيِّل إِلى الناس الأَمر على غير ما هو به؛ فأَما هذه الأَفعال، فلا تتم[٤] بالسحر والشعبذة[٥].

٨٥ (١) «والمشعبذ» او «والمشعيذ»؟ قد تكون احدى نقطتي «الياء» (؟) للغين من الكلمة «الغرب» الواقعة في السطر التالي؟ (٢) ت: يتم. (٣) ت: يلببس. (٤) ت: يتم. (٥) ت: والشعيده.

فصل

٨٦ قالوا : والذي يتم بالسحر والشعبذة[١] إنما هو إيهام الناس أن أمثلة الحيات تسعى وتتصرف تصرف الحية بزئبق يطرح فيها وأشياء تمدها من الإبريسم الدقيق وحيل يحتالون بها ويوهمون[٢] أن ما يراه الناس حية تسعى. ويجوز أن يخدروا بعض الحيوان بالأدوية التي تقطع عن[٣] التصرف والحركات مُدة من الزمان، ثم يُداوونه بدواء ثان[٤] يقابل ذلك الدواء الأول فيزول عن الحيوان العارض ويعود إلى حركته وتصرفه فيظن مشاهده في الحالين أنه قد مات وحيي. فإذا أراد الإنسان [أن] يمتحن كذبهم، وجب أن يدفع إليهم رمة بالية وعظاماً نخرة وميتاً من الحيوان قد عُرف موته ومضت عليه مدة وتغيرت أحواله، ويقول لهم : «أحيوا هذا». فإنه لا بد أن يظهر منهم[٥] تعذر ذلك عليهم[٦] وامتناعه منهم.

٨٧ وهذا هو الذي فعل أمثاله سحرة فرعون. وكذلك (٣١ و) جنس ما فعله ابن هلال والحلاج والجنابي والقرمطي* و[١]أمثال هؤلاء[٢] من الممخرقين من إخراج حمل حيًّا من تنور يتأجج، وسمك من بيتٍ، وتزايُد أجسامهم عند

٨٦ (١) ت : والشعيده ؛ ولعل النقطتين للكلمة «تصرف» في السطر التالي ؟ (٢) ت : وهمون ؛ و«يو» مدرجة فوقها . (٣) «عن» في الهامش . (٤) ت : ثاني . (٥) «منهم» في الهامش؛ وهي زائدة ؟ (٦) ت : + بعد ذلك؛ والكلمتان مشطوبتان .

٨٧ (١) ت : يكرر الواو ؛ والاولى في اخر السطر . (٢) ت : هاولي .

من نظر ذلك منهم إذا جلسوا في البيت الذي يسمونه «بيت العظمة». وهذه حيل معروفة، لأنهم يعملون تنورًا بلولب ويجعلون تحت حفيرة حملًا حيًّا[٣]، ثم يخرج من تلك الحفيرة بحيلة إذا حرك من موضع آخر ظهر إلى التنور. ويعِدّون في بيوت في دورهم حياضاً تحت الأرض وبركاً فيها سمك بأبواب مطبقة على تلك[٤] الحياض، والطوابيق مُهندمة عليها كعرش البيت، ويأمرون من قد وافقوه على إخراج السمك منها أن يدخل فيخرج السمك فيظن مُشاهد ذلك أنه سمك مخلوق في ذلك الوقت.

٨٨ وسبيل من يريد أن يعلم احتيالهم في ذلك أن يقول لهم: «أخرجوه من هذا البيت الآخر، أو من تحت الدرجة، أو من هذا الحُب[١] الذي فيه ماء وهو موضع حياة السمك». فإنهم لا يلبثون أو[٢] يظهر تعذُّر ذلك عليهم وكذبهم فيما يدعونه. وكذلك إذا اغترفوا من النهر والحُب ماء يوجد فيه الشديد من ريح المسك وأنواع الطيب وطعم الماورد (٣١ ظ) وريحه. فإنما[٣] وجه احتيالهم في ذلك أنهم يُعدون كوزًا قد شُرّب الماورد بنوع من الطيب وهو جديد واتسع بشربته،

(٣) ت: حمل حي؛ وقد نقرأ: «ويجعلون تحته حفيرة فيها حمل حي»؟ (٤) «ذلك» مصححة الى «تلك»؟

٨٨ (١) «الحب» بمعنى الجرة الكبيرة؛ او «الجب» بمعنى البئر؟ (٢) «ان» مصححة الى «او»؟ (٣) الألف الثانية مصححة من هاء.

وتوافقوا من طلب منهم الماورد في النهر فيغترف بذلك الكوز فيؤدي الطعم والرائحة .

٨٩ وأما «بيت العظمة»* ، فإن الحلاج – على ما ذكر – يعد[١] بالبصرة بيتاً عظيماً ويجعل في زواياه وحيطانه أرادبا للريح[٢] ويجعل تحته سرداباً ومواضع تخرج منها الريح إلى البيت ويجلس على شيء عال[٣] ويلبس قميصاً من حرير أو ما يجري مجراه من الثياب الخفاف ويظاهر بينهما[٤] ويدخل الناس عليه . ثم يأمر بفتح تلك المواضع وتفتح الريح فيها بآلات مغمولة فتدخل[٥] الريح تحت ثوبه قليلًا قليلًا والقميص يربو[٦] وينتشر حتى يملأ البيت على ما ذكر . فيقال هـذه عظمته ، فيُسمونه[٧] «بيت العظمة» لذلك . والحيل في جميع هذا معروفة لمن طلبها غير خافية ولا مُتعذرة ، وليس[٨] هذه من معجزات الرسل بسبيل .

---

٨٩ (١) ت : يعده ؛ والهاء مشطوبة . (٢) «ارادبا (ارادب) للريح» حدس مني لعلي اخطأت فيه . اما النص ، فهو : «ادراد ِباللولح» ، ولعل «بر» دال مصححة الى راء ؟ على كل حال النص بمرأى من القارئ الكريم – راجع الصورة الثالثة . (٣) ت : عالى . (٤) اي : يلبس قيصين ؟ واذا صح هذا المعنى فلعل الافضل ان نقرأ (بعد «شيء عال») «ويلبس قيصين» ؟ (٥) ت : فيدخل (٦) ت : دربوا . (٧) «فيسمونه» مصححة من اصل غير واضح ؛ وفي الهامش «له» . (٨) ت : كذا .

[في وجود السحر]

فصل

٩٠ فأَما السحر ، فالذي نذهب إِليه أَن له حقيقة عندنا . فمنه التخييل والتمثيل بالآلات المعروفة أَن أَمثلة الحيات[١] وغيرها من الحيوان تسعى[٢] . وهذا هو الذي خبّر الله (٣٢و) سُبحانه عن سحرة فرعون فقال : «يخيل إِليه من سحرهم أَنها تسعى»[٣] . ولم يقل إِنها صارت حية على الحقيقة . «قال أَلقوا فلما أَلقوا سحروا أَعين الناس واسترهبوهم وجاؤوا[٤] بسحر عظيم»[٥] . وكل هذا إِنما هو تخييل وتمويه أَروا الناس أَن أَمثلة الحيات تسعى . فمنها ما يجري بآلةٍ لهم لطيفة ، ومنها ما يجري[٦] فيه الزئبق وغير ذلك من الآلات التي يعرفها السحرة . فأَما ما يعمله المشعبذون[٧] ، فإِنه ضرب من الحيلة والخفة لأَنهم يخبون[٨]

---

٩٠ (١) «الحيار» (؟) مصححة الى «الحيات» . (٢) ت : تسعا. (٣) طه ٢٠ : ٦٦/٦٩ (٤) ت : جاوا ؛ وفوق الالف والواو علامة او علامتان ، فتكون القراءة «جآوٴا» ؟ (٥) الاعراف ٧ : ١١٦/١١٣ . (٦) ت : بحزي (؟) . (٧) ت : المشعدون . (٨) ت : كذا ؛ ولعلها «يجبون» بمعنى «يقطعون» ؟

حية ويخرجون أُخرى من جوفها ويدكون[٩] ذلك فيجنون[١٠] الخُرقة[١١] بخفة ودُربة ويطلقون الحية. وكذلك ربما خاتلوا[١٢] فأَخفوا العقور[١٣] الميت والمذبوح وأَطلقوا الحي وأَوهموا أَن الميت هو الذي صار حيًّا – في أَمثال ذلك مما يعملونه، ووجوه الحيل فيه معروفة. فما ذكرنا أَولًا ضرب من السحر، وهذا ضرب من النارنجات والشعبذ[١٤].

٩١ والضرب الآخر من السحر هو الذي ورد من القرآن وتواترت به الآثار والذي يُقتل عامله عند مالك[١]، رحمه الله، وأَصحابه ولا يُستتاب. وقد قال: «إِذا عمل الساحر السحر بنفسه الذي ذكره الله عز وجل قُتل»* . يعني بذلك أَنه إِذا تولى عمل السحر[٢] بنفسه قُتل. فأَما إِذا سُحر له بأَجرة وعوض لم (٣٢ ظ) يقتله[٣]. وقال في ساحر أَهل الكتاب: إِنه لا يقتل إِلا ان يضر بسحره المسلمين فيكون بذلك ناقضاً للعهد فيقتل. وأَقام ساحر المسلمين مقام المُرتد الذي يجبقتله بالردة، وليس ذلك سبيل ساحر أَهل الكتاب. وإِنما لا تقبل توبته وتوبة كل مُستسر بالكفر اذا ظهر عليه

(٩) «يدكون» او «يذكون» ؟ (١٠) ت : «فسحون» او «فسحون» ؟ (فَيُجنُّون ؟) .
(١١) ت : الُحرقه . هذه الجملة غامضة، على ان معناها العام واضح . راجع النص في الصورة الثالثة . (١٢) ت: خايلوا ؛ وفوق الياء خط او نقطتان ؟ راجع الصورة الثالثة. (١٣) ت: كذا ؛ و بدون علامة الراء . (١٤) ت : والشعيذ .

٩١ (١) ت : ملك . (٢) «السحر» في الهامش ؛ في النص «ذلك» ، وهي مشطوبة. (٣) «بسله» (؟) مصححة الى «يقتله» .

وقامت عليه البينة لأَجل أَنه لا سبيل إلى العلم بتوبته. وإنما يقول عند قيام البينة عليه ما كان يقوله من قبل فرارًا من السيف. وكذلك سبيل الزنديق لأَنه لا ينتقل من ظاهر إلى ظاهر؛ والمرتد ينتقل من دين[٤] ظاهر إلى آخر ظاهر. فإذا رجع إلى الإسلام رجع إلى[٥] ظاهر[٦] فقبلت[٧] توبته. وكان الشافعي، رحمه الله، يقول: «اقتل الساحر إذا قال: قد قتلت بسحري»*. وهذه مسئلة مشهورة[٨] بين علماء المسلمين.

٩٢ فكيف يمكن أَن يُقال: إن السحر باطل لا حقيقة له — والله عز وجل يقول في نص كتابه: «واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما انزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أَحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون (٣٣ و) منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أَحد إلا بإذن الله»[١]. فهذا نص منه تعالى على أَن السحر صحيح وأَنه ضار للمسحور، وإن لم يضر إلا بإذن الله. ولم يرد بالإذن هاهنا الأَمر بذلك

(٤) ت: + الى؛ وهي مشطوبة. (٥) «الى» في الهامش. (٦) ت: + فلا (؟) تُقبل؛ والكلمتان مشطوبتان. (٧) «وقبلـ(ـت)» في الهامش؛ ولعل الحرف الاول باء؟
(٨) التاء المربوطة مدرجة.

٩٢ (١) البقرة ٢: ١٠٢/ ٩٦.

والإطلاق له ، لأَن فعله محظور[٢] بإجماع المسلمين؛ وإنما أَراد بقوله تعالى «بإذن الله» بحكمه وقضائه وما يفعله هو جل ذكره عند كلام الساحر وبخوره وكفره بما يتعلمه ويقوله .

٩٣ وقد اختلف في معنى قوله تعالى «وما انزل على الملكين»[١] ، وفي القراءة[٢] أيضاً . فقرئ «على الملِكين»* . من قرأَ بهذا قال : كانا ملكين من المُلك والتامُر . ومن قرأَ «ملَكين» جعله بمعنى الرسالة والالوكة . إلا أَن هذا ليس باختلاف في أَن[٣] السحر صحيح ثابت وإنما هو اختلاف فيمن الساحر : ملك أَو بشر . فكأَن[٤] قوماً نزهوا الملائكة عن ذلك . وزعم خلق من الناس أَنهما ملَكان[٥] من الملائكة كانا يعلمان الناس السحر ببابل ويحذرانهم[٦] من عمله وينهيانهم عن فعله . قالوا : وهذا نص قوله تعالى : «وما يعلمان من أَحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر»[٧] ، فهذا إخبار منه بنهيهما عن الكفر وعمل السحر . وهذا عندنا ليس ببعيد .

فصل

٩٤ فإن قيل : فما وجه إنزال (٣٣ ظ) الملكين بذلك

(٢) ت : محضور ؛ وتحت الضاد علامة الصاد ، وهي مشطوبة .

٩٣ (١) البقرة ٢ : ٩٦/١٠٢ . (٢) ت : المراه . (٣) «ان» في الهامش ، واعلاها مقطوع . (٤) الهمزة موجودة ؛ راجع العدد ١ ، تعليق (٢) . (٥) ت : ملآكين . (٦) ت : يحوراهم ؛ وبدون علامة الراء ، ونقطة تحت الحاء ؟ فقد نقرأ «يجوزانهم» ؟ (٧) البقرة ٢ : ٩٦/١٠٢ .

وتعليمهما الناس إياه والنهي لهم عنه؟ قيل لهم: إنما يكون من حكم الله تعالى لوجهين. أحدهما تغليظاً لمحنة المكلف الذي يعلم السحر ولا يعمله ويحذر[1] من إثمه مع دعاء نفسه إليه وإيثارها له. وربما كان الامتناع من فعل ذلك مع العلم أشق على النفس وأعظم ثواباً من الامتناع من كثير من ملاذ الدنيا التي[2] تدعو[3] النفس إلى فعلها مع الحظر لها والمنع منها. فيكون هذا تغليظاً في المحنة وطريقاً[4] إلى تضاعُف ثواب[5] المُمتنع منه مع الشهوة لفعله والقدرة على العاجل به وأَخذ الأَعواض عليه[6] واستهواء[7] من لعلهُ يُعظّمه بفعله، فمنع النفس من هذا طاعة عظيمة. فمن علّمه الله تعالى ذلك مع العلم بهذا من حاله، فقد شدد محنته وغلّظ تكليفه وقصد بذلك إلى نفعه وعظيم مثوبته.

٩٥ [1][و] من علّمه ذلك وسهّله[1] له وهو يعلم أَنه يسحر الناس ويجتذب به عاجل المنافع ويفسد به كثيرًا من الخلق، فقد أَضله بهذا الضرب وعرّضه[2] للهلاك. وهذا الأَصل عندنا في[3] التكليف في جواز نفع الله تعالى

---

٩٤ (١) ت: يحور؛ وبدون علامة الراء، ونقطة (؟) تحت الحاء؛ فقد نقرأ «يجوز»؟
(٢) ت: الذي. (٣) ت: تدعوا. (٤) ت: وطريق. (٥) ت: ثوات.
(٦) ت: + واخذوا؛ وهي مشطوبة. (٧) ت: واشتهوا.

٩٥ (١)–(١) ت: من عمله بذلك وسهله. (٢) وفوق العين ضمة (؟)؛ وعلامة الراء غير موجودة. (٣) «في» في الهامش؛ و«للتكليف» مصححة الى «التكليف».

لبعض خلقه والإضرار (٣٤ و) لبعضهم أصل صحيح قد بيّناه وأَوضحنا الكلام فيه وتقصاه شيوخنا ـ رحمة الله عليهم! ـ في كتب التعديل والتجوير في أُصول الديانات* ، وكشفنا عن فساد جميع ما يتعلق به القدرية في إحالة فعل ذلك من القديم تعالى وإرادته له بما يُستغنى به عن رده. وإذا كان ذلك كذلك، لم يمتنع إنزال ملكين بتعليم للوجهين اللذين ذكرناهما.

٩٦ وإن كانا ملِكين من المُلك، فذلك فيهما أَجوز. وقوله سبحانه «فلا تكفر»[1] إنما يريد به ـ والله أَعلم! ـ فلا تعمل به وتقتل بعد حفظك له. وكان الكفر إنما يحصل من الساحر عند عمله السحر وقتله به، لا بنفس تعلُمه له. ولو كان نفس العلم بالسحر كفرًا، لما علمه الملكان ولا أَذن الله عز وجل لهما ـ إن كانا ملكين ـ بتعليمه الناس، لأَنه بإجماع لا يأذن في فعل الكفر وتعلمه وعمله. وقد يعلم الكفر ذاتُه الجحد لله والتكذيب له من لا يكون فاعلًا للكفر به والجحد له.

٩٧ ولو لم يكن في إثبات السحر إلا هذه الآية، لكفى هذا. مع أَن الآثار قد توافت بأَن النبي، صلى الله عليه وسلم، سُحر، وأَن يهوديًّا يُقال له لبيد بن الأَعصم

٩٦ (١) البقرة ٢:١٠٢/٩٦.

سحره* ، وأَمر، عليه السلام ، بإِخراج سحره، وأَن[1] يهودية يُقال لها زينب سحرته* وأخرج سحرها . ولم يُرو (٣٤ ظ) أَنه ، عليه السلام ، قتلهُما . وروى الناس من جهات مختلفة أَن حفصة زوج النبي ، صلى الله عليه ، كانت لها جارية سحرتها فأَمرت[2] عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها . فرفع ذلك إلى عُمر ، رضي الله عنه ، فأَنكر ذلك من فعلها . فقال الناس : تراه أَنكر ذلك لأَنها فعلته من دون السلطان ، لا لإِنكار قتل الجارية بالسحر* .

٩٨ وروي أَيضاً من جهات أَن ساحرًا حضر عند[1] الوليد بن عُقبة* فكان يدخل في جوف بقرة[2] ثم يخرج من جوفها ، ويفعل ذلك مرة بعد مرة ؛ وأَن رجلًا يعرف بجندب* ذكره رسول الله ، صلى الله عليه ، وذكر معه زيدًا فقال : «أَما جندب ، فيضرب ضربة[3] يبعث بها أُمه وجده[3] ؛ وأَما زيد ، فيسبقه بعض أَعضائه إلى الجنة » ــ أَو كلام[4] نحو هذا . فذُكر أَن زيدًا هو زيد بن صوحان العبدي* هو الذي قطعت يده يوم اليرموك وقُتل بالبصرة يوم الجمل ؛ وأَن جُندب

---

٩٧ (١) ت : يكرر «وان» ؛ والاولى مشطوبة . (٢) التاء مدرجة فوق الراء .

٩٨ (١) ت : عبد الرحمن بن عقبه ؛ و«عبد »مصححة الى «عند» ، و«الرحمن بن عقبه» مشطوبة ؛ وفي الهامش «الوليد بن عقيه» ، واحدى نقتطي الياء مشطوبة . (٢) «بعره» مصححة الى «بقره» . (٣)–(٣) في الهامش ، مع «وحده» وهي مشطوبة ؛ وفي النص « واحده » ، والالف مشطوبة . (٤) ت : كذا ؛ ولعل « كلاماً» افضل .

هو الذي ضرب الساحر. فإنه ذكر في الحديث[٥] أنه التحف بسيفه[٦] ووافى[٧] فلما دخل الساحر في جوف البقرة ضربها ضربة قدها فلم يظهر الساحر. فقال الناس: «حروزى»[٨] أي: نرى القتل. والآثار في هذا كثيرة.

٩٩ وروى الناس في هذه القصة أن النبي، صلى الله عليه، حالت عقيرته[١] ذات ليلة فجعل يرتجز ويقول: «جندب (٣٥و) جندب وما جُندب والأَقطع الحيّر الحيرنا[٢][٣]». فلما أَصبح الناس قيل: يرسول الله ما سمعنا مُرتجزًا أَحسن منك الليلة. فمن جندب؟ ومن الأَقطع؟ قال: «أَما جندب فرجل من أُمتي يُضرب[٢] ضربة يُبعث منها أُمه وجده، وأَما زيد، فرجل تُقطع يده فتسبقه إلى الجنة». قال الناس فرأَوا[٤] أَن جُندب هو الذي ضرب الساحر بحضرة الوليد بن عقبة، وأَن زيدًا هو زيد بن صوحان المقطوعة يده باليرموك — والآثار في هذا كثيرة.

١٠٠ فلا سبيل مع ما وصفناه إلى إنكار السحر وإبطاله مع شهادة القرآن والأَخبار به واختلاف العلماء في

(٥) «لديث» غير واضحة لوجود لطخة في الصفحة. (٦) ولعلها «سيفه». (٧) ت: ووافي فاما؛ و«في» و«ما» مشطوبتان. (٨) ت: حروزي (؟)؛ ولم اجد معنى لهذه الكلمة.

٩٩ (١) ت: حالب (؟) عمره؛ «حالت» أو «جالت»؟ (٢) ت: الحيّر الحيرنا؛ الخير الخيرتا؟ لم اجد هذه العبارة في الاحاديث. (٣) والضمة موجودة. (٤) ت: فراو.

حُكم الساحر : إِذا كان على ملة الإِسلام أَو كان [1]كتابيًّا ، (٣٦و)[2] وإِذا عمله بنفسه أَو عُمل له ، أَو إِذا قتل به أَو لم يقتل . وإِذا كان ذلك كذلك ، ثبت القول بوجود السحر وصحته . ووجب بعد ذلك النظر فيما هو السحر الذي يفعله [الساحر] وفيما يكون عنده من تلفٍ وسقم وتغيُّر حال المسحور وغير ذلك مما يذكر من طيران الساحر وصعوده إِلى خيط وركوبه قصبة وما يجري مجرى ذلك .

١٠١ وقد ذُكر[1] أَن سالم بن عبد الله بن عُمر* وقف على نفر فيهم[2] رجل يقطع الخيط ثم يجمع بين طرفيه ويرسله صحيحاً . فقال : «لو وجدت مُعيناً لصلبته» — وما هذا نحوه من الكلام . ونحن بعد هذه الجُملة نذكر ما يجوز أَن يتعلق بقُدرة الساحر وبفعله في نفسه غير متعد[3] عن محل قُدرته ، وما يفعله الله تعالى عند سحره ، وهل للأَفعال الموجودة في نفسه تأثير في إِيجاب[4] وجود قتل غيره أَو سقمه وتغير أَحواله . وروي أَيضاً أَن قيس بن سعد* كان يمضي للبرا[5] فأُتي بساحر فقتله . وروى الناس أَيضاً

---

١٠٠ (١) «كان» مدرجة فوق السطر . (٢) انتبه للاختلاط في ترتيب الاوراق؛ وفي اول ٣٦ و «وفي عدوطم» ، وهي مشطوبة . راجع آخر ١٢ ظ (العدد ٣٣ ، تعليق (٦)) .

١٠١ (١) الضمة فوق الكاف. (٢) «منهم» مصححة الى «فيهم» . (٣) ت : متعذر ؛ والراء مشطوبة . (٤) «يوجب» مصححة الى «في ايجا» ، والالف والباء مضافتان .
(٥) ت : كذا ؛ ولعلها «للبراء» ، جمع «برأة» — اي : ما يبنيه الصائد ليستتر فيه عن الصيد .

أن صاحباً لعمر بن عبد العزيز وجد ساحرة اعترفت بالسحر وظهر عليها فغرّقها في الماء إلى أن تلفت. فأُنهي ذلك إلى عمر فكتب إليه: «إنا لم نؤمر بتغريقهن، (٣٦ ظ) ولكن إذا سحرت فاقتلها» *. والأَخبار في ذلك كثيرة وتتبُعها يطول وفيما قدمناه منها كفاية.

١٠٢ ولو لم يكن فيه إلا ما ذكرناه من نص القرآن في قوله تعالى «واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان» الآية[١]، وما وصفناه من اختلاف الفقهاء والأَئمة في وجوب قتله ــ وإذا كان مُسلماً أَو ذميًّا، وإذا عمله بنفسه أَو عمل له، واحتجاج من احتج بأَنه لا يُقتل إذا كان ذميًّا لأَن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يقتل اليهوديين اللذين سحراه، وكان ابن[٢] شهاب* فيما روي عنه يرى[٣] قتل الساحر من المسلمين ويأمر بذلك ولا يرى قتله إذا كان ذميًّا ــ [لكفى هذا][٤]. وهذه جملة مُقنعة في ثبوت السحر وصحته وأَن له حقيقة.

١٠٣ ونحن الآن نذكر ما السحر في الجُملة، وما الذي يعمله الساحر، وهل هو من جنس مقدورات العباد

---

١٠٢ (١) البقرة ٢: ١٠٢/٩٦. (٢) ت: ِبن؛ وهي في اول السطر.
(٣) «به» (؟) مصححة الى «يرى». (٤) اي: لكفى هذا دلالة على صحة السحر وحقيقته.

أَم مما لا يدخل تحت قُدرهم، وهل يفعله الساحر في نفسه أَو مُتعدياً[1] عن محل قُدرته. ونبين ذلك بجملة توضح الجواز إن شاءَ الله.

١٠٣ (١) ت : مُتعدي .

[ما يوجد عند سحر الساحر هو من فعل الله]

فصل

١٠٤ قد بينا[١] في التمهيد وشرح اللُمع* وغيرهما[٢] من الكتب استحالة كون المحدِث فاعلاً[٣] في غير محل قدرته وأَوضحنا الأَدلة على ذلك فلا حاجة بنا إلى رده هاهنا[٤]. وذكرنا (٣٧ و) كل شُبه المخالفين في صحة التولد واعترضناها بما يزيل[٥] الشك والريب. وإذا ثبت ذلك، علم في الجملة أَن الذي يفعله الساحر إنما هي مقدورات له توجد[٦] في نفسه ومحل قدرته من كلام يحفظه وأَكوان يفعلها في جوارحه وأَعراض لا تتعداه يفعل الله جل ذكره عند نُطق الساحر بما يحفظه[٧] السقم في الصحيح والبغض والمقت لمن كان يهواه والحُب والميل إلى من كان يبغضه ويوجد[٨] فيه أَكوان وتصرف في الجو على

١٠٤ (١) ت : بننا . (٢) ت : وغيرها . (٣) ت : فاعل؛ ويعني المحدِث المخلوق . او لعل كسرة «المحدِث» غلط والمقصود «المحدَث» ؟ (٤) «هنا» مدرجة فوق السطر. (٥) «يزيل» مصححة من اصل غير واضح ؟ (٦) «توجد» في الهامش . (٧) ت : يحفطه؛ ولعل المقصود «تحفظه» ؟ (٨) ت : ويوجد ؛ واذا كان المقصود «ويوجد [الله]» فعلينا ان نقرأ «فيه اكواناً وتصرفاً» . وتجوز «يُوَجد» او «تُوَجد» .

غير عمد إلا أَنه بضرب من الآلة ـ نحو الصعود على خشبة يتمسك بها أَو خيط يمده فيصعد عليه . وربما فعل الله تعالى قتل المسحور وموته عند ما يتكلم به الساحر أَو[٩] ما يعقده من خيط أَو مما يسحر به مما يضعه في لطفه وما جرى مجرى ذلك من أَفعاله .

١٠٥ وقد قام واضح الدليل على أَن المحدث ـ [١]ملكاً [كان] أَو بشرًا ، ساحرًا[١] كان أَو غير ساحر أَو شيطاناً[٢] ـ فإِنه لا يصح أَن يفعل في غيره شيئاً ولا يمكن أَن توجد[٣] أَفعاله إِلا في محل قُدرته غير متعدية[٤] عنه . وإِذا كان ذلك[٥] كذلك ، بطل توهم من ظن أَن الساحر يعمل عملاً في المسحور ؛ بل جميع ما يوجد (٣٧ ظ) بالمسحور ـ من حُب أَو بُغض وصحة وسقم مؤد[٦] إِلى التلف أَو غير مؤد[٧] إِليه وعجز عن الوطء[٨] إِلى غير ذلك ـ فإِنه بأَسره من فعل الله عز وجل يفعله بجري العادة عند ما يفعله الساحر في نفسه من الضروب التي ذكرناها . وهذا غير ممتنع . وقد بَيّن الله سبحانه هذا فقال : «فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين

(٩) الالف في اخر السطر ، والواو في اول السطر التالي ؛ وهما مدرجتان (بيد اخرى؟) .

١٠٥ (١)–(١) ت : ملك او بشر ساحر . (٢) ت : سطان . (٣) الدال مصححة من باء . (٤) «متعذر» مصححة الى «متعدية» . (٥) «ذلك» في الهامش .

(٦) ت : مودى . (٧) ت : مودي . (٨) ت : الوطى .

به من أَحد إلا بإِذن الله»[٩]. يقول الله سبحانه ــ وهو أَعلم ! ــ إنما[١٠] يوجد عند سحرهم إنما هو من فعله وإن أَقوالهم وأَفعالهم الموجودة في أَنفسهم غير مؤثِرة في المسحور.

١٠٦ ولا يمكن أَن يكون المراد بقوله «إلا بإِذن الله»[١] غير ما[٢] ذكرناه. لأَنه لا يصح أَن يكون الإِذن هاهنا هو الأَمر لهم بفعل السحر والأَمر لغيرهم من الخلق بأَن يفعلوا شيئاً في المسحور، لأَنه مُحال فعل المحدث في غيره ومحال أَيضاً تركه منه ــ والمامور إنما يؤمر بما يصح فعله أَو تركه. وكذلك لم يجز الأَمر للمحدث في أَن يفعل الأَجسام والأَسماع[٣] والأَبصار فان[٤] فعل القديم والباقي[٥] من الموجودات، إذ كان ذلك أَجمع مما لا يصح فعله له ولا تركه. لأَن الترك إنما يجوز على ما[٦] (٣٨ و) يجوز عليه الفعل، إذا كان الفعل ذا ضد من الأَضداد. وإذا كان ذلك كذلك، بان أَن المراد بقوله سبحانه «إلا بإِذن الله» [هو] : إلا بحُكمه وقضائه وفعله في المسحور عند السحر له ما يستقر به. وهذه جُملة مُقنعة في قدر ما يصح أَن يفعله الساحر فيما لا يمكن دخوله تحت قُدرته.

---

(٩) البقرة ٢ : ٩٦/١٠٢ . (١٠) ت : كذا ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «ان ما» .

١٠٦ (١) البقرة ٢ : ٩٦/١٠٢ . (٢) ت : يكرر «ما» . (٣) «الاسّماع» مصححة الى «الاسماع» ؟ (٤) ت : كذا ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «وان يفعل» ، اي : ان يفعل الفاعل المحدَثُ القديمَ والباقي من الموجودات. (٥) ولعلها «والنافي» ؛ لكن النقطة الوحيدة الموجودة هي تحت الالف الثانية ــ ولعلها ليست بنقطة حقيقية ؟ (٦) ت : يكرر «ما» في اول ٣٨ و .

فصل

١٠٧ واعلموا ــ وفقكم الله ! ــ أنه قد اتفق على أنه ليس في السحر ما يمكن أن يحيي الميت ويقلب الجماد حيواناً[١] وما يكون عنده إبراء الأكمه والأبرص وما ترتفع عنده الجبال الراسيات وتطلع عنده الشمس من مغربها وينشق القمر ويسبح الحصى[٢] ويتكلم الذيب إلى أمثال هذا من آيات الرسل، عليهم السلام[٣]. فهذا ما يجب استثناؤه والعلم بأنه ليس مما يفعل ويكون عند[٤] سحر[٥] ساحر. فأما الصعود على خيط والطيران في الجو والتصرف فيه بضرب من الآلة وما جرى مجرى ذلك، فإنه لا يمتنع أن يكون مما يفعله الله سبحانه عند السحر، كما يفعل موت المسحور وحُبه وبغضه وسقمه[٦] عند السحر. ويجب في الجُملة أن لا نستثني في السحر شيئاً لا يفعل عنده إلا ما ورد الإجماع والتوقيف (٣٨ ظ) على أنه لا يكون بضرب من السحر وما يفعل عنده نحو ما ذكرناه ونحو فلق البحر وإخراج اليد بيضاء والآيات التسع[٧]* وإخراج ناقة من صخرة وأمثال هذا مما قد أجمعت الأمة ووقفت على أنه لا يكون عند سحر ساحر.

---

١٠٧ (١) ت : حيوان . (٢) ت : الحصا . (٣) هنا «السلام» ؛ راجع العدد ١ ، تعليق (١) . (٤) ت : عنده . (٥) وفوق الراء دائرة صغيرة تشبه الهاء ؛ والمقصود علامة الراء ؟ (٦) ت : + و ؛ وهي مشطوبة . (٧) ت : التسعه .

١٠٨ وقد ذكرنا من قبل قول من قال إن السحر ليس بشيء أكثر من التخييل(١) والإيهام لكون الشيء على غير ما هو به بضرب من الخفة والشعبذة(٢) والتمويه، وأنهم قالوا: بهذا ورد القرآن في قوله سبحانه «يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى»(٣)، يريد ــ وهو أعلم! ــ أنها يخيل إلى الناظر إليها أنها تتصرف تصرف الحيوان، وليس الأمر كذلك؛ وإنما تتحرك بالآلة الخفية التي تجريها وبالزئبق الذي يجري في أجوافها، والحيل منها على آلة وحد يعرفه العامل له. فإن لم يكن السحر إلا هذا فهو دون ما قلناه وتجويزه أقرب. غير أن هذا القول مُناف(٤) لما ورد به القرآن في قوله تعالى «فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه»(٥)، وما ذكر في الآثار في سحر النبي، صلى الله عليه، وغيره مما عليه الفقهاء من وجوب قتله أو لا. ولا وجه(٦) لهذا الذي قالوه، وإن كان ما ذكروه ضرباً(٧) من السحر. فليس في الآية التي احتجوا بها دلالة (٣٩ و) على أنه لا سحر إلا ما ذكره الله سبحانه في قوله «يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى»(٨)، بل هذا سحر أيضاً وضروب ما ذكرناه سحر أيضاً.

١٠٨ (١) ت: التحيل. (٢) ت: والشعيذه (؟). (٣) طه ٢٠: ٦٦/٦٩.
(٤) ت: مُنافي. (٥) البقرة ٢: ١٠٢/٩٦. (٦) الواو مدرجة فوق السطر؛ ولعل الأصل كان «لانه». (٧) ت: ضرب. (٨) طه ٢٠: ٦٦/٦٩.

[1] ذكر القول في الفصل بين المعجز والسحر

فصل

١٠٩ فإن قال قائل: فإذا أجزتم أن يكون من عمل السحر ما يفعل الله سبحانه عنده سقم الصحيح وموته، ويفعل أيضاً عنده بُغض المُحب وحُب المبغض وبغض الوطء[1] والرد إليه من السعر[2] وضيق الصدر والعجز عن الوطء[3] بالربط والشد الذي يعمله السحرة، والصعود في جهة العلو على خيط أو بعض الآلة، فما الفصل بين هذا وبين معجزات الرسل؟ وكيف تنفصل مع ذلك المعجزات من السحر ويمكن الفرق بين النبي والساحر؟ أوليس لو قال نبي مبعوث: «أنا أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج[4]، وإنني أفعل فعلاً أفرق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي، وأسقم هذا الصحيح فيسقم ويموت عند فعلي»، كان يكون

(العنوان) (١) ت: + فصل؛ ووضعت «فصل» بعد هذا العنوان الذي يعالج المؤلف موضوعه في أكثر من فصل واحد.

١٠٩ (١) ت: الوطى. (٢) ت: السعر (بدون علامة الراء)؛ الشُعُر؟ الشَّعَر؟ او كلمة اخرى؟ (٣) ت: الوطي. (٤) ت: اخرخ؛ وهي في الهامش.

ذلك لو ظهر على يده أَية[٥] له ودليلاً على صدقه؟ فما الفصل إذًا على هذا بين (٣٩ ظ) السحر والمعجز ؟

١١٠ يقال له : جواب هذا قريب . وذلك أَننا قد بيّنا[١] في صدر هذا الكتاب أَن من حق المعجز أَن لا يكون معجزًا حتى يكون واقعاً من فعل الله سبحانه وتعالى على حَدّ خرق عادة البشر مع تحدي الرسول ، عليه السلام ، بالإِتيان[٢] بمثله وتقريع[٣] مخالفه بتعذر مثله عليه . فمتى وجد الشيء الذي ينفرد الله سبحانه بالقُدرة عليه على حَدّ العادة على غير تحدي نبي به واحتجاج لنبوته بظهور[٤] ، لم يكن معجزًا . وقد أَوضحنا هذا فيما سلف . فإِذا كان ذلك كذلك ، خرج السحر عن أَن يكون معجزًا مشبهاً لآيات الرسل — وإِن كان ما يظهر عند فعل الساحر من جنس بعض معجزات الرسل وما يفعله الله تعالى عند تحديهم به .

١١١ غير أَن الساحر إِذا احتج بالسحر وادعى[١] به النبوة ، أَبطله الله تعالى عليه بوجهين : أَحدهما أَنه إِذا علم ذلك في حال الساحر وأَنه سيدعي به النبوة ، أَنساه

(٥) ت : انه .

١١٠ (١) ت : بيّنا . (٢) ت : بالاتيان. (٣) ت : وتقرمع ؛ وفي الهامش بخط صغير «يع» . (٤) ولعل «بظهوره» أفضل .

١١١ (١) ت : ادعا .

عمل السحر جُملة أَو لم يفعل سُبحانه عند قوله وما يفعله في نفسه من الأَفعال شيئاً في المسحور من موت أَو سقم أَو بغض ولم[٢] يخلق فيه (٤٠ و) الصعود إِلى جهة السماء والقدرة على الدخول في بقرة. فإِذا منعه هذه الأَسباب بطل سحره وبان الفرق بين[٣] النبي، صلى الله عليه، وبينه. وكذلك إن علم سبحانه أَن ساحرًا يدعي بعض[٤] ذلك بعد موت النبي وانقراض[٥] عصره، منعه ذلك كما يمنعه منه إِذا كان مُعادياً للرسول وقاصدًا إِلى مُعارضته؛ والرسول، عليه السلام، إِذا احتج بذلك فعل لا محالة عند احتجاجه لما يريده الله سبحانه من الدلالة على صدقه وكشف قناعه. فبان الفرق بين الأَمرين من هذا الوجه.

١١٢ .والوجه الآخر أَن أَبواب السحر معلومة عند السحرة وعند أَهل بابل وهي أُمور معروفة. فإِذا تحدى[١] ساحر من السحرة بشيء يفعل عند سحره ويقع من مقدورات الله عز وجل من جنس بعض آيات الرسل وتحدى[٢] به، لم يلبث أَو ينجُد خلق من السحرة يفعلون مثل فعله ويعارضونه بأَدق وأَبلغ مما أَورده فينتقض بذلك ما ادعاه ويبطل. والرسول، عليه السلام، إِذا ظهر عليه مثل ذلك وادعاه

---

(٢) الواو مدرجة فوق السطر؛ و«لم» مصححة؟ و«ولم» مكررة في الهامش. (٣) ت: + انه؛ وهي مشطوبة. (٤) ت: + سحره؛ وهي مشطوبة. (٥) ت: وانقرض.

١١٢ (١) ت: تحدا. (٢) ت: وتحدا؛ واسقاط «وتحدى به» افضل؟

آية[٣] له ، قال لهم : «هذا[٤] آيتي وحجتي ، ودليل ذلك أنكم لا تقدرون على مثله ولا يفعله الله سبحانه في وقتي هذا ومع (٤٠ ظ) تحديّ ومطالبتي بمثله عند سحر ساحر وفعل[٥] كاهن ، وقد كان مثل هذا يظهر من سحرتكم وكهانكم . وآيتي أنه لا يظهر اليوم على يد أَحد من الخلق ، وإن دق[٦] سحره وعظم في النهاية علمه » . فإذا ظهر ذلك عليه وامتنع ظهور مثله على يد ساحر أَو كاهن ، مع أَنه قد كان يظهر ذلك من قبل ، صار ذلك خرقاً[٧] لعادة البشر وعادة الكهنة والسحرة خاصة .

١١٣ ولم يبعد أَن يُقال : إن هذه الآية أَعظم من غيرها وإن لها فضل مزيّة لأَنهم يقولون : «قد كان السحرة والكهنة يأتون بمثل هذا ويخبرون بالأَخبار وهذا معروف فيهم ومُعتاد وقوعه من الله سبحانه عند أَفعالهم ، وما منعوا منه إلا عند احتجاج هذا النبي ، صلى الله عليه ، به وتحديه بمثله » . فيكون ذلك خرقاً[١] لعادة البشر في الجُملة ولعادة الكهنة والسحرة خاصة . والمنع لهم عند هذا التحدي من النبي ، صلى الله عليه وسلم ، يكون من الله سبحانه بوجهين :

(٣) ت : انه . (٤) «هذا» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى ؟) . (٥) «كهن» مشطوبة ، و«فعل» مكتوبة فوقها (بيد اخرى؟) . (٦) «ن دق» بخط ثخين ، تصحيح لأصل غير واضح . (٧) ت : حرق .

١١٣ (١) ت : خرق .

أحدهما أنه ينسيهم السحر والكهانة ويذهب بحفظ ذلك وعلمه[٢] من قلوبهم. وذلك آية عظيمة وخرق للعادة، لأنه ليس العادة (٤١ و) إنساءهم ذلك وصرفهم عنه. فإذا صُرفوا عنه وخلق فيهم الجهل به ووقع منهم العلم به عند التحدي بمثله، انخرقت بذلك عادتهم وكان المنع لهم منه على هذا الوجه آية عظيمة وحجة قاهرة.

فصل

١١٤ والوجه الآخر أن يبطله الله تعالى، لا بأن ينسيهم عمل السحر ويذهب به عن قلوبهم، ولكن بأن لا يفعل سبحانه عند كلامهم وما يفعلونه في أنفسهم سقم أحد ولا موته ولا تفرقة بينه وبين زوجته ولا عزل أحد عن الوطء[١] ولا القدرة فيهم على الصعود على خيط والتصرف في الجو. فيكون هذا أيضاً آية للناس عظيمة وخرق[٢] عادة الكل مما[٣] لا يعرف السحر ولعادة السحرة[٤] خاصة الذين قد جرت عادتهم بأنهم[٥] متى تكلموا بالسحر وفعلوا ضرباً منه وجد عنده الموت والسقم والحب والبغض. وإذا لم يفعل شيء من ذلك، مع اجتهادهم في فعل السحر الذي

(٢) «علمه» مصححة من «علله» او «عمله» ؟

١١٤ (١) ت : الوطي. (٢) ت : كذا ؛ ولعل الافضل ان نقرأ «خرقاً لعادة». (٣) ولعل «ممن» افضل. (٤) التاء المربوطة (بدون نقطتيها) مكتوبة فوق الراء، ولعلها مصححة من علامة الراء. (٥) الباء في النص اشبه بميم ؛ وفي الهامش «با».

كانت العادة جارية بفعل هذه الأمور عند اليسير منه وأول بادئ[٦] من أفعالهم، صار ذلك آية عظيمة[٧] وخرقاً[٨] لعادة الكل من السحرة وغيرهم.

١١٥ وإذا كان ذلك كذلك، بان بطلان شبه من ظن أن السحر بهذا الضرب، إن صح، بطلت المعجزات واُلبست[١] بالسحر. وهذا (٤١ ظ) واضح لا إشكال فيه. ولأجل ذلك لم تلبس آيات الرسل بما يظهر من جذب الحديد بحجر المغنيطس[٢] وما يكون ويوجد عند كتب الطلسمات. وذاك أنه لو ابتدأ نبي بإظهار حجر المغنيطس[٢] وجعل جذبه للحديد وتمييز برادته من آخر التراب من وراء الحجاب، لوجب أن يكون ذلك آية له. ولو أن أحدًا أخذ هذا الحجر وخرج إلى بعض البلاد وادعاه آية له عند من لم يره ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين: أحدهما أن يوفر دواعي خلق من البشر إلى حمل أوقار من تلك الحجارة إلى ذلك البلد، فإذا ادعاه بعضهم آية [له] عارضه الكل وقالوا: «هذا حجر مشهور[٣] معروف وهذا الرجل يكذب ويمخرق».

(٦) ت: بادي. (٧) «عظيم» مصححة الى «عظيمة». (٨) ت: خارق.
١١٥ (١) الضمة بين اللام والباء. (٢)–(٢) في الهامش (بيد اخرى؟)؛ و«المغنيطس». (٣) «مشهور» في الهامش (بيد اخرى؟).

١١٦ وكذلك سبيل[1] الزناد الذي تقدح النار [به] ويعرفه العرب وغيرها ، لو ادعاه مُدع[2] آية له لم يلبث أَن ينقل الله تعالى إلى تلك البلاد من يعارضه . وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال إنها تنفي الذُباب والبق[3] والحيات وغير ذلك من الهوام . هي كتب معروفة عند أَصحاب الطلسمات ، فلو ادعى بعضها مُدع[4] لوفر الله سبحانه دواعي خلق من عباده العالمين بها على معارضة ذلك الرجل وإظهار مثل قوله .

١١٧ وكذلك لو ادعى مُدع[1] القرآن آية له عند أَهل بلد من العرب في زمن النبي ، صلى الله [عليه] (٤٢ و) أَو بعده بأَن يحفظه فيقرأه عليهم فيقول «هذا آيتي وعلي نزلت» ، لم يلبث أَن يمنعه الله تعالى من ذلك بوجهين : أَحدهما ما ذكرناه بأَن ينسيه حفظه ويذهب به عن قلبه ويصرفه عنه بالصوارف التي لا يقدر عليها سواه سبحانه . والوجه الآخر أَن ينقل إلى تلك البلدة خلقاً[2] من حفظة القرآن فيقرؤونه[3] عليهم ويخبر الكل منهم[4] بأَنه على

---

١١٦ (١) «سبيل» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى؟). (٢) ت : مُدعي.
(٣) «والبق» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى ؟). (٤) ت : مُدعي.

١١٧ (١) ت : مُدعي. (٢) ت : خلق ؛ وفضلت «خلقاً» لأني اظن «ينقل» فعلا معلوماً تقدير فاعله «الله» ؛ راجع الجملة الاولى من العدد ١١٦ . (٣) ت : فيقرونه .
(٤) اي : من الحفظة والقراء .

يد النبي ، صلى الله عليه ، ظهر ومن جهته نجز ، وتنقض شُبهته وتبطل دعواه .

فصل

١١٨ والوجه الآخر في إبطال احتجاج الساحر بسحره هو أَن لا يفعل الله سبحانه عند سحره ، وإن فعل[1] الساحر ما كان يفعله ، [شيئاً] من صحة أَو سقم [أَو] غير ذلك. فتكون[2] جملة المنع له وإبطال احتجاجه بوجهين : أَحدهما أَن ينسيه السحر جملة ويصرفه عنه ؛ والآخر أَن لا يفعل سبحانه عند سحره ما كان يفعله من قبل ، فلا يحصل في يد الساحر غير عمل السحر وقوله من غير شيء يوجد عنده من فعل الله سبحانه. وهذا بيّن في الفرق بين صحة الاحتجاج بآيات الرسل وبين الاحتجاج بالسحر وواضح في الفصل بينهما .

١١٩ إن حجر المغنيطس والطلسمات [لو] كانا آيتين لنبي من الأَنبياء أَو آيتين (٤٢ ظ) فيهم[1] فثبتت الآيات بعدهم وصار حفظة الطلسمات مُحتذين لما أَنزل[2]

---

١١٨ (١) ت : فعله . (٢) ت : فيكون .

١١٩ (١) «فيهم» في الهامش ، ولا توجد علامة تدل على موضعها في النص . واذا كان موضعها بين «الطلسمات» و«محتذين» ، فلعل الافضل ان نقرأ «او نبيين» مكان «او آيتين» (وفي «ت» نقط الياء الاولى والتاء غير موجودة). (٢) ولعل «أنزله» افضل .

الله على الرسل وجعل[٣] آية لهم، فهم بمنزلة حفظة القرآن الذي[٤] لا يكون حفظهم وتلاوتهم له آية لهم لأنهم محتذون في ذلك غير مُبتدئين[٥]، وبمثابة حافظ الشعر والحاكي له الذي ليس هو بمنزلة المبتدئ له؛ ولا أحد إلا وهو يفرق بين علم المُبتدئ بالفعل والمُحتذي عليه. وهذا ليس ببعيد أن يُقال في حجر المغنيطس والطلسمات.

١٢٠ ولهذا أيضاً ما قد اتفق المسلمون على[١] أن جبريل وغيره من الملائكة، عليهم السلام، يقدرون على ما لم[٢] تجر عادة البشر بالقدرة على مثله وعلى أن يتمثلوا بصور بني آدم. وقد وردت الروايات المشهورة بأن جبريل، عليه السلام، كان ينزل على النبي، صلى الله عليه وسلم، في صورة دحية الكلبي*، وأن ابن عباس، رضي الله عنه، رآه في صورته. ومع ذلك فإنه لو علم سُبحانه أن بعض الملائكة يدعي الرسالة من الله تعالى وتعبّد الخلق بشريعة وجعل آيته التصرف في الجو[٣] وظهوره بأجنحه وصورته أو تصوره في صورة (٤٣ و) دحية الكلبي أو غيره وفعله ما لا يقدر البشر على مثله، لوجب لا محالة أن يمنع[٤]

(٣) ولعل «جعله» افضل. (٤) ولعل «الذين» افضل. (٥) ت: مُبتدين.

١٢٠ (١) ت: + صحته؛ وهي مشطوبة. (٢) «لم» في الهامش (بيد اخرى).

(٣) «في ا» في الهامش؛ وفي النص «الجو» مصححة من اصل غير واضح. (٤) وقد نقرأ: «يُمنع الملكُ ... وتُبطل ... وتُرفع»، لأن الكلمات مهملة في «ت»؛ على اني افضل صيغة المعلوم.

[الله] الملك من ذلك ويبطل حجته بأن يرفع قدرته على تلك الأمور التي لا يقدر البشر على مثلها.

١٢١ فلو قال قائل: فإذا قدر الملائكة على مثل ذلك، فما يؤمننا[١] أن يكون محمد وموسى وعيسى ملائكة نزلوا وتصوروا في صورة البشر[٢] وفعلوا أفعالاً وقالوا أقوالاً هي عادة لهم، وإن لم يقدر البشر[٢] على مثلها، وألبسوا[٣] بذلك على بني آدم؟ لم يكن جوابهم عن هذا السؤال إلا أن يقال: هذا مُحال لأنه لو علم سبحانه أن بعض ملائكته يدعي ذلك ويلبس به، لمنعه إياه ورفع قدرته عليه وحال بينه وبينه فيبطل بذلك دعواه.

١٢٢ هذا، على أنه قال خَلْقٌ من الناس إن الملائكة إنما صاروا أفضل من الأنبياء لأن طاعتهم لله عز وجل أكثر وأعظم من طاعة الأنبياء. قالوا: لأن في قدرهم من حمل الجبال العظام والتصرف في الجو والقطع من الشرق إلى الغرب في يسير الوقت وغير ذلك من الأمور العظام ما لو ادعوا به الربوبية لألبسوا على الخلق. ولكنهم يمنعون من ذلك لأن الله تعالى قد عصمهم من فعل هذه الدعوة مع خلقه الشهوة فيهم لدعوى الربوبية. ولو لم يشتهوا ذلك

---

١٢١ (١) ت: يومنّا (٢)–(٢) في الهامش. (٣) ت: والبسو.

وتدع[1] [إليه] (٤٣ ظ) طباعهم، لم تكن لهم فضيلة بالكف عن دعوى الربوبية والإلاهية. فليس كفهم [عن] ذلك بمثابة تركهم وكفهم عن الأكل والشرب والجماع، لأن الكف عن هذا[2] لا فضيلة لهم فيه إذ لا شهوة له[3] في طباعهم ولا داعي يدعوهم إليه. فهذا مذهب لجماعة من الناس.

١٢٣ والذي يجب أن يُقال عندنا في هذا أن ما ذكره هؤلاء[1] القوم لا يمنع أن يكون في طباع الملائكة [شهوة لدعوى الربوبية] ولا يمتنع عندنا أن يدعي منهم مدع[2] الربوبية من جهة العقل لولا الإجماع على منع ذلك ووصف الباري سبحانه لهم بالنهاية في الطاعة والمعرفة وبأنهم مقرون وعارفون وقوله «يسبحون الليل والنهار لا يفترون»[3]، وقال سبحانه: «ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة» الآية[4]، يريد سبحانه بذلك — وهو أعلم! — «إنني أعصمهم من دعوى ذلك أو أمنعهم إذا علمت أنهم يدعون به وأحول بينهم وبين ما يحتجون به». فقد ورد الإجماع واستقر بأن ذلك لا يكون منهم ولا ما دونه أيضاً من المعاصي.

---

١٢٢ (١) ت: ويدعوا. (٢) «هذه» (؟) مصححة الى «هذا». (٣) «لهم» مشطوبة، و«له» مكتوبة فوقها.

١٢٣ (١) ت: هاولا. (٢) ت: مدعي. (٣) الانبياء ٢١: ٢٠.
(٤) آل عمران ٣: ٧٩/٧٣.

فصل

١٢٤ فإن قيل : على هذا فلو لم يرد بذلك إجماع وتوقيف ، هل كان يجوز من جهة العقل أن يدعي منهم مُدع[1] الربوبية ولا يسلبه الله سبحانه مع ذلك القدرة على ما يقدر (٤٤ و) عليه من حمل الجبال والأمور العظام ؟ قيل له : أَجل ، ولا يكون ذلك إبطالاً لحجة القديم سبحانه على ربوبيته وانفراده بالإلاهية ، لأَجل أن في ذات الملك في طيرانه إلى السماء وحمل الجبال ما يدل على حُدوثه وصُنعه وكونه مالوهاً مربوباً . غير أَن ذلك [كان][2] تغليظاً لمحنة المكلفين لو[3] وجد لأَنه يحتاج المشاهد لذلك إلى فضل نظر في أَن الملك الظاهر ذلك عليه ليس بإِلاه .

١٢٥ وكذلك لو[1] توافت الأَخبار بظهور الدجال* ودعواه الإلاهية واتباع من يتبعه وظهور ملكين عن يمينه وشماله فيقول أَحدهما «كذب» ويقول[2] الآخر «صدق» — يعني صدق الملك الذي يكذبه — فتعظم لذلك المحنة ؛ وما روي من[3] أَن جبلاً من ثريد يسير معه وجنة ونار

---

١٢٤ (١) ت : مُدعى . (٢) وان لم نضف «كان» فعلينا ان نقرأ «تغليظ» . (٣) «لو» مدرجة فوق السطر (بيد اخرى؟) .

١٢٥ (١) ولعل حذف «لو» افضل . (٢) «يقول» في الهامش ؛ واعلى اللام مقطوع بسبب التجليد . (٣) «من» مكتوبة فوق «روي» (بيد اخرى؟) .

تسيران معه ومن وصف حلقته . وعلى هذا أجاز الناس ظهور ما يظهر على يد فرعون وغيره إذا ادعى الربوبية .

١٢٦ فأَما إذا ادعى ملك أَو بشر النبوة لم يجز أَن يظهر على يده شيء مما ينفرد الله سبحانه بفعله ويخرق عادة البشر وغيرهم ، لأَن ذلك يفسد آيات الرسل ويبطلها لأَن الرسول لا يكون إلا مُحدَثاً مخلوقاً . وسنجعل لهذا فصلاً نبين فيه الفرق بين ظهور هذه الأمور على يد مُدعي الإلاهية (٤٤ ظ) وبين[1] مُدعي النبوة .

١٢٧ وكذلك سبيل الشياطين عندنا في أَنهم يقدرون على أَعمال وأَفعال لا يقدر البشر على مثلها وعلى التمثل بصور البشر . فلو علم الله سبحانه أَن أَحدًا منهم يتمثل في صورة البشر ويفعل بعض تلك[1] الأَفعال ويدعيه آية له ، لوجب أَن يمنعه الله تعالى من ذلك بوجهين : أَحدهما أَن يرفع قُدرته على تلك[2] الأَفعال جُملة فلا يُقدر[3] على شيء منها . والوجه الثاني أَن يظهر معه أَلف شيطان يفعلون مثل فعله ويكذبونه في دعواه ويخبرون بكذبه فتنتقض شُبهته ويبطل تعلقه . هذا واجب لا محالة . فعلم أَن السحر والكهانة وما يقدر عليه الملائكة والشياطين لو ادعي شيء منه

١٢٦ (١) اي : وبين ظهورها على يد مدعي النبوة .

١٢٧ (١) ت : ذلك . (٢) «ذلك» مصححة الى «تلك» . (٣) الضمة موجودة في «ت» ؛ ولعل «يُقْدِره» افضل ، على ان «يُقدّر» جائزة ؛ وقد نقرأ «يَقْدِر» ، بحذف الضمة .

آية[٤] للرسالة[٥] لوجب أَن يبطله تعالى ببعض ما ذكرناه ليفصل بذلك بين الحُجة والشُبهة ويفرق به بين النبي والمتنبئ. وهذا بيّن لا إشكال فيه.

فصل

١٢٨ فإن قال قائل: فما جنس ما ظهر على يد السامري* وما حكاه الله عز وجل عنه في قصته: «فأَخرج لهم عجلاً جسدًا له خوار فقالوا[١] هذا إلاهكم وإله موسى»[٢]؟ قيل له: لا يمتنع أَن يكون هذا من السحر والكهانة وأَن يكون شيطان[٣] سلك ذلك العجل المصور من الحلي (٤٥ و) وفعل الأَصوات التي تشبه خوار العجل، ولم تكن خوارًا على الحقيقة. وليس في الحديث والسيرة أَن العجل صار لحماً ودماً وحيًّا متصرفاً، وليس في الظاهر أَكثر[٤] من[٥] أَنه سمع منه الخوار. ومثل هذا كثير. وقد قيل إن في الهند بيوتاً[٦] للأَصنام والصور فيها من هذا شيء يزيد على ما تناوله هذا[٧]. ولا يمتنع أَن يكون ذلك من فعل الشياطين. وقد كان يجب على القوم، لو كانوا ذوي أَحلام[٨] وافرة،

(٤) ت: انه. (٥) ت: للرسا؛ و«له» في الهامش.

١٢٨ (١) الالف مكتوبة فوق الواو. (٢) طه ٢٠: ٨٨/٩٠. (٣) ت: شيطانا. (٤) «غير» مصححة الى «اكثر» (بيد اخرى؟). (٥) «من» في الهامش (بيد أخرى؟). والقراءة «غير انه» كانت صحيحة؟ (٦) ت: بيوت. (٧) ت: + المعنى؛ وهي مشطوبة. (٨) ت: دواحلام؛ والف مدرجة فوق السطر بين الألف والحاء.

أَن يعلموا أَن العجل المصوغ مما عملته أَيديهم لا يجور أَن يكون ربًّا إلاهاً .

١٢٩ وأَما قوله سبحانه في الإِخبار عنه «فقبضت قبضة من أَثر الرسول فنبذتها وكذلك سولت لي نفسي»[١] ، فإِنما هو إِخبار منه سبحانه عن السامري بأَنه قال ذلك . وقد يجوز أَن يكون فعل ما قاله ، ويجوز أَن لا يكون فعله . ويمكن أَن يكون ما يعمله من السحر أَمرًا[٢] يتم عنده في كل قبضة يقبضها من أَثر رسول أَو غيره ، غير أَنه اتفقت له تلك القبضة من أَثر الرسول . وليس في ظاهر قوله «من أَثر الرسول» أَنها من موضع قدمه أَو من أَثر دابته . فقد يكون أَثرًا[٣] خلفه ، كما يقال «زيد في أَثر عمرو» إِذا كان خلفه . ويجب أَن يصار إِلى[٤] ذلك إِلى ما يصححه أَهل التفسير من غير اعتقاد كون كل[٥] قبضة من تحت قدم رسولٍ[٦] أَو أَثره مؤثرة لهذه التأثير (٤٥ ظ) وموجبة لوجود صوت كخوار العجل . وهذه جملة كا[فية][٧] في الفرق بين معجزات الرسل وبين جميع هذه الأُمور — وا[لله][٨] أَعلم !

١٢٩ (١) طه ٢٠:٩٦ . (٢) ت : امر . (٣) الألف غير واضحة .
(٤) ولعل «في ذلك» افضل . (٥) ت : كل كون . (٦) ت: الرسولٍ ؛ والألف واللام مشطوبتان . (٧) الكلمة مقطوعة في «ت» . (٨) الكلمة مقطوعة في «ت» .

١٣٠ يتلوه إن شاءَ الله باب القول في الإبانة عن وجود[1] الشياطين وذكر الأَدلة على ذلك والإِخبار عن معنى الكهانة وما ورد من أَخبارهم . [والحمد للّ]ه رب العالمين وصلى الله على محمد [رسوله][2] وسلم تسليماً !

١٣٠ (١) ت : وجوب . (٢) ولعلها «وآله» . حدس (Weisweiler) (راجع المقدمة) «النبي وآله» ، لكني ارى المكان اقصر من ان يحوي هذه القراءة .

تعليقات اضافية

تنبيه : الأرقام الواقعة بعد رقم التعليق تدل على الصفحة والسطر . ليست هذه التعليقات شرحاً للنص ، وقد اكتفيت بالاشارة إلى بعض المعلومات الخاصة بأصحاب الأعلام والكتب المذكورة في النص وببعض المذاهب والاصطلاحات وتفسير الايات القرآنية . وأطلت أحياناً إيراد النصوص من المصادر لأني رأيت في ذلك تيسيراً للقارئ الذي ليست لديه تلك المصادر . وإني أقصد الرجوع إلى بعض هذه النصوص في كتاب آخر سوف يشتمل — إن شاء الله! — على دراسة مفصّلة فيها أتناول «كتاب البيان» وغيره من مؤلفات الباقلاني من الوجهة التأريخية والفكرية .

(١) ٥:٢ «منكر كرامات الأولياء من القدرية» :

«المسئلة الخامسة (من الأصل الثامن) في الفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء: اعلم أن المعجزات والكرامات متساوية في كونها ناقضة للعادات . غير أن الفرق بينهما من وجهين: أحدهما تسمية ما يدل على صدق الأنبياء معجزة وتسمية ما يظهر على الأولياء كرامة للتمييز بينهما . والوجه الثاني أن صاحب المعجزة لا يكتم معجزته بل يظهرها ويتحدى بها خصومه ... وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها ولا يدعي فيها... وفرقٌ ثالث وهو أن صاحب المعجزة مأمون التبديل معصوم عن الكفر والمعصية بعد ظهور المعجزة عليه . وصاحب الكرامة لا يؤمن تبدل حاله ... وأنكرت القدرية كرامات الأولياء لأنهم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة فأنكروا ما حُرموه بشؤم بدعتهم وظنوا أن إجازة ظهور الكرامة للاولياء يقدح [يطعن] في دلالة المعجزة على النبوة ...

إن أظهر الله له (للفاسق) علامة تدل على صدقه وبراءة ساحته مما يقذف به جاز ذلك وسميناها حينئذ مغوثة [معونة] . فالمعجزات للانبياء والكرامات للاولياء والمغوثات [والمعونات] لسائر العباد » . — من «كتاب أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي، استانبول ، ١٩٢٨/١٣٤٦ ، ص ١٧٤—١٧٥ . وراجع أيضاً المسئلة الخامسة عشرة من نفس الأصل «في كرامات الأولياء» ، ص ١٨٤—١٨٥ .

« المقصد التاسع في كرامات الأولياء وأنها جائزة عندنا خلافاً لمن منع جواز الخوارق (واقعـــة خلافاً للاستاذ أبي إسحاق والحليمي منا وغير أبي الحسين من المعتزلة) قال الامام الرازي في الأربعين المعتزلة ينكرون كرامات الأولياء ووافقهم الأستاذ أبو إسحاق منا وأكثر أصحابنا يثبتونها وبه قال أبو الحسين البصري من المعتزلة ... » — من « شرح مواقف الايجي» ، دار الطباعة العامرة ، ج ٣ ، ص ٢٢٠—٢٢١ (طبعة القسطنطينية ، ١٢٨٦ ، ص ٥٧٨) .

(٢) ٥ : ٤ « بعض أصحابنا المغاربة » :

يخبرنا القاضي عياض في ترجمته للباقلاني بأن أبا عمرو بن سعد وأبا عمران الفاسي من أهل المغرب رحلا إلى الباقلاني وأخذا عنه (« التمهيد » ، طبعة القاهرة ، ص ٢٤٤) . وراجع أيضاً «كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري» لابن عساكر ، دمشق ١٣٤٧ ، ص ١٢٠—١٢٢ . غير أننا لا نعلم ، من الأشاعرة المغاربة ، الرجل الذي يشير الباقلاني إليه هنا .

(٣) ٥ : ٥ « أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني » :

هو أبو محمد عبدالله (عبيد الله) بن أبي زيد القيرواني النفزاوي ، وكان من أشهر الفقهاء المالكيين في القرن الرابع للهجرة . ولد سنة ٩٢٨/٣١٦ في نفزاوة ، وهي مدينة من أعمال إفريقية بينها وبين القيروان ستة أيام . وقضى ابن أبي زيد أكثر حياته في القيروان ، وتوفي سنة ٩٩٦/٣٨٦ أو ٣٨٨ أو ٣٩٠ أو ٣٩٦ في فاس . هكذا بروكلمان في « تأريخ الاداب العربية ، ج ١ ، ص ١٨٧ (GAL GI 187) . ولكن راجع المقالة « ابن ابي زيـــد » ، بقلم الشيخ

محمد بن شنب، في « دائرة المعارف الاسلامية » . وراجع أيضاً « كتاب تبيين كذب المفتري الخ » ، لابن عساكر ، ص ١٢٢ .

(٤) ٥ : ١٦ « المعروف بابن المعتمر الرقي » :

لم أستطع الحصول على أية إشارة إلى صاحب هذا الاسم . أما « الرقي » فهو المنسوب إلى الرقّة ، وهي مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حرّان ثلاثة أيام ، معدودة في بلاد الجزيرة لأنها من جانب الفرات الشرقي (ياقوت : معجم البلدان) .

(٥) ٥ : ١٧ « انتسخ منه بالحرم » :

الحرم مكة أو المدينة . فكأن الانتساخ من الكتب بالحرم دليل على قيمتها . وهذه أول مرة بها لافيت مثل هذه الاشارة ، غير أنه من الممكن أن تأتي في مواضع أخرى .

(٦) ٦ : ١٥ « الشعوذة والنارنجات » :

الشعوذة : سيلاحظ القارئ الكريم أن الناسخ لم يكتب هذه الكلمة على وجه واحد (راجع فهرس الاصطلاحات والكلمات — « شعبذ(ة) » و «شعوذة» و « شعيذة » . ولم أجد « شعيذة » إلاّ في هذا المخطوط . أما « شعوذة » و «شعبذة» فهما كثيرتا الوقوع . فلعل « شعيذة » غلط؟

جاء في « لسان العرب » : (شعذ) الشعوَذة خفة في اليد وأخذ كالسحر يُري الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين ورجل مُشَعْوِذ ومُشَعْوَذ وليس من كلام البادية ... » ولا ذكر هناك لـ « شعبذ » . أما في « تاج العروس » فيأتي بعد (الشعوذة) ما يلي : (المشعبذ) بكسر الباء وفتحها أهمله الجوهري وقال الليث هو (المشعوذ) بفتح الواو وكسرها (وقد شعبذ يشعبذ) قال الثعالبي في الجنى المحبوب الملتقط من ثمار القلوب لا أصل لقولهم مشعبذ وإنما هو بالواو ويكنى أبا العجب... قاله شيخنا وقد أثبته الزمخشري وغيره وتقول العامّة الشعبثة .

النارنجات : قد علقت على هذه الكلمة وشكلها في صدر هذا الكتاب ،

ص (١٧) ، تعليق (١٨) . ويسرني أن أطبع هنا التعليق الاتي الذي تفضل به علي حضرة الأستاذ الفاضل أحمد القيسي ، أستاذ الاداب العربية في كلية الاداب والعلوم ببغداد .

« نيرنج : بمعنى المكر والحيلة والسحر والطلسم ، ويقول بعضهم إنه معرب (نيرنگ) .

نِيرنگ : بوزن نيرنج ومعناه ... ويطلقونه على هيولى كل شيء ، وما يخطه أول الأمر الرسامون بالفحم حين يرسمون . وقد وردت هذه الكلمة بفتح الأول أيضاً . (برهان قاطع : الجزء الرابع ، ص٢٢٢٤ و٢٢٢٥ ، طبعة الدكتور محمد معين ، طهران ، ١٩٣٤—١٩٣٥) .

ويذكر ناشر الكتاب في الهامش : إن (نيرنج) معرب (نيرنگ). ويشير إلى معجم دوزي ، ج ٢ ، ص٦٣١ : نيرنجات = نارنجيات). ويبين الشارح أن (نيرنگ) في اللغة البهلوية Nîrang بمعنى المراسيم الدينية ، وان (نيرنج) وجمعها (نيرنجات) معرب هذه الكلمة. وقد وردت هذه الكلمة في النسخ الخطية من (يسنا) و(ويسپرد) و(ونديداد) [أجزاء من كتاب الاڤستا لزرادشت] التي كانت قد كتبت في إيران بمعنى المراسيم الدينية والمناسك المذهبية . وقد دعي كثير من الأدعية المختصرة سواء باللغـة الاڤستائية أم بالپهلوية والپازندية بـ(نيرنگ) ...

إن (نيرنگ) من جملة الكلمات الدينية الزرادشتية التي انحرفت عن معناها الأصلي القديم بعد رواج الاسلام في إيران وابتعاد الايرانيين بالتدريج عن مصطلحات الغابرين . فأرادوا بها معنى السحر والطلسم والشعوذة والحيلة . وربما كان ما يظنون من التأثيرات الخارقة للعادة — للنيرنجات في القديم — قد صار سبباً في حدوث المعاني الجديدة للكلمة . (يشير الشارح إلى ص ٥٨—٥٩ من كتاب الأستاذ پور داود « خُرده اڤستا») » .

(٧) ٨:٤٠ « في مقدمات كتبنا في أصول الفقه » :

يُنسب إلى الباقلاني : (١) كتاب الأصول الكبير في الفقه ؛ (٢) كتاب الأصول الصغير [في الفقه؟] ؛ (٣) مسائل الأصول [في الفقه؟] ؛ (٤) التقريب

والارشاد في أصول الفقه ، كتاب كبير ؛ (٥) المقنع في أصول الفقه ؛ (٦) مختصر التقريب والارشاد الأصغر ؛ (٧) وله الأوسط. راجع جدول مؤلفات الباقلاني في آخر ترجمة القاضي عياض للباقلاني، « التمهيد » ، طبعة القاهرة ، ص ٢٥٧–٢٥٩ ، الأعداد (١٠) و(١١) و(١٢) و(٣١) و(٣٢) و(٤١) و(٤٢) . وربما تناول الباقلاني موضوع أصول الفقه في بعض الكتب الأخرى المذكورة هناك . ولكن لم يرد علينا كتاب من تلك الكتب فيما نعرفه من آثار الباقلاني .

(٨) ٨:٤٠–٩ « وفي أبواب التعديل والتجوير من الكتب في أصول الديانات » :

يُنسب إلى الباقلاني «كتاب المقدمات في أصول الديانات » — راجع جدول القاضي عياض المذكور في التعليق السابق، العدد (١٩). وفيما أظن هو الكتاب الذي أشار إليه أبو المظفر الاسفرائيني في كتابه « التبصير في الدين » ، القاهرة، ١٣٥٩/١٩٤٠ ، ص١١٩ ، وقال إنه يشتمل على عشرة آلاف ورقة ! ولعل طول هذا الكتاب كان سبباً من أسباب عدم بقائه (فيما أعلم) إلى يومنا هذا .

ويظهر أن العبارة « أصول الديانات » بمعنى « أصول الدين » ، اي الكلام والتوحيد . وفي جدول القاضي عياض يُذكر (كتاب) التعديل والتجوير (العدد ٤) . ويوجد في «كتاب التمهيد» للباقلاني باب عنوانه « باب الكلام في التعديل والتجوير» — راجع طبعة بيروت، ص٣٤١–٣٤٤ . وإن لم يكن هناك ذكر لدعوى القدرية أن التوحيد والمعرفة من الفرائض العقلية ، فان كلام الباقلاني في ذلك الباب مبني على مبدأ من مبادئه الأساسية ، أي أن مصدر كل فرض يلزم البشر هو إرادة الله التي لا تنكشف للعباد إلا بطريق الوحي. وراجع أيضاً كلامه على البراهمة — التمهيد ، طبعة بيروت، ص١٠٤–١٣١ . وجاء في «كتاب اللمع» للاشعري باب في التعديل والتجوير — طبعة بيروت، ص ٧٠–٧٤ .

(٩) ١٠:٥٦ « ابن هلال والحلاج» :

الحلاج : هو الحسين بن منصور الحلاج. لقد أشرت إلى الكتاب المعروف

من قلم المستشرق العلامة لويس مسنيون (L. Massignon) — راجع ص (١٣) ، تعليق (٥) . وراجع أيضاً « تأريخ بغداد » للخطيب البغدادي ، ج ٨ ، ص ١١٢—١٤١ ، وخاصة ص ١٢٢—١٢٦ حيث يرد ذكر بعض ما حكي عن الحلاج من الحيل . وأودّ أن أورد هنا نصاً من Quatre textes inédits, relatifs à la biographie d'Al Ḥosayn ibn Manṣour Al Ḥallāj طبعة مسنيون ، باريس ، ١٩١٤ ، ص *43-*42 (راجع « تأريخ بغداد » ، ص ١٢٠): « وسمعت أبا الحسين بن أبي توبة يقول سمعت علي بن أحمد الحاسب قال سمعت والدي يقول: وجهني المعتضد إلى الهند لأمور أتعرفها ليقف عليها وكان معي في السفينة رجل يعرف بالحسين بن منصور وكان حسن العشرة طيب الصحبة . فلما خرجنا من المركب ونحن على الساحل والحمالون ينقلون الثياب من المركب إلى الشاطئ فقلت له: في ايش جئت إلى ههنا؟ قال: جئت لأتعلم السحر وأدعو الخلق إلى الله تعالى . وكان على الشاطئ كوخة فيها شيخ كبير فسأله الحسين بن منصور: هل عندكم من يعرف شيئاً من السحر؟ قال فأخرج الشيخ كبّة غزل وناول طرفه الحسين بن منصور ثم رمى الكبة في الهواء فصارت طاقة واحدة وصعد عليها ونزل وقال للحسين بن منصور: مثل هذا تريد؟ ثم فارقني فلم أره بعد ذلك إلاّ ببغداد » .

وفي « تأريخ بغداد » ، ص ١٢٣ ، س ٤ — ١٢٤ ، س ١٥ ، حكاية يحكى فيها أن الحلاج أخرج سمكة حيّة من بيت « في بعض بلدان الجبل التي لا يكون فيها الأنهار » ، وانكشفت حيلته في ذلك — قابل هذا بما يقوله الباقلاني في « كتاب البيان » ، ص ٧٥ ، س ٥—٩ من هذه الطبعة .

ابن هلال: « من المحدثين وهو أبو نصر أحمد بن هلال البكيل وهلال بن وصيف وهو الذي فتح هذا الأمر في الاسلام وكان مخدوماً ومناطقاً وله أفعال عجيبة وأعمال حسنة وخواتيم مجربة وله من الكتب كتاب الروح المتلاشية ، كتاب المفاخر في الأعمال ، كتاب تفسير ما قالته الشياطين لسليمان بن داود صلى الله على نبينا وعليهما وما أخذ عليهم من العهود » — من « كتاب الفهرست » لابن نديم ، طبعة فليگل ، ص ٣١٠ . ويأتي هذا النص في « الفن الثاني من المقالة الثامنة ... ويحتوي على أخبار المعزمين والمشعبذين والسحرة وأصحاب

النيرنجيات والحيل والطلسمات » ، وهو مصدر مهم فيما يخص موضوع «كتاب البيان » .

(١٠) ٦١ : ٧ « في كتب أصول الديانات » :

راجع التعليق (٨). أما كلام الباقلاني في هذا المكان فهو في اصله الكلام في الاستطاعة وكون القدرة مع الفعل — راجع «كتاب التمهيد » ، طبعة بيروت ، الأبواب ٢٥—٢٧ . وراجع البابين الخامس والسادس من «كتاب اللمع » للاشعري ، طبعة بيروت ، ص ٣٧—٦٩ .

(١١) ٦٣ : ٣ (الفقرتان ٧٢ و٧٣):

قد يساعد قول الباقلاني في هتين الفقرتين على فهم كلامه في الفقرات ٧—٩ . على أني سأرجع في غير هذا المكان إلى البحث في قوله هذا ، فاني لا أريد أن أطيل الكلام هنا فيما قد نسمّيه « فلسفة الباقلاني » بحصر المعنى .

(١٢) ٦٥ : ٧ « في الأصول » :

و « الأصول » هنا « أصول الدين » أي علم الكلام والتوحيد الذي تناوله الباقلاني في أمثال « كتاب التمهيد ». راجع التعليق (٨) . وفي «كتاب التمهيد» خصص الباقلاني باباً بابطال التولد — راجع طبعة بيروت، ص٢٩٦—٣٠٢ .

(١٣) ٦٦ : ١٣ (مذهب المعتزلة) :

في قول الباقلاني هذا إشارة إلى مذهب المعتزلة في العدم والمعدوم . راجع « فلسفة المعتزلة » للدكتور ألبير نصري نادر، ج ١ (الاسكندرية ، ١٩٥٠) ، الباب الثاني، الفصل الأول: العدم ، ص ١٢٩—١٤٧ ؛ وفي الكتاب نفسه : هل يمنح الله قدرته للإنسان؟ ص ٨٥—٨٨ . أما رأي المعتزلة في المعجزات، فيرد في الجزء الثاني من كتاب الدكتور نادر (بغداد، ١٩٥١) ، ص ١٣٨— ١٣٩ . على أني سأرجع إلى الكلام في مذهب المعتزلة في غير هذا المكان .

(١٤) ٦٩ : ٧ (مذهب المعتزلة) :

راجع « مقالات الاسلاميين » ، طبعة ريتر، (ج ٢) ص ٣٧٧—٣٨٢ (الاختلاف في إقدار الباريء الخلق على فعل الأعراض والأجسام) . وسأرجع

إلى ما يقوله الباقلاني هنا في غير هذا المكان ، فان المسألة ليست بسيطة بل تحتاج إلى تفاصيل كثيرة تخص آراء المعتزلة في معنى الخلق والقدرة والجواهر والأعراض والفصل بين الماهية والوجود .

(١٥) ٧٤ : ١٥ « ابن هلال والحلاج والجنابي والقرمطي » :

قد سبق القول في ابن هلال والحلاج – راجع التعليق (٩) .

الجنابي : راجع المقالة « الجنابي » في دائرة المعارف الاسلامية ، وكتاب الدكتور برنرد لويس في أصول الاسماعيلية B. Lewis: *The Origins of Ismāʿīlism* كيمبردج (Cambridge) ، ١٩٤٠ ، الفهرس تحت « أبو سعيد » .

القرمطي : لعله حمدان قرمط بن الأشعث . راجع المقالة « حمدان قرمط » في دائرة المعارف الاسلامية ، والمقالة « القرامطة » (Ḳarmaṭes) في نفس المرجع . أو لعله شخص آخر اشتهر بهذا اللقب. أما استعمال السحر والحيل في نشر الدعوة فقد ذكر في كتب المخالفين للقرامطة والاسماعيلية. وتوجد أمثلة لذلك في كتاب الدكتور لويس المذكور أعلاه ، ص ٥٧ و٥٨ و٥٩ .

(١٦) ٧٦ : ٣ « بيت العظمة » :

« وكنت يوماً وأبي بين يدي حامد ثم نهض عن مجلسه وخرجنا إلى دار العامة وجلسنا في رواقها وحضر هارون بن عمران الجهبذ فجلس بين يدي أبي ولم يحادثه فهو في ذاك إذ جاء غلام حامد الذي كان موكلاً بالحلاج وأومأ إلى هارون بن عمران أن يخرج إليه فنهض عن المجلس مسرعاً ونحن لا ندري ما السبب فغاب عنا قليلاً ثم عاد وهو متغير اللون جداً فأنكر أبي ما رآه منه وسأله عنه فقال دعاني الغلام الموكل بالحلاج فخرجت إليه فأعلمني أنه دخل إليه ومعه الطبق الذي رسمه أن يقدمه إليه في كل يوم فوجده ملأ البيت من سقفه إلى أرضه وملأ جوانبه فهاله ما رأى من ذلك ورمى بالطبق من يده وخرج من البيت مسرعاً وإن الغلام ارتعد وانتفض وحم وبقي هارون يتعجب من ذلك . (فبينا نحن نتعجب من حديثه إذ خرج إلينا رسول حامد وأذن في الدخول إليه فدخلنا وجرى حديث الغلام ، فدعا به وسأله عن خبره فاذا هو محموم . وقصّ عليه قصّته فكذّبه وشتمه وقال : فزعتَ من نيرنج الحلاج، وكلاماً في هذا المعنى ،

لعنك الله اغرب عني! فانصرف الغلام وبقي على حالته من الحمّى مدة طويلة — ابن مسكويه) » . — من *Quatre textes inédits... Ḥallāj* نشرها L. Massignon باريس ، ١٩١٤ ، ص ٩* . وراجع «تأريخ بغداد» للخطيب البغدادي ، ج ٨ ، ص ١٣٧ : ١٤—١٣٨ : ٢ .

وجاء في «الفتوحات المكية» لابن عربي : «وأما القطب السابع الذي على قدم أيوب عليه السلام وسورته البقرة ... حال هذا القطب العظمة بحيث أنه يرى أن العالم لا يسعه لان ذوقه كونه وسع الحق قلبه ... وروينا عن الحلاج أنه ذاق من هذا المقام حتى ظهر عليه منه حال المقام فكان له بيت يسمى بيت العظمة إذا دخل فيه ملأه كله بذاته في عين الناظر حتى نسب إلى علم السيميا في ذلك لجهلهم بما هم عليه أهل الله من الأحوال» . (طبعة دار الكتب العربية الكبرى ، ص ٨٣—٨٤ من ج ٤ ؛ وطبعة مصر ١٢٦٩ ، ج ٤ ، ص ٩٠) .

وجاء أيضاً في نفس الكتاب : «حضرة العظمة... يدعى صاحبها عبد العظيم ... وأخبرني شيخي أبو العباس العربي من أهل العلياء من غرب الأندلس أنه رأى واحداً أيضاً من أهل هذه الحضرة وقد تلبس كالحلاج فيعظم جسمه في أعين الناظرين بالأبصار» . (طبعة دار الكتب العربية الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٤١ ؛ طبعة مصر ١٢٦٩ ، ج ٤ ، ص ٢٦٥) .

(١٧) ١٠:٧٨ (قول مالك في السحر) :

لم أجد قول مالك حرفياً فيما لديّ من المصادر. قد أشار الأستاذ مرگوليوت إلى الاختلاف بين مالك والشافعي فيما يخص قتل الساحر في مقالته في السحر العربي ، Encylopædia of Religion and Ethics ، ج ٨ ، ص ٢٥٢ ، حيث أورد قول القسطلاني في «المواهب اللدنية» ، القاهرة ١٢٧٨ ، ج ٧ ، ص ١١٦ ، ولكني لم أستطع مراجعة هذا الكتاب . وفي شرح محمد الزبيدي (مرتضى) لاحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٢١٩ ، يأتي ما هذا نصه : «قال المناوى السحر إن اقترن بكفر فكفر وإلاّ فكبيرة عند الشافعي وكفر عند غيره» . وراجع التعليق الآتي (١٨) .

(١٨) ٧:٧٩ (قول الشافعي في السحر) :

لم أجد قول الشافعي فيما لدي من المصادر . وسيسرني كثيراً إذا أمكن أحد القراء الكرماء أن يدلني على نص قول الشافعي (ومالك) في كتاب من كتبهما .

دوّن الامام فخر الدين الرازي كلاماً كلياً في السحر يرد في تفسيره الكبير « مفاتيح الغيب » (ج ١ ، ص ٤٤٢—٤٥٠) . ويشتمل هذا الكلام على سبع مسائل: (١) معنى السحر في اللغة ؛ (٢) معنى السحر في عرف الشرع ؛ (٣) في أقسام السحر؛ (٤) في أقوال المسلمين في أن هذه الأنواع هل هي ممكنة أم لا؛ (٥) في أن العلم بالسحر غير قبيح ولا محظور؛ (٦) في أن الساحر قد يكفر أم لا (وقد اختلف الفقهاء في ذلك) ؛ (٧) في أنه هل يجب قتلهم (السحرة) أم لا. وفي هذه المسألة السابعة ، التي تهمنا هنا ، يقول:

« أما النوع الأول (من السحر) ، وهو أن يعتقد في الكواكب كونها آلهة مدبرة ، والنوع الثاني، وهو أن يعتقد أن الساحر قد يصير موصوفاً بالقدرة على خلق الأجسام وخلق الحياة والقدرة والعقل وتركيب الأشكال ، فلا شكّ في كفرهما . فالمسلم إذا أتى بهذا الاعتقاد كان كالمرتد يستتاب ، فان أصرّ قُتل . وروي عن مالك وأبي حنيفة أنه لا تقبل توبته. لنا أنه أسلم فيقبل إسلامه لقوله عليه السلام : نحن نحكم بالظاهر.

أما النوع الثالث، وهو أن يعتقد أن الله تعالى أجرى عادته بخلق الأجسام والحياة وتغيير الشكل والهيئة عند قراءة بعض الرقى وتدخين بعض الأدوية فالساحر يعتقد أنه يمكن الوصول إلى استحداث الأجسام والحياة وتغيير الخلقة بهذا الطريق... فاذا أتى الساحر بشيء من ذلك فان اعتقد أن إتيانه به مباح كَفَرَ، لأنه حكم على المحظور بكونه مباحاً . وإن اعتقد حرمته فعند الشافعي رضي الله عنه أن حكمه حكم الجناية إن قال إني سحرته وسحري يقتل غالباً يجب عليه القود، وإن قال سحرته وسحري قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ، وإن قال سحرت غيره فوافق اسمه فهو خطأ تجب الدية مخففة في ماله لأنه ثبت باقراره إلا أن تصدقه العاقلة فحينئذ عليهم . هذا تفصيل مذهب الشافعي رضي الله عنه .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال بقتل الساحر إذا

علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله إني أترك السحر وأتوب منه . فاذا أقرّ أنه ساحر فقد حل دمه ، وإن شهد شاهدان على أنه ساحر او وصفوه بصفة يعلم أنه ساحر قُتل ولا يستتاب . وإن أقر بأني كنت أسحر مرة وقد تركت ذلك منذ زمان قُبل منه ولم يُقتل . وحكى محمد بن شجاع عن علي الرازي قال : سألت أبا يوسف عن قول أبي حنيفة في الساحر يقتل ولا يستتاب لم يكن ذلك بمنزلة المرتدّ . فقال الساحر جمع مع كفره السعي في الأرض بالفساد ومن كان كذلك إذا قَتَل قُتل . واحتج أصحابنا بأنه لما ثبت أن هذا النوع ليس بكفر فهو فسق فان لم يكن جناية على حق الغير كان الحق هو التفصيل الذي ذكرناه. (الثاني) أن ساحر اليهود لا يُقتل ،لأنه عليه الصلاة والسلام سحره رجل من اليهود يقال له لبيد بن الأعصم وامرأة من يهود خيبر يقال لها زينب فلم يقتلها ، فوجب أن يكون المؤمن كذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . واحتج أبو حنيفة رحمه الله على قوله بأخبار ...والجواب : لعل السحرة الذين قُتلوا (في الأخبار المذكورة) كانوا من الكفرة فان حكاية الحال يكفي في صدقها صورة واحدة .

وأما سائر أنواع السحر — أعني الاتيان بضروب الشعبذة والالات العجيبة المبنية على ضروب الخيلاء والمبنية على النسب الهندسية وكذلك القول فيمن يوهم ضروباً من التخويف والتقريع حتى يصير من به السوداء محكم الاعتقاد فيه ويتمشى بالتضريب والنميمة ويحتال في إيقاع الفرقة بعد الوصلة ويوهم أن ذلك بكتابة يكتبها من الاسم الأعظم — فكل ذلك ليس بكفر... ولا يوجب القتل البتة » .

(١٩) ٥:٨٠ («على الملكين») :

بما أن الباقلاني يذكر الاية ٩٦/١٠٢ من سورة البقرة عدة مرات ، أود أن أختصر هنا شرح هذه الاية المأخوذ من تفسير الطبري، ج ١، ص ٣٣٤—٣٥٠ . أما الاية ، فهي: « وَاتَّبَعُوا ما تَتلوا الشياطين على مُلك سليمان وما كَفَرَ سليمان ولكنّ الشياطين كَفَروا يُعَلّمونَ الناس السحرَ وما أُنزلَ على المَلَكَين ببابل هاروتَ وماروتَ وما يُعَلّمان من أحَد حَتّى يقولا إنما نحن

فتْنَةٌ فلا تَكفُرْ فيَتَعَلَّمون منهما ما يُفَرِّقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارِّينَ به من أحَد إلاّ بإذن الله ... » .

« واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان » : يعني بقوله « واتبعوا ما تتلوا الشياطين » الفريق من أحبار اليهود وعلمائهم الذين وصفهم (في الاية السابقة) بأنهم نبذوا كتابه الذي أنزله على موسى وراء ظهورهم تجاهُلاً منهم وكفراً بما هم به عالمون كأنهم لا يعلمون . فأخبر عنهم أنهم رفضوا كتابه الذي يعلمون أنه منزل من عنده على نبيه صلعم ونقضوا عهده الذي أخذه عليهم في العمل بما فيه وآثروا السحر الذي تلته الشياطين في ملك سليمان بن داود فاتبعوه وذلك هو الخسار والضلال المبين...

حديث : « على ملك سليمان » — على عهد سليمان ... كانت الشياطين تصعد إلى السماء فتقعد منها مقاعد للسمع فيستمعون من كلام الملائكة فيما يكون في الأرض من موت أو غيث أو أمر ، فيأتون الكهنة فيخبرونهم فتحدث الكهنة الناس فيجدونه كما قالوا ، حتى إذا أمنتهم الكهنة كذبوا لهم فأدخلوا فيه غيره فزادوا مع كل كلمة سبعين كلمة . فاكتتب الناس ذلك الحديث في الكتب وفشا في بني إسرائيل أن الجن تعلم الغيب . فبعث سليمان في الناس فجمع تلك الكتب فجعلها في صندوق ثم دفنها تحت كرسيه ولم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي إلاّ احترق . وقال : « لا أسمع أحداً يذكر أن الشياطين تعلم الغيب إلاّ ضربت عنقه » . فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين كانوا يعرفون أمر سليمان ... تمثل الشيطان في صورة إنسان ثم أتى نفراً من بني إسرائيل فقال : « هل أدلكم على كنز لا تأكلونه أبداً ؟ » قالوا : « نعم » . قال : « فاحفروا تحت الكرسي » . وذهب معهم فأراهم المكان ، فقام ناحية . فقالوا له : « فادن » . قال : « لا ، ولكنني هاهنا في أيديكم . فان لم تجدوه فاقتلوني » . فحفروا فوجدوا تلك الكتب . فلما أخرجوها قال الشيطان : « إن سليمان إنما كان يضبط الانس والشياطين والطير بهذا السحر » . ثم طار فذهب . وفشا في الناس أن سليمان كان ساحراً ، واتخذت بنو إسرائيل تلك الكتب ، فلما جاءهم محمد صلعم خاصموه بها . فذلك حين يقول : « وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر » ...

« على ملك سليمان » : أي — في ملك سليمان . وذلك أن العرب تضع «في» في موضع «على» و«على» في موضع «في» ...

« وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت » : اختلف أهل العلم في تأويل «ما» في قوله «وما أنزل» ، فقال بعضهم : معناه الجحد ، وهي بمعنى « لم » ... أي : لم ينزل الله السحر ... فتأويل الاية على هذا المعنى : واتبعوا الذي تتلوا الشياطين على ملك سليمان من السحر ، وما كفر سليمان ولا أنزل الله السحر على الملكين ، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت ... لأن سحرة اليهود فيما ذكر كانت تزعم أن الله أنزل السحر على لسان جبريل وميكائيل إلى سليمان بن داود ، فأكذبها الله بذلك ... فأخبر أن السحر من عمل الشياطين وأنها تعلم الناس ببابل وأن الذين يعلمونهم ذلك رجلان اسم أحدهما هاروت واسم الاخر ماروت ...

وقال آخرون : إن هاروت وماروت كانا ملكين من الملائكة ، فأهبطا ليحكما بين الناس . وذلك أن الملائكة سخروا من أحكام بني آدم . فحاكمت إليهم امرأة فحافى (كذا) لها ، ثم ذهبا يصعدان . فحيل بينهما وبين ذلك ، وخُيّرا بين عذاب الدنيا وعذاب الاخرة ، فاختارا عذاب الدنيا . فكانا يعلمان الناس السحر ، فأخذ عليهما أن لا يعلما أحداً حتى يقولا : « إنما نحن فتنة ، فلا تكفر » ... فتأويل معنى الاية على هذا القول : واتبعت اليهود الذي تلت الشياطين في ملك سليمان والذي أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، وهما ملكان من ملائكة الله .

وإن قال لنا قائل : وهل يجوز أن ينزل الله السحر ، أم هل يجوز لملائكته أن تعلمه الناس ؟ قلنا له : إن الله عز وجل قد أنزل الخير والشر كله وبين جميع ذلك لعباده فأوحاه إلى رسله وأمرهم بتعليم خلقه وتعريفهم ما يحل لهم مما يحرم عليهم . وذلك كالزنا والسرقة وسائر المعاصي التي عرفهموها ونهاهم عن ركوبها . فالسحر أحد تلك المعاصي التي أخبرهم بها ونهاهم عن العمل بها . فليس في العلم بالسحر إثم ، كما لا إثم في العلم بصنعة الخمر ونحت الأصنام والطنابير والملاعب ، وإنما الاثم في عمله وتسويته ... فليس في إنزال الله إياه على الملكين

ولا في تعليم الملكين من علماه من الناس إثم ، إذا كان تعليمهما من علماه ذلك باذن الله لهما بتعليمه بعد أن يخبراه بأنهما فتنة وينهياه عن السحر والعمل به والكفر ...

وقال آخرون: معنى «ما» معنى «الذي» ، وهو عطف على «ما» الأولى (« ما تتلوا ») ، غير أن الأولى في معنى السحر وهذه في معنى التفريق بين المرء وزوجه . فتأويل الاية على هذا القول: واتبعوا السحر الذي تتلوا الشياطين في ملك سليمان والتفريق بين المرء وزوجه الذي أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ...

وقال آخرون: جائز أن تكون «ما» بمعنى «الذي» ، وجائز أن تكون «ما» بمعنى « لم » ... أي: يعلمان الناس ما أنزل عليهما ، أم يعلمان الناس ما لم ينزل عليهما ...

والصواب من القول في ذلك عندي (الطبري) قول من وجه «ما» التي في قوله « وما أنزل على الملكين » إلى معنى «الذي» دون معنى «ما» التي هي بمعنى الجحد . أسباب اختياره هذا ... قصة الملكين هاروت وماروت (من الملائكة) والزهرة (بيدخت) في عدة روايات ...

وحكي عن بعض القراء أنه كان يقرأ « وما أنزل على الملكين » ، يعني به رجلين من بني آدم . وقد دللنا على خطأ القراءة بذلك من جهة الاستدلال . فأما من جهة النقل فاجماع الحجة على خطأ القراءة بها من الصحابة والتابعين وقراء الأمصار ، وكفى بذلك شاهداً على خطئها .

وأما قوله «ببابل» ، فانه اسم قرية أو موضع من مواضع الأرض ، وقد اختلف أهل التأويل فيها ...

واختلف في معنى السحر. فقال بعضهم: هو خدع ومخاريق ومعان يفعله الساحر حتى يخيل إلى المسحور الشيء أنه بخلاف ما هو به نظير الذي يرى السراب من بعيد فيخيل إليه أنه ماء ويرى الشيء من بعيد فيشبه بخلاف ما هو حقيقته ، وكراكب السفينة السائرة سيراً حثيثاً يخيل إليه أن ما عاين من الأشجار والجبال سائر معه . قالوا: فكذلك المسحور ذلك صفته يحسب بعد الذي وصل

إليه من سحر الساحر أن الذي يراه أو يفعله بخلاف الذي هو به على حقيقته .

حديث (عن عائشة) : إن النبي صلعم لما سُحر كان يخيَّل إليه أنه يفعل الشيء ولم يفعله . حديث (عن عائشة) : قالت : سحر رسول الله صعلم يهودي من يهود بني زريق يقال له لبيد بن الأعصم حتى كان رسول الله صلعم يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله . حديث (عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب) كانا يحدثان أن يهود بني زريق عقدوا عقد سحر لرسول الله صلعم فجعلوها في بئر حزم حتى كان رسول الله صلعم ينكر بصره . ودله الله على ما صنعوا ، فأرسل رسول الله صلعم إلى بئر حزم التي فيها العقد فانتزعها . فكان رسول الله صلعم يقول : « سحرتني يهود بني زريق » .

وأنكر قائلو هذه المقالة أن يكون الساحر يقدر بسحره على قلب شيء عن حقيقته واستسخار شيء من خلق الله إلاّ نظير الذي يقدر عليه من ذلك سائر بني آدم أو إنشاء شيء من الأجسام سوى المخاريق والخدع المتخيلة لأبصار الناظرين بخلاف حقائقها التي وصفنا . وقالوا : لو كان في وسع السحرة إنشاء الأجسام وقلب حقائق الأعيان عما هي به من الهيئات ، لم يكن بين الحق والباطل فصل ولجاز أن تكون جميع المحسوسات مما سحرته السحرة فقلبت أعيانها . قالوا : وفي وصف الله جل وعز سحرة فرعون بقوله : « فاذا حِبَالُهُم وَعِصِيّهُم يُخَيَّل إليه من سحرهم أنّها تسعَى » (طه ٢٠ : ٦٦/٦٩) ، وفي خبر عائشة عن رسول الله صلعم أنه كان إذا سُحر يُخَيَّل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله ، أوضح الدلالة على بطول دعوى المدّعين أن الساحر ينشئ أعيان الأشياء بسحره ويستسخر ما يتعذر استسخاره على غيره من بني آدم ، كالموات والجماد والحيوان ، وصحة ما قلنا .

وقال آخرون : قد يقدر الساحر بسحره أن يحول الانسان حماراً وأن يسخر الانسان والحمار وينشئ أعياناً وأجساماً . واعتلوا في ذلك بما روي عن عائشة أنها قالت : قدمت علي امرأة من أهل دومة الجندل جاءت تبتغي رسول الله صلعم بعد موته حداثة ذلك تسأله عن شيء دخلت فيه من أمر السحر ولم تعلم به . قالت عائشة لعروة : يا ابن أختي فرأيتها تبكي حين لم تجد رسول الله صلعم

فيشغيها كانت تبكي حتى إني لأرحمها ، وتقول: إني لأخاف أن أكون قد هلكت . كان لي زوج فغاب. فدخلت على عجوز فشكوت ذلك إليها . فقالت: إن فعلت ما آمرك به فأجعله يأتيك . فلما كان الليل جاءتني بكليين (اقرأ: كلبين؟) أسودين، فركبت أحدهما وركبت الاخر، فلم يكن كشيء حتى وقفنا ببابل . فاذا برجلين معلقين بأرجلها ، فقالا: ما جاء بك؟ فقلت: أتعلم السحر . فقالا: إنما نحن فتنة ، فلا تكفري وارجعي . فأبيت وقلت: لا. فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه. فذهبت ففزعت فلم أفعل. فرجعت إليهما فقالا: أفعلت ؟ قلت: نعم . فقالا : فهل رأيت شيئاً ؟ قلت : لم أرَ شيئاً . فقالا لي : لم تفعلي، ارجعي إلى بلادك ولا تكفري. فأبيت فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه . فذهبت فاقشعررت وخفت، ثم رجعت إليهما فقلت: قد فعلت . فقالا: فما رأيت؟ فقلت: لم أرَ شيئاً . فقالا: كذبت، لم تفعلي ، ارجعي إلى بلادك ولا تكفري، فانك على رأس أمرك . فأبيت، فقالا : اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه . فذهبت إليه فبلت فيه ، فرأيت فارساً متقنعاً بحديد خرج مني حتى ذهب في السماء وغاب عني حتى ما أراه. فجئتهما فقلت: قد فعلت. فقالا: ما رأيت؟ فقلت: فارساً متقنعاً خرج مني فذهب في السماء حتى ما أراه . فقالا: صدقت، ذلك إيمانك خرج منك ، اذهبي . فقلت للمرأة: والله ما أعلم شيئاً وما قالا لي شيئاً . فقالت: بلى ، لن تريدي شيئاً إلاّ كان ؛ خذي هذا القمح فابذري . فبذرت فقلت اطلعي فطلعت ، وقلت أحقلي فأحقلت ، ثم قلت أفركي فأفركت، ثم قلت أيبسي فأيبست، ثم قلت أطحني فأطحنت، ثم قلت أخبزي فأخبزت . فلما رأيت أني لا أريد شيئاً إلاّ كان أسقط في يدي وندمت والله يا أم المؤمنين والله ما فعلت شيئاً قط ولا أفعله أبداً .

قال أهل هذه المقالة بما وصفنا واعتلوا بما ذكرنا وقالوا: لولا أن الساحر يقدر على فعل ما ادعى أنه يقدر على فعله ، ما قدر أن يفرق بين المرء وزوجه . قالوا: وقد أخبر الله تعالى ذكره عنهم أنهم يتعلمون من الملكين ما يفرقون به بين المرء وزوجه . وذلك لو كان على غير الحقيقة وكان على وجه التخييل والحسبان لم يكن تفريقاً على صحة ، وقد أخبر الله تعالى ذكره عنهم أنهم يفرقون على صحة . وقال آخرون: بل السحر أخذ بالعين .

« وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر » : وتأويل ذلك: وما يعلم الملكان أحداً من الناس الذي أنزل عليهما من التفريق بين المرء وزوجه حتى يقولا له : إنما نحن بلاء وفتنة لبني آدم فلا تكفر بربك ... لا يجترئ على السحر إلاّ كافر . وأما الفتنة في هذا الموضع فان معناها الاختبار والابتلاء ...

« فيتعلمون منهما » : خبر ومبتدأ عن المتعلمين من الملكين ما أنزل عليهما ، وليس بجواب لقوله « وما يعلمان من أحد » ، بل هو خبر مستأنف ولذلك رفع ...

« ما يفرقون به بين المرء وزوجه » : ... و«ما» التي مع «يفرقون» بمعنى «الذي»... وأما «المرء» فانه بمعنى «رجل»... وأما «الزوج» فان أهل الحجاز يقولون لامرأة الرجل هي زوجه ... فان قال قائل : وكيف يفرق الساحر بين المرء وزوجه؟ قيل: قد دللنا فيما مضى على أن معنى السحر تخييل الشيء إلى المرء بخلاف ما هو به في عينه وحقيقته بما فيه الكفاية لمن وفق لفهمه . فان كان ذلك صحيحاً بالذي استشهدنا عليه ، فتفريقه بين المرء وزوجه تخييله بسحره إلى كل واحد منهما شخص الاخر على خلاف ما هو به في حقيقته من حسن وجمال حتى يقبحه عنده فينصرف بوجهه ويعرض عنه حتى يحدث الزوج لامرأته فراقاً . فيكون الساحر مفرقاً بينهما باحداثه السبب الذي كان منه فرقة ما بينهما . وقد دللنا في غير موضع من كتابنا هذا على أن العرب تضيف الشيء إلى مسببه من أجل تسببه وإن لم يكن باشر فعل ما حدث عن السبب بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع... حديث (عن قتادة): وتفريقهما أن يؤخذ كل واحد منهما عن صاحبه ويبغض كل واحد منهما إلى صاحبه .

وأما الذين أبوا أن يكون الملكان يعلمان الناس التفريق بين المرء وزوجه ، فانهم وجهوا تأويل قوله « فيتعلمون منهما » إلى « فيتعلمون مكان ما علماهم ما يفرقون به بين المرء وزوجه » ...

« وما هم بضارّين به من أحد إلاّ باذن الله » : يعني وما المتعلمون من الملكين هاروت وماروت ما يفرقون به بين المرء وزوجه بضارين بالذي تعلموه منهما من المعنى الذي يفرقون به بين المرء وزوجه من أحد من الناس إلاّ مَن قد قضى الله عليه أن ذلك يضره . فأما مَن رفع الله عنه ضره وحفظه من مكروه السحر والنفث والرقى ، فان ذلك غير ضاره ولا نائله أذاه . وللاذن في كلام

العرب أوجه منها الأمر على غير وجه الالزام . وغير جائز أن يكون منه قوله « وما هم بضارين به من أحد إلاّ باذن الله » ، لأن الله جل ثناؤه قد حرم التفريق بين المرء وحليلته بغير سحر ، فكيف به على وجه السحر على لسان الأمة؟ ومنه التخلية بين المأذون له والمخلى بينه وبينه . ومنه العلم بالشيء ... كأنه قال جل ثناؤه : وما هم بضارين بالذي تعلموا من الملكين من أحد إلاّ بعلم الله — يعني بالذي سبق له في علم الله أنه يضره . حديث (عن سفيان) : « إلاّ باذن الله » ، قال : بقضاء الله .

* * *

هكذا الطبري في تفسيره الكبير . أما تفسير الزمخشري في « الكشاف » ، فهو غير عزيز المنال . وفي الحقيقة لا يضيف الزمخشري إلى قول الطبري شيئاً يذكر إلاّ أنه يقول : « وقرأ الحسن (على الملكين) بكسر اللام ، على أن المنزل عليهما علم السحر كانا ملكين ببابل » . ويقول في (ما يفرقون به بين المرء وزوجه) « أي علم السحر الذي يكون سبباً في التفريق بين الزوجين من حيلة وتمويه ، كالنفث في العقد ، ونحو ذلك مما يحدث الله عنده الفرك والنشور والخلاف ابتلاء منه ، لا أن السحر له في نفسه بدليل قوله تعالى (وما هم بضارين به من أحد إلاّ باذن الله) ، لأنه ربما أحدث الله عنده فعلاً من أفعاله وربما لم يحدث » . ويعلق الشيخ محمد عليان على ذلك قائلاً : « وقوله (لا أن السحر الخ) مبني على مذهب المعتزلة من أن السحر لا حقيقة له ولا تأثير له . وذهب أهل السنة إلى إثباته وإثبات تأثيره ، وإن كان تأثير كل شيء في غيره لا يكون إلاّ باذنه تعالى . وهذا هو ظاهر الكتاب وظاهر السنة » . (الكشاف ، طبعة القاهرة ، ١٣٦٥/١٩٤٦ ، ج ١ ، ص ١٧٣) .

وأنبه القارئ الكريم على وجود كلام طويل في السحر ضمّنه الامام فخر الدين الرازي تفسيره الكبير في تأويله للاية ٩٦/١٠٢ من سورة البقرة ؛ « مفاتيح الغيب » ، المطبعة العامرة الشرفية ، ١٣٠٨ هـ ، ص ٤٤٢—٤٥٠ ؛ راجع التعليق السابق (١٨) .

(٢٠) ٣:٨٢ « في كتب التعديل والتجوير في أصول الديانات » :

راجع التعليق (٨) . والمسألة المشارة إليها في هذا المكان هي التي يتناولها الباقلاني بنوع خاص في باب الكلام في التعديل والتجوير من «كتاب التمهيد» – طبعة بيروت، ص١٤١ . وراجع «كتاب اللمع » للاشعري، طبعة بيروت، العدد ١٦٩ وما يليه .

(٢١) ١٩:٨٢–١:٨٣ « لبيد بن الأعصم سحره » :

من « الجامع الصحيح » للبخاري، كتاب الطب: ٤٧ باب السحر وقول الله تعالى « ولكنّ الشياطين كفروا الخ » (٢:١٠٢/٩٦) ، وقوله تعالى « ولا يُفْلح الساحر الخ » (٢٠:٦٩/٧٢) ، وقوله « أفتأتون السحرَ وأنتم تُبصرون » (٢١:٣) ، وقوله « يُخَيَّل إليه من سحرهم أنها تَسعَى » (٢٠:٦٦/٦٩) ، وقوله « من شرّ النفّاثات الخ » (١١٤:٤) والنفاثات السواحر ؛ « تُسحَرونَ » (٢٣:٨٩/٩١) تُعَمَّونَ .

(عن عائشة) قالت سَحَرَ رسول الله صلعم رجل من بني زرَيق يقال له لبيد بن الأعصم حتى كان رسول الله صلعم يُخَيَّل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة وهو عندي لكنه دعا ودعا ثم قال: يا عائشة أشعرتِ ان الله أفتاني فيما استفتيتُه فيه : أتاني رجلان فقعد احدهما عند رأسي والاخر عند رجليّ فقال أحدهما لصاحبه ما وَجَعُ الرجل؟ فقال مطبوب . قال مَن طبَّه؟ قال لبيد بن الأعصم. قال في أي شيء؟ قال في مُشط ومُشاطة وجُفّ طلع نخلة ذَكَر. قال وأين هو؟ قال في بئر ذَرْوَانَ. فأتاها رسول الله صلعم في ناس من أصحابه فجاء فقال: يا عائشة كأنّ ماءها نُقاعة الحنّاء وكأنّ رؤوس نخلها رؤوس الشياطين.قلت: يا رسول الله أفلا استخرجته؟ قال: قد عافاني الله فكرهت أن أثوّر على الناس منه شرًّا . فأمر بها فدُفنَت . ... وعن هشام: في مُشط ومُشاقة . يقال المشاطة ما يخرج من الشعَر إذا مُشط ، والمشاقة من مُشاقة الكتّان .

وتأتي رواية أخرى في ٤٩ ، باب هل يُستَخرج السحر، وفيها: « لبيد

بن الأعصم رجل من بني زريق حليف ليهود كان منافقاً » . وفي ٥٠ ، باب السحر ، رواية ثالثة .

وراجع الروايتين في تفسير الطبري، التعليق (١٩) ، ص ١٢٣ من هذه الطبعة .

وجاء في «كتاب نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار» للشبلنجي ، ص ٣٦ ، ما هذا نصه: « في سنة سبع من الهجرة جاءت رؤساء يهود المدينة إلى لبيد بن الأعصم وكان ساحراً . فقالوا له: يا أبا الأعصم أنتَ أسحرنا ، وقد سحرنا محمداً فلم يصنع شيئاً . ونحن نجعل لك جعلاً على أن تسحره سحراً ينكوه . فجعلوا له ثلاثة دنانير ، فسحره في مشط له ومشاطة من شعر رأسه أعطاها له غلام يهودي كان يخدم محمداً أحياناً . وعقد في وتر إحدى عشرة عقدة وفيها إبر مغروزة ودفن ذلك في بئر ذروان . فمكث محمد متغير المزاج من ذلك سنة ، وقيل ستة أشهر » .

ومن الجدير بالذكر هنا ما قاله الزمخشري في تفسيره لسورة الفلق: (النفاثات) النساء ، أو النفوس ، أو الجماعات السواحر اللاتي يعقدن عقداً في خيوط وينفثن عليها ويرقن ، والنفث النفخ مع ريق ، ولا تأثير لذلك ، اللهم إلاّ إذا كان ثم إطعام شيء ضار أو سقيه أو إشمامه ، أو مباشرة المسحور به على بعض الوجوه ، ولكن الله عز وجل قد يفعل عند ذلك فعلاً على سبيل الامتحان الذي يتميز به الثبت على الحق من الحشوية والجهلة من العوام ، فينسبه الحشو والرعاع إليهنّ وإلى نفثهنّ ، والثابتون بالقول الثابت لا يلتفتون إلى ذلك ولا يعبؤون به . فان قلت: فما معنى الاستعاذة من شرّهنّ؟ قلت: فيها ثلاثة أوجه: أحدها أن يستعاذ من عملهنّ الذي هو صنعة السحر ومن إثمهنّ في ذلك . والثاني أن يستعاذ من فتنتهنّ الناس بسحرهنّ وما يخدعنهم به من باطلهنّ . والثالث أن يستعاذ مما يصيب الله به من الشرّ عند نفثهنّ . ويجوز أن يراد بهنّ النساء الكيادات ، من قوله (إن كيدكنّ عظيم ١٢ :٢٨) تشبيهاً لكيدهنّ بالسحر والنفث في العقد ؛ أو اللاتي يفتن الرجال بتعرّضهنّ لهم وعرضهنّ محاسنهنّ ، كأنهنّ يسحرنهم بذلك .

هكذا الزمخشري. والامام أحمد بن المنير علّق على قوله هذا التعليق: « وقد تقدم أن قاعدة القدرية إنكار حقيقة السحر، على أن الكتاب والسنة قد وردا بوقوعه والأمر بالتعويذ منه. وقد سُحر صلعم في مشط ومشاطة في جف طلعة ذكر، والحديث مشهور. وإنما الزمخشري استفزه الهوى حتى أنكر ما عرف، وما به إلاّ أن يتبع اعتزاله ويغطي بكفّه وجه الغزالة ». (الكشاف، القاهرة، ١٣٦٥/١٩٤٦، ج ٤، ص ٨٢١).

(٢٢) ٨٣ : ٢ « زينب سحرته » :

إن الامام فخر الدين الرازي كتب في تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب، ج١، ص ٤٤٩) في كلامه في هل يجب قتل السحرة أم لا ما هذا نصه: « ان ساحر اليهود لا يقتل لأنه عليه الصلاة والسلام سحره رجل من اليهود يقال له لبيد بن أعصم وامرأة من يهود خيبر يقال لها زينب فلم يقتلها ». ولم أجد إشارة أخرى إلى « سحر» النبي على يد زينب هذه. فلا شكّ أن الباقلاني يشير إلى قصة زينب المشهورة التي تصف لنا كيف زينب حاولت أن تمتحن النبي باهدائها إليها ذراعاً مسمومة.

« لما فُتحت خيبر أُهديَت لرسول الله شاة فيها سمّ ». (أهدتها له زينب بنت الحرث اليهودية، وكانت سألت أي عضو من الشاة أحب إليه، فقيل الذراع، فأكثرت فيها من السمّ. فلما تناول الذراع لاك منها مضغة ولم يسغها. وأكل منه معه بشر بن البراء فأساغ لقمته ومات منها. وقال لها: ما حملك على ذلك؟ قالت: أردت إن كنت نبياً فيطلعك الله، وإن كنت كاذباً فأريح الناس منك). [من « إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري» للقسطلاني، ج ٦، ص ٤٥٢] والحديث، عن أبي هريرة، في كتاب المغازي، باب (٤١) الشاة التي سُمّت للنبي صلعم بخيبر.

وراجع « الطبقات الكبرى » لابن سعد، طبعة بريل، ج ٢، الجزء الأول، ص ٧٨.

(٢٣) ٨٣ : ٨ (حفصة والجارية) :

جاء في « مفاتيح الغيب » للرازي، ج ١، ص ٤٤٩–٤٥٠: « روى نافع

عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها وأخذوها فاعترفت بذلك . فأمرت عبدالرحمن بن زيد فقتلها . فبلغ عثمان (كذا) فأنكره . فأتاه ابن عمر وأخبره أمرها ، فكأن عثمان إنما أنكر ذلك لأنها قتلت بغير إذنه » . ولم أجد إشارة أخرى إلى هذه القصة .

عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : راجع « الطبقات الكبرى » لابن سعد ، طبعة بريل ، ج ٥ ، ص٣٥–٣٦ ، ولكن لا ذكر هناك لقتله الجارية .

(٢٤) ١٠:٨٣ « الوليد بن عقبة » :

راجع « الطبقات الكبرى » (بريل) ، ج ٦ ، ص ١٥ ؛ وراجع التعليق الاتي (٢٥) .

(٢٥) ١١:٨٣ « جندب » :

من « الطبقات الكبرى » (بريل) ، ج ٦ ، ص٨٤ : (عن عبيد بن لاحق) قال : كان رسول الله صلعم في سفر فنزل رجل من القوم فساق بهم ورجز ثم نزل آخر ثم بدا لرسول الله صلعم أن يواسي أصحابه فنزل فجعل يقول « جُنْدَب وما جندب والأقطع الخير زيد » . ثم ركب فدنا منه أصحابه فقالوا : يا رسول الله سمعناك الليلة تقول جندب وما جندب والأقطع الخير زيد . فقال « رجلان يكونان في هذه الأمة يضرب أحدهما ضربة تفرق بين الحق والباطل ، والاخر تقطع يده في سبيل الله ثم يُتبع الله آخرَ جسده بأوّله » . قال يعلى قال الاجلح : أما جندب فقتل الساحر عند الوليد بن عقبة ؛ وأما زيد فقُطعَت يده يوم جلولاء وقُتل يوم الجمل .

من « تأريخ ابن واضح (اليعقوبي) » ، طبعة ليدن ، ١٨٨٣ ، الجزء الثاني ، ص ١٩٠ : « وفيها (سنة ٢٦ هـ) ولّى (عثمان) الوليد بن عقبة بن أبي معيط الكوفة مكان سعد (بن أبي وقاص) وصلى بالناس الغداة وهو سكران أربع ركعات ثم تهوّع في المحراب والتفت إلى من كان خلفه فقال : ازيدكم؟ ثم جلس في صحن المسجد وأتي بساحر يدعى بطروى من الكوفة فاجتمع الناس عليه فجعل يدخل من دبر الناقة ويخرج من فيها ويعمل أعاجيب . فرآه جندب بن كعب الأزدي فخرج إلى بعض الصياقلة فأخذ منه سيفاً . ثم أقبل في الزحام وقد ستر السيف

حتى ضرب عنقه ثم قال له: أحي نفسك إن كنت صادقاً! فأخذه الوليد فأراد أن يضرب عنقه. فقام قوم من الأزد فقالوا: لا تقتل والله صاحبنا! فصيّره في الحبس وكان يصلي الليل كلّه. فنظر إليه السجّان وكان يكنى أبا سنان فقال: ما عذري عند الله إن حبستك على الوليد يقتلك؟ فأطلقه فصار جندب إلى المدينة. وأخذ الوليد أبا سنان فضربه مائتي سوط. فوثب عليه جرير بن عبد الله وعديّ بن حاتم وحذيفة بن اليمان والأشعث بن قيس وكتبوا إلى عثمان مع رسلهم فعزله وولّى سعيد بن العاص مكانه. فلما قدم الوليد قال عثمان: من يضربه فأحجم الناس لقرابته، وكان (الوليد) أخا عثمان لأمّه. فقام عليّ فضربه ثم بعث به عثمان على صدقات كلب وبلقين».

من «مروج الذهب» للمسعودي، طبعة باريس، ج٤، ص٢٦٦—٢٦٨:
«بلغه (الوليد) عن رجل من اليهود من ساكني قرية من قرى الكوفة مما يلي جسر بابل يقال لها زُرارة أنه يعمل أنواعاً من السحر والخيلات... يعرف ببطروني. فأحضره فأراه في المسجد ضرباً من التخييل ... ثم أراه صورة حمار دخل من فيه وخرج من دبره ... وكان جماعة من أهل الكوفة حضروا منهم جندب بن كعب الأزدي. فجعل يستعيذ بالله من فعل الشيطان ومن عمل يبعد عن الرحمن. وعلم أن ذلك ضرب من السحر والتخييل فاخترط سيفه وضرب اليهودي ضربة أدارت رأسه عن بدنه وقال «جاء الحقّ وزَهَقَ الباطل إن الباطل كان زَهوقاً» (١٧: ٨١/٨٣). وقد قيل: إن ذلك كان نهاراً وإن جندب خرج إلى السوق ودنا من بعض الصيّاقلة فأخذ سيفاً ودخل وضرب به عنق اليهودي وقال: إن كنت صادقاً فأحي نفسك! فأنكر عليه الوليد ذلك وأراد أن يقيّده به فمنعته الأزد فحبسه وأراد قتله بحيلة ...»

وراجع «كتاب الأغاني»، طبعة دار الكتب المصرية، الجزء الخامس، ص ١٤٢—١٤٤. وترد هناك (ص ١٤٣ س ٣—٧) هذه الرواية (عن أبي عمران الجونيّ) «أن ساحراً كان عند الوليد بن عقبة، فجعل يدخل في جوف بقرة ويخرج منه. فرآه جندب، فذهب إلى بيته فاشتمل على سيف، فلما دخل الساحر في جوف البقرة، قال: أتأتون السحر وأنتم تبصرون (٢١: ٣)، ثم ضرب

وسط البقرة فقطعها وقَطع الساحرَ في البقرة فانذعر الناس ، فسجنه الوليد وكتب بذلك إلى عثمان رضي الله عنه ؛ وكان السجّان يفتح له الباب بالليل فيذهب إلى أهله فاذا أصبح دخل السجن » . وفي رواية أخرى أن رجلاً نصرانياً كان على السجن ، فتعجب من تقوى جندب وزهده ، فانتهى به ذلك إلى القول « ربّي ربّ جندب وديني على دين جندب » ، وأسلم . (ص ١٤٣ ، س ١٠–١٦)

(٢٦) ١٥:٨٣ « زيد بن صوحان العبدي » :

« أبو عائشة زيد بن صوحان ... نزل الكوفة من التابعين سمع عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب... وروي عن علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن ينظر إلى رجل يسبقه بعض اعضائه إلى الجنة فلينتظر إلى زيد بن صوحان » . وقطعت يد زيد في جهاد المشركين وعاش بعد ذلك دهراً حتى قتل يوم الجمل » . (السمعاني : كتاب الأنساب ، ٣٨١ ظ) .

وراجع « الطبقات الكبرى » (بريل) ، ج ٦ ، ص ٨٤–٨٦ .

(٢٧) ٨:٨٥ « سالم بن عبد الله بن عمر » :

راجع « الطبقات الكبرى » (بريل) ، ج ٥ ، ص ١٤٤–١٤٩ . وهناك ، ص ١٤٨ ، (عن عطّاف بن خالد) قال : كنت قائماً مع سالم بن عبد الله فأتي بغلام ومعه غلمان وهو أشقّهم ، فسلّ خيطاً من إزراره فقطعه ثم جمعه بين إصبعيه ثم تفل فيه مرّتين أو ثلاثاً ثم مدّه فاذا هو صحيح لا بأس به . فقال سالم : لو وليتُ من أمره شيئاً لصلبتُه .

(٢٨) ١٥:٨٥ « قيس بن سعد » :

ولعله الرجل المذكور في « الطبقات الكبرى » (بريل) ، ج ٥ ، ص ٣٥٥ . ولكني لم أجد إشارة إلى قتله الساحر .

(٢٩) ٤:٨٦ (قصة تغريق الساحرة) :

لم أجد أية إشارة إلى هذه القصة .

(٣٠) ١١:٨٦ « ابن شهاب » :

هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري ، المحدث المشهور . راجع المقالة «الزهري» في دائرة المعارف الاسلامية .

(٣١) ٣:٨٨ « التمهيد وشرح اللمع » :

« التمهيد » : « التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » ، ضبطه وقدم له وعلق عليه محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريده ، القاهرة ، ١٣٦٦/١٩٤٧ . «كتاب التمهيد» ، عني بتصحيحه ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، بيروت، ١٩٥٧ . وفي طبعتي أبواب عدة لا توجد في طبعة القاهرة ، لأن الناشرين الفاضلين اعتمدا على النسخة الباريسية وحدها ، بينما استطعت أن أستعمل تلك النسخة والمخطوطين المحفوظين في استنبول – راجع المقدمة لطبعتي.

« شرح اللمع » : كتب القاضي عياض في ترجمته للباقلاني: « ولم يزل (الباقلاني) مع الملك (عضد الدولة) إلى أن قدم بغداد ، ودفع إليه الملك ابنه يعلمه مذهب أهل السنة وألف له التمهيد . وأخذ عنه إذ ذاك أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي وجماعة من أهل السنة بشيراز وقرأوا عليه شرح اللمع» . أما « اللمع» فالأرجح عندي أنه «كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» الذي نشرته ونقلته إلى الانكليزية في كتابي *The Theology of al-Ashʿarī* بيروت ، ١٩٥٣ .

« قد بينا ... استحالة كون المحدث فاعلاً في غير محل قدرته » : ولا شك أن الباقلاني بيّن ذلك في « شرح اللمع» حيث تناول شرح الباب السادس (في الاستطاعة) من «اللمع» ، وخاصة قول الأشعري: « أنكرنا ذلك من قبل أن القدرة لا تكون قدرة إلاّ على ما يوجد معها في محلها » – راجع طبعتي لكتاب اللمع ، ص ٥٦ ، س ٧–٨ . وفي مسألة قدرة المحدث المخلوق راجع «كتاب التمهيد» ، طبعتي ، الأبواب في الاستطاعة (٢٥) وفي إبطال التولد (٢٦) وفي خلق الأفعال (٢٧) .

(٣٢) ١٦:٩١ «والايات التسع » :

جاء في سورة النمل ١٢:٢٧ « وَأَدخِل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فرعون وقومه » . وفي سورة الاسراء ١٧ : ١٠١/١٠٣ « وَلَقَد آتينا موسى تسعَ آيات بيّنات ... » .

أما هذه الايات التسع بتفصيل ، فيظهر أنها الايات المذكورة في سورة الأعراف حيث نقرأ: (١) « فَألقى عصاه فاذا هي ثُعبان مُبين » (٧:١٠٧/ ١٠٤) ؛ (٢) « وَنَزَعَ يَدَه فاذا هي بيضاء للناظرين » (١٠٨/١٠٥) ؛ (٣) « وَأوحَينا إلى موسى أن ألق عَصَاكَ فاذا هي تَلقَف ما يَأفكُون » (١١٧/١١٤) ؛ (٤) « وَلَقَد أخذنا آلَ فرعون بالسّنينَ وَنَقْص من الثَّمَرَات » (١٣٠/١٢٧) ؛ (٥–٩) « فَأرسَلنا عليهم الطوفان والجراد والقُمَّل والضفادع والدم آيات مفصَّلات » (١٣٣/١٣٠) .

ولكن قد اختلف أهل التأويل في هذه الايات وما هي — راجع تفسير الطبري ، ج ١٥ ، ص١٠٦–١٠٨ . ومن الجدير بالذكر أن الطبري يورد حديثاً (عن صفوان بن عسال) روي فيه أن يهوديين سألا النبي عن الايات التسع فقال النبي صلعم: لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلاّ بالحق ، ولا تسحروا ، ولا تأكلوا الربا ، ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله ، ولا تقذفوا محصنة — أو قال: لا تغروا من الزحف شعبة الشاك — أنتم يا يهود عليكم خاصة لا تعدوا في السبت » . وفي هذا القول ذهاب عن الايات الخارقة وإشارة إلى الوصايا العشر؟

(٣٣) ١٢:١٠١ « دحية الكلبي » :

هو دِحْية (أو دَحْية) بن خليفة الكلبي ، وقد أصبح من صحابة النبي بعد غزوة أحُد ، أو بعد غزوة الخندق . واختلفت الأقوال في بقية نسبه ولا يمكن التحقق منه ، ومثله في ذلك مثل كل ما نعرفه عن هذه الشخصية التي يكتنفها الغموض . وكان دحية تاجراً غنياً جميلاً حسن الصورة ، وكان من أصحاب النبي ، ويظهر أنه كان شريكاً له في التجارة . وشبهه النبي بجبريل ، وأيد الخبر بأن جبريل كان يأتيه مراراً على صورة دحية الكلبي . ومن أراد زيادة التفاصيل والاشارة إلى المصادر فليراجع المقـالة « دحية » ، في دائرة المعارف الاسلامية ، التي كتبها المستشرق ه. لامنس (H. Lammens) .

(٣٤) ١٢:١٠٤ « الدجال » :

راجع المقالة « الدجال ، أو المسيح الدجال » في دائرة المعارف الاسلامية

(في الملحق في الطبعة الأوروبية) بقلم فنسنك (Wensinck) والمقالة «الدجال» في نفس المرجع بقلم كارا دي ڤو (Carra de Vaux) ؛ وراجع أيضاً «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» تحت «الدجال» .

(٣٥) ٦:١٠٦ « السامري » :

راجع المقالة « السامري » في دائرة المعارف الاسلامية والمصادر المذكورة في آخر المقالة .

أما ذكر السامري في القرآن ، فيأتي في سورة طه ٢٠ :٨٥–٨٧/٩٧–٩٧ . ويكفي هنا أن نشير إلى تفسير الايتين من هذه القصة اللتين يوردهما الباقلاني في الفقرتين ١٢٨ و١٢٩ .

« فَأَخرَجَ لهم عجلاً جَسَداً له خُوار فقالوا هذا إلهكم وإله مُوسَى » (٢٠ :٨٨/٩٠): من تفسير الطبري (ج ١٦، ص١٣٣): « يقول فأخرج لهم السامري مما قذفوه ومما ألقاه عجلاً جسداً له خوار. ويعني بالخوار الصوت ، وهو صوت البقر . ثم اختلف أهل العلم في كيفية إخراج السامري العجل . فقال بعضهم : صاغه صياغة ثم ألقى من تراب حافر فرس جبرئيل في فمه فخار . حديث (عن قتادة): كان الله وقت لموسى ثلاثين ليلة ثم أتمها بعشر . فلما مضت الثلاثون قال عدو الله السامري: إنما أصابكم الذي أصابكم عقوبة بالحلى الذي كان معكم فهلموا . وكانت حلياً تعيروها من آل فرعون فساروا وهي معهم . فقذفوها إليه فصورها صورة بقرة . وكان قد صر في عمامته أو في ثوبه قبضة من أثر فرس جبرئيل فقذفها مع الحلى والصورة فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فجعل يخور خوار البقر فقال: هذا إلهكم وإله موسى...

وقال آخرون في ذلك ... قال هرون (بعد انتلاق موسى) يا بني إسرائيل إن الغنيمة لا تحل لكم وإن حلى القبط إنما هو غنيمة . فاجمعوها جميعاً فاحفروا لها حفرة فادفنوها . فان جاء موسى فأحلها أخذتموها ، وإلاّ كان شيئاً لم تأكلوه . فجمعوا ذلك الحلى في تلك الحفرة ، فجاء السامري بتلك القبضة فقذفها . فأخرج الله من الحلى عجلاً جسداً له خوار . وعدت بنو إسرائيل موعد موسى ، فعدوا الليلة يوماً واليوم يوماً ، فلما كان لعشرين خرج لهم العجل . فلما رأوه قال

لهم السامري: هذا إلهكم وإله موسى فنسي. فعكفوا عليه يعبدونه وكان يخور ويمشي ... » .

« فَقَبَضْتُ قَبْضَةً من أثر الرسول فَنَبَذْتُها وكذلك سوَّلت لي نَفسي » (٢٠: ٩٦): من « الكشاف » ، ج٣، ص٨٤: وقرأ أيضاً « فقبصت قبصة » بالصاد المهملة . الضاد: بجميع الكف. والصاد: بأطراف الأصابع... قرأ ابن مسعود « من أثر فرس الرسول » . فان قلتَ: لم سماه الرسول دون جبريل وروح القدس؟ قلت: حين حل ميعاد الذهاب إلى الطور أرسل الله إلى موسى جبريل راكب حيزوم فرس الحياة ليذهب به . فأبصره السامري فقال: إن لهذا شأناً . فقبض قبضة من تربة موطئه ، فلما سأله موسى عن قصته قال: قبضت من أثر فرس المرسل إليك يوم حلول الميعاد . ولعله لم يعرف أنه جبريل .